

2014

# الأساس القانوني لتسليم المجرمين: المبدأ والاستثناءات مع التطبيق على القانون الإماراتي

شيخه جنيت محمد الراشدي

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all\\_theses](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_theses)

Part of the [Law Commons](#)

---

## Recommended Citation

(محمد الراشدي, شيخه جنيت, "الأساس القانوني لتسليم المجرمين: المبدأ والاستثناءات مع التطبيق على القانون الإماراتي" (2014). *Theses*. 404.  
[https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all\\_theses/404](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_theses/404)

This Thesis is brought to you for free and open access by the Electronic Theses and Dissertations at Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Theses by an authorized administrator of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [fadl.musa@uaeu.ac.ae](mailto:fadl.musa@uaeu.ac.ae).



جامعة الإمارات العربية المتحدة

كلية القانون

موضوع الأطروحة:

الأساس القانوني لتسليم المجرمين: المبدأ والإستثناءات مع التطبيق على القانون الإماراتي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي العام

من الباحثة :

شيخه بخيت محمد الراشدي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

المقدم الأستاذ الدكتور / سيف غانم السويدي (رئيساً)

مدير كلية الدراسات العليا بأكاديمية شرطة دبي

الأستاذ الدكتور / محمد حسن القاسمي ( مشرفاً عضواً )

عميد كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة

الدكتور / رياض العجلاني (عضواً)

أستاذ القانون الدولي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

العام الدراسي ٢٠١٣ - ٢٠١٤

## الإهداء

إلى روح زوجي سعيد الراشدي ... إلى من رحل تاركاً لي صدى كلماتٍ تحثني لأكمل المشوار.

إلى من أردت أن أكون لهم قدوة في تحدي الظروف، إلى أبنائي عبدالله، شهد، ميثاء، مريم، و هدايه الأعزاء.

إلى عاتقة الكثيرى التي من وقفت بجانبى دائماً وبكلماتها أنارت لي ظلام اليأس.

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع هذا راجية من الله عزوجل لهم السعادة دائماً.

## شكر و تقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد حسن القاسمي عميد كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، الذي لم يتوان يوماً عن مد يد المساعدة لي في جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ويرفع قدره في الدنيا والآخرة.

وأنتقدم بالشكر للأستاذ محمد البورقادي الذي أمدني بالأحكام القضائية .  
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغناءها بمقترحاتهم القيمة.



## مُقَدِّمَة

لم تعد الجريمة بعد تطورها بواسطة استخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية في عصر العولمة ظاهرة محدودة الأثر تستطيع أن تعالجها الدولة بمعزل عن غيرها من الدول، حيث أن تحقيق العدالة الجنائية ومنع إفلات المجرمين من العقاب يقتضيان التعاون بين الدول بغرض التصدي لها بشتى الطرق، وقد تحقق ذلك عن طريق إجراء تسليم المجرمين.

و يعد مصطلح "التسليم" هو الأكثر تداولاً في مجال التعاون القضائي الدولي، والذي نظمته ترسانة ضخمة من القوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية، كما أنه يعد من أكثر جوانب التعاون القضائي الدولي إثارة للجدل لمساسه الشديد بالحريات الشخصية. و هذا الإجراء أوجد مساحات كبيرة للتصادم مع قواعد قانونية أخرى أهمها تلك المتصلة بحماية حقوق الإنسان والحق في اللجوء. وقد أوجب هذا العناية الشديدة بتنظيمه درئاً للخلاف أو التعارض، مع الموازنة وتقدير كل مصلحة قانونية جديدة بالحماية بقدرها. ومن هنا يعد نظام تسليم المجرمين من أهم أشكال التعاون الدولي في منع ومكافحة الجرائم وتحقيق العدالة، لأن المتهم يحاكم أمام الدولة الأولى بمحاكمته، و ينفذ ضده الحكم الصادر بإدائته تحقيقاً لفاعلية النظام القضائي للدولة.<sup>١</sup>

ومبدأ تسليم المجرمين هو وسيلة لحسم تنازع الاختصاص في الجرائم ذات الصفة الدولية<sup>٢</sup> لذلك فإن هذا الإجراء يعد من مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، حيث أن نظام تسليم المجرمين يعتبر من أهم صور التعاون الدولي وأكثرها شيوعاً في التطبيقات العملية بين الدول، ولعل السبب في ذلك يرجع لطبيعة نظام التسليم وأثره المباشر في تحقيق أكبر قدر من الفعالية تتمثل في إمكانية ترحيل الشخص المطلوب إلى الدولة المطالبة لتتمكن من

<sup>١</sup> د. رقية عواشيرة، نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الفكر، العدد الرابع، جامعة باتنة، الجزائر، ص ١٨.

<sup>٢</sup> والمقصود بها الجرائم التي ترتكب ضد مصالح دولية أو إنسانية وتحدث إضطراباً في العلاقات الدولية.

محاكمته أو تنفيذ الجزاء الجنائي الصادر ضده. فالتسليم هو تعبير صريح عن رغبة الدول في تحقيق هذا التعاون خاصة في ظل التزايد الملحوظ في جرائم العنف والجرائم الإرهابية، ناهيك عن انتشار جرائم خطف الطائرات وغيرها. غير أن بناء نظام قانوني متجانس لتسليم المجرمين قد يلقي إشكالات عدة. حيث تفصح الممارسات العملية عن أن هناك بعض مواطن الضعف في ممارسات الإجراءات الجنائية وقد تمتنع الدول عن تسليم مواطنيها إلى دول أخرى، غير أنها تقوم بملاحقة مواطنيها لجرائم ارتكبوها في الخارج، حتى وإن كانت هناك معاهدة بشأن تسليم المجرمين. كما أن الإشكاليات التي قد تثور بشأن تسليم المجرمين قد تتمثل في العديد من المسائل السياسية، أو نظرية سيادة الدولة.

و نطاق التسليم يختلف من حالة إلى أخرى. فقد يتم وفقاً للشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الدول المعنية، في نطاق المعاهدات المبرمة، فإذا لم تكن هناك معاهدات، أو كان القانون الداخلي للدولة - المتواجد على إقليمها الشخص المطلوب تسليمه - لم ينظم إجراءات التسليم فإنه لا يوجد التزام قانوني يحتم على الدولة القيام بالتسليم، بل يكون من حق الدولة التي يلجأ المتهم إلى إقليمها الخيار في تنفيذ التسليم أو رفضه.<sup>٢</sup>

---

<sup>٢</sup> د خالد طعمه صفعك الشمري، القانون الجنائي الدولي، ٢٠٠٥، ص ٧٤.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز مسألتين أساسيتين لهما أهمية عملية في مجال تسليم المجرمين: تتمثل الأولى في إبراز الأهمية العملية الخاصة التي يتمتع بها إجراء تسليم المجرمين كإحدى الصور المهمة للتعاون الدولي، والذي يظهر رغبة المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة وفقاً لشروط وأحكام أوردتها الإتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن. كما يعكس نظام تسليم المجرمين إصرار المجتمع الدولي على عدم ترك المجال للمجرمين من الإفلات من العقاب إذا التجأ أحدهم إلى دولة أخرى غير تلك التي ارتكب فيها الجريمة. بينما تتمثل المسألة الثانية - وهي التي ستظهر المساهمة التي يقدمها هذا البحث - في مناقشة أن نظام تسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة يتوافق مع ما هو مستقر من مبادئ قانونية، سواء تلك الناشئة عن الإتفاقيات الدولية أو تلك التي استقرت من خلال الممارسة العملية. ومن هذا المنطلق، رأيت أن يكون هذا الموضوع محل دراستي في هذه الأطروحة لكي أتبين مدى تحقيق القواعد التي تنظم هذه المسألة للأهداف الموضوعية لها والثغرات التي يمكن أن تستغل للإفلات منها.

## إشكالية الدراسة

موضوع تسليم المجرمين له أهميته كبيره في الدراسات الفقهية سواء من الناحية العملية أو القانونية و يثير مشاكل قانونية هامة، و رأيت أن أبحث فيه وأتناوله من خلال العديد من التشريعات المقارنة. و إشكالية الدراسة تتمثل في تشعب وتشابك نظام التسليم. حيث أن نظام التسليم يحرم - من جهة - المجرمين من العثور على مأوى آمن لهم ومن الاستفادة من تعاون الأنظمة القانونية والقضائية. إلا أنه - من ناحية أخرى - يمس بسيادة الدول لأن الدولة تتخلى عن شخص موجود على إقليمها لدولة أخرى كي تتولى محاكمته أو معاقبته على جريمة متهم بارتكابها. كما أن نظام التسليم يخضع لتأثيرات سياسية كبيرة، مما قد يجعله ينحرف عن الغايات المقصودة منه. وعلى الرغم من وجود العديد

من الاتفاقيات الدولية المعنية بنظام التسليم، فإن الممارسة العملية أسفرت عن العديد من المعوقات والإشكالات التنفيذية والقانونية، بما في ذلك غموض المفهوم القانوني لبعض الجرائم مثل الجرائم الإرهابية والجرائم السياسية.

### منهج الدراسة

سوف يعتمد البحث في هذه الدراسة بشكل كبير على المنهج الوصفي والقائم على المقارنة بين أنظمة قانونية مختلفة، الداخلية منها والدولية فيما يتعلق بالتسليم، وذلك من أجل دراسة الموضوع بصورة أكثر عمقاً وغازة. كما سيعتمد البحث المنهج التحليلي في بعض المواضع، وذلك بهدف تشخيص موضوع البحث من مختلف جوانبه وكافة أبعاده، وتوضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بموضوع البحث وبيان طبيعة التعارض الذي قد يحدث عملياً بين الاعتبارات التي تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة.

### خطة البحث

سوف تقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. حيث يتناول الفصل الأول الأحكام العامة لمبدأ تسليم المجرمين من حيث مفهومه وطبيعته، والأساس القانوني له، وذلك كجزء تمهيدي يهدف إلى إظهار اهتمام المجتمع الدولي به كمظهر مهم من مظاهر التعاون بين الدول. وسوف يتناول الفصل الثاني شروط تسليم المجرمين بشيء من التفصيل، سواء تلك المتعلقة بالجريمة، أو بالأشخاص، أو بالاختصاص. أما الفصل الثالث، واستناداً إلى ما تم عرضه في الفصلين السابقين، سوف يتناول نظام تسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بغية مناقشة مدى اتساق ذلك النظام مع ما هو مستقر من مبادئ وأحكام من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ومن خلال الممارسة العملية.

## الفصل الأول

### مبدأ تسليم المجرمين في ضوء الاتفاقيات الدولية

#### تمهيد وتقسيم

مبدأ تسليم المجرمين يعتبر إنطلاقة حقيقية في تطوير آليات التعاون الدولي بحيث لا تلزم الدولة بالعقاب، ولكن يمكن إلزامها فقط بالمحاكمة من خلال تطوير آليات التعاون الدولي. ومما لا شك فيه أن تنفيذ هذا الإجراء بين الدول سيحقق الكثير من صور التعاون بين أطراف المجتمع الدولي وسيكون له كبير الأثر في إزالة العقبات التي تقف في طريق تنفيذه بالصورة المثلى للتعاون في مكافحة الجريمة بكافة صورها.<sup>٤</sup>

كذلك، إن نظام تسليم المجرمين يعد أساساً جوهرياً لحماية النظام العام بداخل كل دولة، كما يعد من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الجنائية. والأسس القانونية المتعلقة بتسليم المجرمين هي بمثابة مبررات وأسانيد قانونية تلجأ إليها الدول لترير موقفها تجاه عملية التسليم والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لنظامها السياسي والإجرائي المتبع لديها.

وترتيباً على ما تقدم، سأقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية وطبيعة تسليم المجرمين.

المبحث الثاني: الأسس القانوني لتسليم المجرمين.

---

<sup>٤</sup> أ. محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني: دراسة مقارنة رسالة ماجستير، دار الفكر والقانون ٢٠٠٦، ٢٨٥.

## المبحث الأول

### ماهية وطبيعة تسليم المجرمين

#### تقسيم

يقتضي لاستعراض نظام تسليم المجرمين وتنظيمه القانوني تحديد مفهوم تسليم المجرمين في المطلب الأول، ثم بعد ذلك سوف أتطرق إلى طبيعته القانونية في المطلب الثاني.

### المطلب الأول

#### مفهوم تسليم المجرمين والتمييز بينه وبين غيره من النظم المشابهة

مفهوم التسليم يختلف من دولة إلى أخرى على حسب النظام السياسي والقانوني الذي تعتقه الدولة، كما أن نظام تسليم المجرمين يختلف عن غيره من النظم الأخرى المشابهة له. في الصفحات القادمة، سوف أتناول تلك الاختلافات بشيء من التفصيل.

#### الفرع الأول: تعريف تسليم المجرمين وخصائصه

##### أولاً: تعريف تسليم المجرمين

"يعتبر اصطلاح تسليم المجرمين ذا أصل لاتيني، حيث كان يعبر عنه ب إعادة الشخص المطلوب إلى الدولة ذات السيادة والسلطة في محاكمته"، وكان يطلق عليه آنذاك باللاتينية. *extrudere* والمتبع للدراسات الفقهية والتشريعات المعاصرة للتسليم يجد أن استخدامها لا يخرج عن اصطلاح *extradition* باللغة الإنجليزية و *Iextradition* ، باللغة الفرنسية والذان يعنيان الترحيل. أما الأنظمة العربية، فقد درجت على استخدام أحد الاصطلاحين إما اصطلاح تسليم المجرمين كما هو متعارف عليه في مصر، أو اصطلاح الاسترداد".<sup>٥</sup>

<sup>٥</sup> فريدة شكري، تحديد نظام تسليم المجرمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة أمجد بوقرة، الجزائر، سنة ٢٠٠٧، ص ١٠.

ومن الناحية الفقهية، فالفقه الفرنسي المعاصر عرف تسليم المجرمين بأنه "الإجراء القانوني الذي تقوم به دولة ما لتسليم شخص متواجد على إقليمها إلى دولة أخرى تطالب به لمحاكمته أو لتنفيذ العقوبة المحكوم بها أو كإجراء وقائي".<sup>٦</sup>

والفقه المصري إتجه إلى تعريف التسليم بأنه "مجموعة من الإجراءات القانونية تهدف إلى قيام دولة بتسليم شخص متهم أو محكوم عليه إلى دولة أخرى لكي يحاكم بها أو ينفذ فيها الحكم الصادر عليه من محاكمها".<sup>٧</sup>

وإذا استعرضنا التعاريف المشار إليها فيما سبق، أو حتى الأسس التي استهدفها الكتاب في وضعها، نجد أن جميعها محل للنقد، ذلك أن التعريف ينبغي أن يكون جامعاً مانعاً يحتوي على كل عناصر الموضوع وإلا فقد قيمته. لأن الخلاف لا زال قائماً ليس بين الفقهاء فحسب، وإنما أيضاً فيما جرى عليه العمل في أهم أسس نظام تسليم المجرمين.<sup>٨</sup> لذلك يبدو لي أن كل تعريف في الوقت الحاضر لا يعبر في الواقع عن كل معاني الموضوع محل البحث.

ففيما يتعلق بتعريف الفقه الفرنسي للتسليم، يلاحظ أنه لم يتطرق للمصادر التي يستند عليها هذا الإجراء.

كذلك من المهم ملاحظة أنه نتيجة للتطور المستمر الذي يشهده المجتمع الدولي، قد يكون من غير الملائم حصر الجهة التي تطالب بالتسليم بالدول. إذ أنه يحق للمحاكم الجنائية الدولية طلب تسليم شخص ما من الدولة المطلوب إليها التسليم لمعاقبته على جريمة متهم بارتكابها، أو لتنفيذ حكم صادر منها بإدانته، وذلك على كما حدث بالفعل من قبل المحكمة الجنائية الخاصة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة عندما طلبت تسليم

<sup>٦</sup> ورد في: هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة المنوفية ٢٠٠٥، ص ٢٦ .

<sup>٧</sup> أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، ٢٠٠٦، ص ٣٣٢.

<sup>٨</sup> دكتور محمود حسن العروسي، تسليم المجرمين بحث في النظام المصري والتشريعات المقارنة، مطبعة كوستاتسوماس، سنة ١٩٥١، ص ٥-٦.



ميلوسيفيتش - رئيس دولة صربيا سابقاً - وغيره. وهو أيضاً ما تحدثت عنه المادة (٨٩) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>٩</sup>

ويمكن من خلال العرض السابق لتعريف التسليم أن نحدد حالتيه وهما:

١ - أن الشخص المطلوب قد ارتكب الجريمة وصدر بعد ذلك ضده حكم بالإدانة، وقبل أن يبدأ في تنفيذ العقوبة فر هارباً خارج إقليم الدولة التي أصدرت حكمها ضده، فترسل في طلبه لتنفيذ العقوبة الصادرة عليه.

٢ - أن المتهم قد ارتكب جريمة وقبل أن تكتشف أو يضبط مرتكبها فر هارباً خارج إقليم الدولة التي ارتكب فيها جرمته، فترسل هذه الأخيرة في طلبه من الدولة التي فر إليها لتحاكمه عما ارتكبه من جرم.

ثانياً: خصائص تسليم المجرمين وسماته

يتميز نظام تسليم المجرمين بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في الآتي:

#### ١. الطابع الدولي للتسليم

التسليم غالباً يكون بين دولة وأخرى، أو بين دولة وجهة قضائية دولية. أي أن الإجراء له طابع دولي. هذه الحقيقة لها انعكاس على مصادر إجراء التسليم. ومن المستقر أنه تلك المصادر تتمثل أساساً في الإنفاقيات والمعاهدات الدولية. كما أن الطابع الدولي لإجراء التسليم جعل منه ذا صبغة دولية متأثرة بأفكار ومفاهيم القانون الدولي كما هو الحال في قانون المعاهدات ومبدأ المعاملة بالمثل.<sup>١٠</sup>

<sup>٩</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٢٢.

١٠ د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني، مرجع سابق، ص ٣٤.



## ٢. الطابع العالمي للتسليم

التسليم في حقيقته هو إجراء من إجراءات التعاون الجنائي الدولي و يتميز بطابع عالمي يعكس على نحو أو آخر بعضاً من المفاهيم العالمية المشتركة التي تأخذ بها أكثرية دول العالم في العصر الحالي والمرتبطة بحقوق الإنسان. ومنها امتناع التسليم في الجرائم السياسية، أو إذا كانت الدولة الطالبة تشريعاً تنص على عقوبة الإعدام، و يضاف لما سبق أنه إذا كان الهدف من وراء التسليم هو محاكمة الشخص لأسباب دينية أو عرقية أو عنصرية أو تتعلق بجنسيته أو رأيه السياسي.<sup>١١</sup>

## ٣. الطابع الإجرائي للتسليم

التسليم هو عبارة عن إجراء. وهذا الإجراء يختلف طبيعته من دولة إلى أخرى. فقد يكون قضائياً أو إدارياً أو شبه قضائي، وذلك وفقاً للنظام المتبع في كل دولة. ويتربط على ذلك أن القواعد المنظمة للتسليم تعتبر من القواعد الإجرائية فتأخذ أحكامها، وخصوصاً ما يتعلق منها بتحديد النطاق الزمني. وتطبيقاً لذلك إذا صدر قانون جديد للتسليم جاز تطبيقه بأثر فوري ومباشر على كافة دعاوى التسليم ولو كانت ناشئة عن جريمة وقعت قبل صدور هذا القانون.<sup>١٢</sup>

## الفرع الثاني: التمييز بين التسليم وغيره من النظم المشابهة له

مما لا شك فيه أن التسليم يعبر عن صورة من صور التعاون الدولي ما بين الدول يهدف إلى مكافحة الجريمة وتسليم المجرمين ومنع إفلاتهم من العقاب، وله إطار قانوني معين يحكمه ، مع العلم أن الإتفاقيات الدولية<sup>١٣</sup> تمنح الحق لكل

١١ الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، ٢٠١١، ص ٣٣.

١٢ د. سليمان عبد المعيم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني، مرجع سابق، ص ٣٣.

١٣ انظر المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأشخاص الذين لا يحملون جنسية الدولة المقيمين فيها، والذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها رقم ١٤٤/٤٠ المؤرخ في الأول من ديسمبر ١٩٨٥ والتي تنص على أن " تعلن كل دولة تشريعاً أو أنظمتها الوطنية التي تؤثر على الأجانب".

دولة في تنظيم شئونها الداخلية في المسائل المتعلقة بإبعاد الأجانب أو طردهم أو ترحيلهم مع مراعاة عدم تحول مسائل الإبعاد أو الطرد أو الترحيل إلى تسليم مستتر.<sup>١٤</sup>

وقد يختلط التسليم مع غيره من النظم في بعض الأمور والمسائل، ويقتضي ذلك فك التشابك ما بين التسليم وما يتشابه مع غيره.

### أولاً: التفرقة بين التسليم وتبادل الأسرى

مما لا شك فيه أن هناك فروقاً جوهرية بين حالة المجرم المطلوب تسليمه، والأسير الذي يخضع لعمليات التبادل بين الدول المتحاربة. و أهمية التفرقة بينهما ترجع لما قد يقع بينهما من تشابه و خلط لدى البعض. والواقع أن حالة الأسرى يطلق عليها تبادل وليس تسليم.<sup>١٥</sup>

و يدخل في عداد أسرى الحرب كما تناولت المادة ٤ من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ تحديد طوائف الأفراد الذين ينطبق عليهم وصف أسرى الحرب، والأصل أنه لا يتمتع بصفة الأسير إلا العسكريين من رعايا الدول المتحاربة، إلا أن اتفاقية جنيف قد نصت على طوائف الأفراد المدنيين الذين يكتسبون هذه الصفة حسب القانون الدولي. وبذلك تكون الطوائف التي ينطبق عليها المركز القانوني لأسير الحرب كالتالي:

أ. أفراد القوات المسلحة النظامية التابعة للدولة المحاربة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية.

ب. أفراد الخدمات الطبية ورجال الدين والمدنيون المرافقون للقوات المسلحة النظامية بترخيص منها.

ج. أفراد أطقم السفن التجارية والطائرات المدنية.

د. الأفراد المدنيون المتطوعون وأفراد المقاومة الشعبية، إذا استجمعوا شروطاً معينة.

---

<sup>١٤</sup> انظر المادة ٣٣ من الاتفاقية الدولية لحقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي تتضمن حظر تسليم أو طرد اللاجئ، وكذا المادة ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقرر أنه "لا يجوز طرد الأجنبي الموجود بصورة قانونية في إقليم دولة ما إلا بموجب قرار يتم التوصل إليه وفقاً للقانون".

<sup>١٥</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٧.

هـ. سكان الأقاليم التي تتعرض للغزو وقبل تمام الاحتلال العسكري يهبون في وجه العدو للدفاع عن أقاليمهم وذلك بشروط معينة.

و إتفاقيه جنيف الثالثة، التي تعد جزءاً من القانون العرفي للمنازعات المسلحة تنص على مبدأين رئيسيين ضمن مبادئ أخرى، أولهما عدم جواز محاكمة ومعاقبة أسير الحرب لمجرد مشاركته في الأعمال العدائية. والثاني وجوب معاملة أسرى الحرب بإنسانية منذ وقوعهم تحت سيطرة العدو إلى حين إطلاق سراحهم وإعادةهم إلى أوطانهم في النهاية.<sup>١٦</sup>

ورغم استقلال كل إجراء عن الآخر، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أوجه شبه بينهم في بعض النواحي، يمكن أن نلاحظها في الآتي:

#### أ) أوجه الشبه بين التسليم وتبادل أسرى الحرب

يمكن اعتبار أسير الحرب مجرمًا إذا ارتكب جريمة دولية أثناء الحرب وبسببها مثل قتل العزل وإبادة الجنس البشري، ومثال ذلك ما حدث إبّان الحرب العالمية الثانية من قبل مجرمي الحرب، الذين تشكلت لهم محاكم نورمبورج وطوكيو. وفي هذه الحالة يصبح مجرم حرب ويخضع لنطاق التسليم في الجرائم الدولية.<sup>١٧</sup>

#### ب) أوجه الاختلاف بين التسليم وتبادل أسرى الحرب

و يمكننا توضيح أبرز نقاط الاختلاف بين تسليم المجرمين وتبادل الأسرى على النحو التالي:

- الشخص المطلوب تسليمه يكون مجرمًا أو متهمًا بارتكاب جريمة، أما أسير الحرب فهو شخص يدافع عن بلاده ووطنه ولا يعتبر مجرمًا إلا في حالات إستثنائية.

<sup>١٦</sup> ياسمين نفقي، مركز أسير الحرب، موضوع جدال، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢. ص ٢٠٢.

<sup>١٧</sup> د. عبد الفتاح محمد السراج النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.

- الشخص المطلوب تسليمه يخضع لقواعد الحماية التي تقرها الاتفاقيات والقوانين الوطنية، أما أسير الحرب فإن حمايته مصدرها الإتفاقيات الدولية الراسخة في الضمير العالمي، باعتباره محارباً يدافع عن قضية وطنية.<sup>١٨</sup>

### ثانياً: التفرقة بين التسليم والتسليم السري والخطف

التسليم السري يطلق عليه التسليم الاستثنائي أو التسليم المستتر، وقد كان وراء تعبير التسليم السري منظمة العفو الدولية التي أطلقتها على صور الحصول على الفرد المطلوب تسليمه بصورة غير قانونية ومخالفة لأحكام وقواعد تسليم المجرمين السائدة، وأبرز مثال له: ما قام به جهاز الأمن القومي الأمريكي إبان انفجارات سبتمبر ٢٠٠١، من حالات قبض وتسليم غير مشروع للمئات من الأفراد، ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التسليم، فراراً من الخضوع للنظام القانوني للتسليم، وذلك خشية أن يكون الرفض مآل طلب التسليم الأمريكي.<sup>١٩</sup>

وفي حالة التسليم المستتر أو المقنع، يمكن أن "تقوم الدولة بنفسها أو من خلال تمكين سلطات دولة أخرى من القبض على شخص لأجل محاكمته أمام محاكمها دون أن يتم التحقق من توافر الشروط الموضوعية أو الإجرائية للتسليم سواء المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية أو التشريع الوطني".<sup>٢٠</sup>

والدولة طالبة التسليم يكون لها سجون سرية تابعة لها داخل أراضي دولة أخرى، و ينقل الفرد الذي يتم تسليمه إليها، كما هو حاصل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي بها سجون في ما يزيد على ٢٤ دولة أشهرها جوانتانامو بكوبا، وأبو غريب بالعراق، وسجون أخرى في أفغانستان وباكستان وغيرها.<sup>٢١</sup>

<sup>١٨</sup> فريدة شري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

<sup>١٩</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٢٣.

<sup>٢٠</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني، مرجع سابق، ص ١٤.

<sup>٢١</sup> حيث تنص المادة ٣/٤ من اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين مصر وقبرص في ٢٥ مارس من العام ١٩٩٦ على أنه "على الرغم مما ورد بالفقرة ٢ من هذه المادة فإنه لا يجوز التسليم إذا رأت السلطة التنفيذية للطرف المطلوب منه أن طلب التسليم يخفى دوافع سياسية."

" أما الخطف فهو نقل شخص بصورة غير قانونية من دولة إلى أخرى لأغراض تقتضيها مصلحة الدولة المختطفة وقد يتم الاختطاف على أيدي رجال رسميين تابعين للدولة المختطفة أو من قبل أشخاص مدنيين قد يتطوعون بالقيام بهذا العمل، أو ينتظرون ثواباً مادياً أو معنوياً عنه".<sup>٢٢</sup> فالخطف هو إجراء تقوم به الدولة الطالبة بنفسها أو بواسطة الغير معتبره أن لها الحق في إخضاع ذلك الشخص لولايتها القضائية بغض النظر عن الدولة المخطوف منها الشخص أو جنسيته. و يتضح لنا أن التسليم السري والخطف لا يوجد له إطار قانوني سواء موضوعي أو إجرائي يحكمه على عكس التسليم الذي تحكمه العديد من الأسس القانونية مثل التشريعات والمعاهدات الدولية وغيرها. ونشير في هذا الموضوع أنه على صعيد الممارسة العملية والواقع العملي توجد العديد من القضايا الدولية التي تم الخطف فيها باعتباره إجراء بديل للتسليم.<sup>٢٣</sup>

<sup>٢٢</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحى سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٢٦.

<sup>٢٣</sup> ومثال ذلك قضية اختطاف عبد الله أوجلان حيث أن عملية الاختطاف كانت قد تمت بالتنسيق بين المخابرات التركية والموساد الإسرائيلي، وذلك بموافقة أمريكية. حيث كان رئيس الوزراء التركي في ذلك الوقت بولند أجاويد قد طلب رسمياً من نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مساعدته تركيا في أسر أوجلان. وقد استجاب نتنياهو لطلب أجاويد وطالب من جهاز الموساد الذي كان يرأسه حينها "أفرام هالفني" باختطاف أوجلان، إلى أن تم اختطاف أوجلان إثر عملية مداهمة على مقر السفارة اليونانية بنيروبي من قبل مجموعة الموساد ومسؤولين كينيين. وكان قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان قد أكد، بعيد اعتقاله، وجود عناصر من الموساد والسي آي أيه على متن الطائرة التي أقلته من نيروبي إلى أنقرة.

انظر في تفاصيل العملية على الرابط التالي  
<http://hem.passagen.se/kirkukarticle140/Is%20Israel%20now%20ready%20and%20to%20establish%20relations%20with%20South%20kurdistan%20Tgaszew%20and%20strategic%20relations%20with%20Turkey%20to%20meet%20with%20them%20in%20the%20middle%20way.html>

### ثالثاً: التمييز بين التسليم والإبعاد والترحيل (الإخراج الإداري)

"يعرف الإبعاد بكونه تصريحاً صادراً من السلطة المختصة في دولة ما يقضى بمغادرة أجنبي ما أراضي تلك الدولة فوراً، أو خلال فترة محددة، وإذا كان لأحد الأجانب حق في الاستقرار في دولة ما، فإن ذلك الحق مقيد بحق تلك الدولة في المحافظة على كيانها وبقائها، وهو حق يمكنها من إبعاد الأجنبي إذا كان يؤثر على الأمن العام".<sup>٢٤</sup>

"أما الترحيل فهو يعد إجراء يتم اتخاذه من جانب سلطات الدولة بانتهاء إقامة أجنبي حال انتهاء مدة تواجده على أراضيها، لانتهاء مبرر وجوده فيها، أو حال دخوله البلاد بصورة غير قانونية. ويعرف هذا النظام في فرنسا بأنه الاقتياد للحدود، وفي مصر بالترحيل بينما يتشابه مع الإخراج الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة".<sup>٢٥</sup>

ورغم إتفاق الترحيل مع التسليم في قيام السلطات العامة باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة به، إلا أن هناك العديد من أوجه الخلاف بينهما، أهمها إعتبار التسليم إجراء دولي مؤسس على المعاهدات الثنائية والإتفاقيات الدولية في مجال التسليم أو إعمالاً لمبدأ المعاملة بالمثل. أما الإبعاد فهو إجراء تمارسه الدولة بإرادتها المنفردة بما لها من سيادة على إقليمها للحفاظ على أمنه وسلامته من شخص قد يكون في وجوده على إقليمها خطراً ما وينظم إجراء الإبعاد التشريعات الوطنية للدولة القائمة به.<sup>٢٦</sup> بمعنى أن التسليم يهدف إلى تحقيق التعاون الدولي ما بين الدول، في حين أن الإبعاد يهدف إلى تحقيق مصلحة الدولة القائمة بالإبعاد.

ويتميز الإبعاد عن التسليم في وقوعه على أجنبي مقيم على أرض الدولة بصورة شرعية ولا يرد على الرعايا بالنسبة للدول التي تأخذ بمبدأ عدم تسليم الرعايا. كما أن التسليم يخص شخصاً متهمًا بإرتكاب جريمة أو حكم عليه

<sup>٢٤</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٢٨.

<sup>٢٥</sup> المرجع السابق ص ٣١.

<sup>٢٦</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٢٠.



عن جريمة في دولة أجنبية بينما الإبعاد يخص شخصاً قام بما يخل بالنظام العام أو الآداب العامة في الدولة التي أصدرت أمر الإبعاد.<sup>٢٧</sup>

#### رابعاً: التمييز بين تسليم المجرمين والتسليم المراقب

يمكن تعريف التسليم المراقب " بأنه الإجراء الذي يسمح بموجبه لشحنة غير مشروعة أو مشبوهة من العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية بعد كشف الأجهزة المختصة لها، بالخروج من أرض بلد أو أكثر من بلد وعبرها أو دخولها بعلم السلطات المختصة في تلك البلدان وتحت إشرافها بهدف كشف الأشخاص المتورطين في ارتكاب تلك الجرائم".<sup>٢٨</sup>

و التسليم المراقب هو إحدى صور التعاون الدولي لمكافحة الإجرام، ولقد تناولته إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الموقعة عام ٢٠٠٠ بتعريف قريب من ذلك؛ حيث أشارت إلى " أنه الإسلوب الذي يسمح لشحنات غير مشروعة، أو مشبوهة بالخروج من إقليم الدولة أو أكثر أو المرور عبره، أو دخوله بمعرفة سلطاته المختصة وتحت مراقبتها، بغير التحري عن جرم ما وكشف هوية الأشخاص الضالعين في ارتكابه".<sup>٢٩</sup>

و تسليم المجرمين يختلف عن التسليم المراقب في عدة أمور منها أنه يشمل الأشخاص والأشياء، والمضبوطات الخاصة بالجريمة سبب التسليم، أما التسليم المراقب يتعلق بالأشياء فقط المتحصلة من الجريمة التي تم إرتكابها.<sup>٣٠</sup> و يعتبر إجراء تسليم المجرمين نظاماً دولياً يستند على العلاقات بين الدول وينشأ بينها. أما التسليم المراقب فله نوعان أحدهما دولي ممثل في العلاقة بين الدول والثاني إقليمي يعتمد على مراقبة الأجهزة المحلية في الدولة للشحنة منذ وصولها إلى حدود الدولة وحتى تمام تسليمها إلى عناصر الترويج،<sup>٣١</sup> فضلاً عن أنه في تسليم المجرمين، الشخص المطلوب

<sup>٢٧</sup> المرجع السابق ص ١٢٢ - ١٢٣.

<sup>٢٨</sup> فريدة شري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٨.

<sup>٢٩</sup> المادة ٢ ط من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠.

<sup>٣٠</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٣٧.

<sup>٣١</sup> فريدة شري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٩.

تسليمه لا تتم متابعته إلا بعد أن تتقدم الجهة طالبة التسليم بطلبها إلى الدولة الموجود على أرضها ذلك الشخص. وفي حالة إذا ما فر الشخص المطلوب إلى دولة أخرى فإن ذلك يتم في غالباً دون علم سلطات كلتا الدولتين. بينما الوضع يختلف في التسليم المراقب، حيث تكون سلطات الدول التي تمر بها تلك الشحنات غير المشروعة على علم بها، وتعرف مستقرها وتراقبها وتتابعها، حتى تتمكن من القبض على شبكة الأشخاص الذين يقومون بتلك الجريمة.<sup>٣٢</sup>

## المطلب الثاني

### الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين

ليس من اليسير تحديد الطبيعة القانونية لإجراء التسليم. ويرجع ذلك إلى أن النظم القانونية الداخلية لا تتبنى نهجاً موحداً حول هذه المسألة، الأمر الذي يؤدي إلى الإنتقاص من وحدة النظام القانوني لتسليم المجرمين. حيث تنظر بعض الدول إلى التسليم إلى أنه يعد جزءاً من أعمال السيادة، وبالتالي تضيف على التسليم طابعاً إدارياً. بينما تنظر دول أخرى إلى التسليم من وجهة نظر أخرى، وهي أنه يعد عملاً قضائياً تتصدى له الهيئات القضائية مستندة في عملها على العديد من القواعد التي تنظم الدعاوى القضائية بشكل عام. وهناك فريق ثالث من الدول ترى أن التسليم له طابع مختلط للتسليم يجمع بين الإداري (السيادي) والقضائي. بناءً على ذلك، نشأت الصعوبة في تحديد طبيعة موحدة لإجراء التسليم، وبالتالي على وحدة الأحكام التي تنظم ذلك الإجراء التسليم.<sup>٣٣</sup>

ومما لا شك فيه أن تكييف طبيعة التسليم أمر هام، إذ به يتم التوصل إلى القواعد التي تحكم فض النزاع في الاختصاصات القضائية والتنفيذية، ومعرفة القواعد القانونية الدولية والتشريعات الوطنية المنظمة له. بناءً على ما تقدم، سوف أقسم الدراسة في هذا المطلب إلى الفروع الآتية: الفرع الأول، الطبيعة السيادية لإجراء التسليم، والفرع الثاني،

<sup>٣٢</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٣٧.

<sup>٣٣</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني، مرجع سابق، ص ٤٣.



الطبيعة القضائية لإجراء التسليم، والفرع الثالث، الطبيعة المزدوجة لإجراء التسليم، والفرع الرابع، أثر الاعتبارات السياسية على الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين.

## الفرع الأول

### الطبيعة السيادية لإجراء التسليم

يختلف معنى السيادة الداخلي عن معناها الخارجي؛ فهي في معناها الداخلي " تعني الاستئثار بكل مظاهر السلطة على إقليم الدولة، بينما تعني في معناها الخارجي أن الدول تقف مع بعضها البعض على قدم المساواة، ولا توجد سلطة تعلو عليها، وتتصرف كيفما تشاء - بمحض إرادتها - دون تدخل دولة أخرى، وسلطة غير سلطاتها في شئونها الخارجية".<sup>٣٤</sup>

وبعض الفقهاء يرى أن التسليم عمل إداري ومن أعمال السيادة تباشره الحكومة بمقتضى هذا الحق ولا يمكن للقضاء أو الدولة الطالبة أن تجبر الحكومة على التسليم إذا رأت الدولة أن شروط التسليم غير متوافرة أو أن الجريمة لا يجوز فيها التسليم أو لأي سبب آخر. واعتبار التسليم من قبيل الأعمال السيادية التي تستقل بها جهة الإدارة أو السلطة التنفيذية في الدولة إنما يرتبط بما قرره فقه القانون الإداري من نظرية أعمال السيادة تلك التي تخول للسلطة التنفيذية مباشرة أعمال أو إجراءات تتحلل فيها من مقتضيات مبدأ المشروعية لحساب مبدأ الملائمة. ونجد أن بعض الاتجاهات الفقهية التي تبنت هذه الطبيعة السيادية لإجراء التسليم كانت قد استندت في رأيها إلى أحد الأحكام الصادرة من مجلس الدولة الفرنسي في ٣٠ مايو ١٩٥٢ وهي الخاصة بقضية مدام كير كورد. التي إعتبر فيها مجلس

<sup>٣٤</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٥٤.

الدولة الفرنسي الأعمال التي تصدر من الحكومة تعتبر بطبيعتها أعمالاً إدارية تدخل في نطاق أعمال السيادة التي تتحرر فيها الدولة من قواعد المشروعية.<sup>٣٥</sup>

و هناك العديد من الممارسات العملية التي كان فيها القرار السيادي للدولة هو المعمول به بغض النظر عن توافر شروط التسليم من عدمها، ومثاله ما حدث في فرنسا حيث أن السلطات الفرنسية رفضت تسليم مواطنين إيرانيين متهمين بقتل أستاذ جامعي، وقد طالبت سويسرا بتسليمهما استناداً إلى المعاهدة الأوروبية التي صادقت عليها فرنسا في ١٤/٥/١٩٨٦ وسويسرا في ٢٠/٣/١٩٦٧ ولكن رغباً عن ذلك رفضت السلطات الفرنسية تسليم الإيرانيين استناداً إلى أن ذلك مرتبط بالمصالح.<sup>٣٦</sup> ... ويعلق على هذا القرار مفوضي الحكومة السويديين "شوفوا" و"فيجور" مؤكدين أن سبب الرفض لا يجد سنداً في الإتفاقية الأوروبية، إذ يعتبر مخالفاً للمادة ٢/١٨ من الإتفاقية الأوروبية التي تلزم الدولة الراضية بتسليم قرار الرفض، وهي جميعاً من القواعد الثابتة في الإتفاقيات الدولية، ومع هذا كله لم يجد مجلس الدولة الفرنسي حرجاً من رفض الطلب السويسري تأسيساً على المصلحة العليا للدولة، سواء كانت جهة البت في الطلب ذات صفة قضائية أو إدارية أو ذات نظام مختلط.

## الفرع الثاني

### الطبيعة القضائية لإجراء التسليم

ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن التسليم يعتبر عمل من أعمال القضاء لأن الدولة بتسليمها المجرم الهارب تباشر عملاً قضائياً فهي تسلم الهارب ليحاكم أو ليعاقب على جريمة ارتكبها. فالقوانين ليست أحكاماً تعسفية؛ لأن أغلبية الأحكام تكاد تكون متماثلة لدى كل بلاد العالم المتقدمين. وتطبيقاً لما سبق، اعتنق التشريع الإيطالي النظام القضائي

٣٥ الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، ٢٠١١، ص ٩٢-٩٣.

٣٦ د. عبدالفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرم، مرجع سابق، ص ٩٧.

للتسليم؛ حيث نصت المادة ٧٠١ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي الصادر في ١٩٨٨ على أنه "لا يجوز تسليم متهم أو محكوم عليه لجهة أجنبية إلا بعد موافقة محكمة الاستئناف". أما قانون التسليم الكندي الصادر في ١٧ يونيو ١٩٩٩ فقد أضفى الطبيعة القضائية على التسليم في الحدود التي تنص فيها المادة ١٧ منه على أن "الشخص المطلوب تسليمه يحال خلال الأربع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه أمام قاضي أو قاضي الصلح، فإن لم يتيسر تفرغ أحدهما خلال هذه المدة إذا أحيل المطلوب تسليمه إلى أي منهما في أقرب فرصة". ويؤكد قانون التسليم الكندي على أن القاضي الذي ينظر طلب التسليم يتمتع في مباشرته بوظائفه في تطبيق أحكام هذا القانون باختصاصات قاضي المحكمة العليا.<sup>٣٧</sup>

والملاحظ أن الفصل بين الأعمال القضائية وغيرها من الأعمال الأخرى أمر بالغ الصعوبة، لكن يتبين من خلال تلمس العمل القضائي خصائصه التي قد تميزه عن العمل الإداري، كأن يصدر مثلاً من جهة لها ولاية القضاء كالمحاكم، ولا يمكن القول عندما تتولى الجهات القضائية البت في طلب التسليم أن تصبغ القرارات بالصفة القضائية المحضة، لأن نظر طلبات التسليم بمعرفة جهات القضاء لا يعتبر محاكمة بالمعنى الفني للكلمة. كما أن قرارها قد يخضع للتحقيق عليه من الجهات الحكومية للدولة برفض التسليم إذا ما نشأت مصلحة سياسية تبرر ذلك. وترتيباً على ذلك، فإن السلطة القضائية حال مباشرتها لأعمالها عند نظر طلب التسليم لا تباشرها من واقع الاختصاص القضائي المحض، ولكن تباشر إلى جانب ذلك إعمالاً لقواعد السيادة الدولية التي يجب أن تراعيها في نظر طلبات التسليم وفقاً للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية التي تمثل مصادر أساسية للتسليم.<sup>٣٨</sup>

<sup>٣٧</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٩٧.

<sup>٣٨</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين، المرجع السابق، ص ١٤-١٥.

## الفرع الثالث

### الطبيعة المزدوجة لإجراء التسليم

يعتبر هذا النظام وسط بين النظامين السابقين لأنه يوازن بين مصلحتين متعارضتين، مصلحة الدولة الطالبة للتسليم ومصلحة الشخص المطلوب تسليمه. لأنه أعطى حق التدخل للسلطة القضائية بفحص طلب التسليم ومطابقته مع القانون والنظر في صحة البيانات الواردة فيه فقط. فهي لا تتعرض لفحص الأدلة أو ثبوت التهمة من عدمها وإنما تكتفى بما يرد إليها من بيانات ووثائق للتحقق من التهمة وشخصية المتهم. وبنفس الوقت إعتبر رأي المحكمة استشاري وليس حكماً قضائياً، فالمحكمة تقضي في طلب التسليم لا في الشخص المطلوب تسليمه.<sup>٣٩</sup>

أما بالنسبة للنظام المتبع في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن المشرع الجنائي اهتم بتحديد وبيان الأحكام المنظمة لإجراء تسليم المجرمين، وذلك في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني من القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. فطبقاً للمادة ٢٦ من القانون المشار إليه، يكون المشرع الوطني قد اعتنق الاتجاه القائل بأن نظام التسليم ذو طبيعة مزدوجة أو مختلطة، فوفقاً لهذه المادة، "لا يجوز تنفيذ القرار الصادر بإمكانية التسليم إلا بعد موافقة الوزير. وفي حالة عدم الموافقة على التسليم، يصدر النائب العام أمراً بالإفراج عن المطلوب تسليمه إن كان مقبوضاً عليه."

---

٣٩ الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٠١.

## الفرع الرابع

### أثر الاعتبارات السياسية على الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين

إن الاعتبارات السياسية والعلاقات القائمة بين الدول تؤثر على طبيعة نظام التسليم ككل لتضفي عليه جانباً سياسياً بالإضافة إلى طبيعته القانونية، وهذا الاعتبار السياسي الناشئ عن العلاقات الخارجية للدولة يعبر عن الطبيعة الدولية لإجراء التسليم.

أكد التقرير الختامي لمؤتمر الجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد حول موضوع أقلمة القانون الجنائي الدولي عن ذات المعنى. حيث جاء فيه: "إن البناء القانوني الجنائي هو تنمية درجة كبيرة من الاستقرار السياسي والاقتصادي في الإقليم المعني أو على الأقل نية مشتركة في تحقيق الاستقرار".<sup>٤٠</sup> فالتقرير السابق جعل مستوى الإستقرار السياسي والاقتصادي مرتبطاً مع نية التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

يتضح مما سبق تناوله في الفقرات السابقة أن الطبيعة القانونية لإجراء التسليم ليست موحدة في ظل التشريعات الوطنية المختلفة. كما يتضح مما سبق أنه ليس من اليسير ضبط الطبيعة المختلطة لإجراء التسليم. حيث تنور عدة صعوبات عملية في تحديد ما إذا كان الإجراء يتمتع بطبيعة إدارية أو سيادية أو قضائية في الوقت ذاته. كما أن النظر إلى الواقع العملي يكشف لنا أنه ليس هناك نظاماً قانونياً وطنياً يأخذ بفكرة الطبيعة القضائية المحضة لإجراء التسليم.<sup>٤١</sup>

و يتبين لنا مما سبق أن تسليم المجرمين له طبيعة خاصة يصعب أن ندرجها ضمن أي من النظم السيادية أو القضائية أو المختلطة أو السياسية. وقد كان لبعض الفقه رأي في طبيعة التسليم مفاده أن التسليم بعد أن كان عملاً

<sup>٤٠</sup> د عبد الفتاح محمد سراج النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٩٠ وما بعدها .

<sup>٤١</sup> سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة، مرجع سابق ص ٦٣.

من أعمال السيادة قد تحول بفعل تشابك مصالح الدول والشعوب وتمو حس التعاون والتضامن بينها إلى عمل من أعمال القضاء، وبعد أن كان له طابعه السياسى الصرف فإنه أخذ يتسم بطابع العدالة والقانون ، بالرغم من أنه لم يبلغ قمة تطوره فإنه في مرحلته التشريعه في الوقت الحاضر له صفة مزدوجة ، تتضمن أعمال السيادة وأعمال القضاء في وقت واحد.<sup>٤٢</sup>

ومن خلال ما تم عرضه أعلاه يمكننا القول إن التسليم له طبيعة خاصة. فمن ناحية أولى، يعتبر التسليم مزيج بين أحكام القانون الداخلي أو قواعد الإجراءات الجنائية لأنها تمس بحرية الأشخاص وتقيدهم من حرياتهم. ومن هنا، يتعين خضوعها إلى السلطة القضائية وفرض الرقابة عليها، ومن ناحية ثانية يخضع التسليم إلى القانون الدولي لأنه يتصل بالعلاقات فيما بين الدول. ومن ناحية ثالثة، يتمتع التسليم بطبيعة سياسية، حيث يخضع بشكل واضح للاعتبارات والمؤثرات السياسية.

## المبحث الثاني

### الأساس القانوني لتسليم المجرمين

اختلف الحال في العصر الحديث عن الماضي حيث كان تسليم المجرم السياسى له مبرراته، وكان من بينها الحفاظ على سلطان الملوك والأمراء، إلا أن الأمور قد تغيرت في الوقت الحالى حيث تغيرت المفاهيم الدولية وانتشر اعتناق المبادئ العامة لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمى والدولى. كما ظهرت المصادر الدولية للتسليم - وهي المعاهدات والعرف الدولى والقانون الوطنى والمعاملة بالمثل - وظهرت مصادر أخرى مثل الاجتهادات الفقهية وقرارات المنظمات الدولية. وأصبح المبرر الأساسى للتسليم هو ضمان معاقبة المتهم على سلوكه الإجرامى وهدم أفكاره الإجرامية في

<sup>٤٢</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، ١٩٦٦، ص ٣٠.



بدايتها، وذلك في إطار مبادئ العدالة الجنائية وقواعد القانون الدولي التي تعتمد عليها الدول عند صياغة ملامح هذا التعاون وشروطه.<sup>٤٣</sup>

بشكل عام، ووفقاً لما ورد في نص المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، تتمثل مصادر القانون الدولي فيما يلي:

١. وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشأن:

(أ). الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد تقرر بها الدول المتنازعة صراحة.

(ب). العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر.

(ج). مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

(د). أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا وذاك مصدراً

احتياطياً لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٩٥).

٢. لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

الفقرتين السابقتين قسمتا مصادر القاعدة القانونية الدولية إلى قسمين: مصادر أصليه وهي المعاهدات

والعرف ومبادئ القانون العامة في النظم القانونية الداخلية المختلفة، ومصادر احتياطية أو استدلالية وهي أحكام

القضاء وآراء الفقهاء، أما مبادئ العدل والإنصاف فلا تطبقها المحكمة إلا إذا وافق أطراف النزاع على تطبيقها

فيما بينهم.<sup>٤٤</sup>

<sup>٤٣</sup> أ. مُجْد لطفی، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، مرجع سابق ص ٢٩٠-٢٩١.

<sup>٤٤</sup> الدكتور على إبراهيم، القانون الدولي العام ج ١، ١٩٩٧، ص ١٣٥.

مصادر التسليم بصفه عامة يقصد بها الأحكام التشريعية والتعاهدية التي من خلالها تليى بها الدول حاجتها للتسليم، أي أنها المبرر والأساس الذي يجعل دولة ما تطالب بتسليم شخص مقيم على إقليم دولة أخرى، وذلك وفقاً لهذه المصادر التي تربط بين الدول الأطراف في علاقة التسليم. وهذه المصادر ليست على درجة واحدة في المرتبة القانونية، بل تقسم إلى تصنيفين رئيسيين الأول: أصلي، والثاني: تكميلي أو احتياطي. والتقسيم السابق لا يعني ثبات قيمتها القانونية بين الدول، ولكنه يختلف بحسب النظام الذي تتبعه الدول في الأخذ بهذه المصادر، وترتيب أولويتها، والاعتماد عليها في إجراء التسليم. و مصادر التسليم تتأثر في صفتها النسبية بالعلاقات السياسية بين الدول، ومناخ البيئة الإجرامية داخلها، وعلى الصعيد الدولي أيضاً، وتطور مفاهيم العلاقات الدولية، مما يستتبع تغيير مفاهيم الدول للأخذ بأحد مصادر التسليم بصفه أصلية، مثل شرط المعاملة بالمثل كأساس للتسليم عن باقي المصادر الأخرى، وذلك متى نشأت علاقات سياسية قوية مع الدولة التي تتعامل معها بالمثل. وتأتي أهمية التعرف على مصادر التسليم ودراسة أحكامها كونها تحدد نطاق التزام الدول أثناء ممارستها لعمليات التسليم، وتوضح بجلاء موقع كل دولة للأخذ بهذا النظام وتفاعلها مع باقي أفراد العائلة الدولية.<sup>٤٥</sup>

و تسليم المجرمين يتم وفقاً للشروط التي تتفق عليها الدول إذا كان بينها معاهدات بهذا الشأن، وفي حدود قوانينها إذا كان هناك ثمة قانون داخلي في الدولة ينظم إجراءات التسليم، فإن لم توجد معاهدة تسليم أو نص في القانون الداخلي اتبع في التسليم ما استقر عليه العرف الدولي، ولذلك رأى بعض علماء القانون أن مؤسسة التسليم إنما تدخل في نطاق القانون الدولي العام لأنها تقتضي وجود علاقة بين دولتين بمناسبة جريمة يقترفها في إحداها شخص لجأ إلى الأخرى.<sup>٤٦</sup> وفي القانون الدولي، لم ترد قاعدة عامة تلزم الدول بتسليم المجرمين وإنما استقر العرف

<sup>٤٥</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، دراسة تحليلية تأصيلية، ١٩٩٩ ص ١٠٥.

<sup>٤٦</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، مرجع سابق ص ٢٤.



الدولي على ألا تلزم الدولة بتسليم شخص إلى دولة أخرى إلا إذا كانت بينهما معاهدة تقضى بتطبيق هذا المبدأ في نطاق الشروط والإجراءات المتفق عليها بينهما.<sup>٤٧</sup>

ومن هذا المنطلق تتعدد مصادر تسليم المجرمين إلى نوعين رئيسيين من المصادر سأعرضهم في مطلبين على التوالي:

### المطلب الأول: المصادر الأصلية

"يقصد بالمصادر الأصلية مجموعة القنوات الشرعية التي تلجأ إليها الدول الأطراف في التسليم - بصفة خاصة الدولة المطالبة - لإتمام إجراء التسليم. ولهذا فإن الدول لا تلجأ إلى المصادر الاحتياطية إلا عندما يصعب الاعتماد على المصادر الأصلية إذا ما كانت حاجات الدول تستدعي ذلك، خاصة عند اللجوء إلى شرط المعاملة بالمثل".<sup>٤٨</sup> وتشمل المصادر الأصلية: المعاهدات الدولية والقانون الداخلي والعرف الدولي.

### الفرع الأول: المعاهدات الدولية

الاتفاقيات الدولية تعتبر من أهم الأسس القانونية لتسليم المجرمين. و أهميتها تنبع من عدم اعتراف بعض الدول بأي أساس قانوني آخر لتسليم المجرمين غير المعاهدات الدولية، فضلاً عن أنها تأتي على قائمة تلك الأسس، إضافة إلى أن تلك الاتفاقيات غالباً ما تكون شاملة في تنظيمها لمسألة التسليم، فيرد فيها حالات وجوب التسليم، والحالات الجوازية للتسليم وحالات رفض التسليم ودواعيه وشروطه وإجراءاته وآثاره، وغير ذلك من الموضوعات الهامة المتعلقة بمسألة التسليم.<sup>٤٩</sup>

<sup>٤٧</sup> أ. محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، مرجع سابق ص ٢٩١.

<sup>٤٨</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين مرجع سابق ص ١٠٧.

<sup>٤٩</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٨١.

ومن هنا تحتل المعاهدات الدولية مكانة قانونية هامة في مجال تسليم المجرمين الذي هو موضوع اتفاقي بالدرجة الأولى يقوم على أساس الاتفاقيات المبرمة بين الدول، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، ولا يمكن حصر العدد الهائل من المعاهدات الدولية المبرمة في هذا المجال بين الدول.<sup>٥٠</sup>

### أولاً: تعريف المعاهدات الدولية

عرفت إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩ في الفقرة الأولى من مادتها الثانية المعاهدة بأنها "إتفاق يعقد في صورة كتابية بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بقصد إنتاج آثار قانونية معينة تخضع لقواعد القانون الدولي سواء أفرغ هذا الاتفاق في وثيقة واحدة أو عدة وثائق وأياً كانت الأسماء التي تطلق عليه".<sup>٥١</sup> يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن المعاهدة يجب أن تبرم في شكل كتابي - لكي تخضع لأحكام إتفاقية فيينا - وأن أطرافها يجب أن يكونوا من أشخاص القانون الدولي العام. وأخيراً لا بد أن يكون الهدف من المعاهدة إحداث آثار قانونية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

على ذلك يمكن تعريف المعاهدات الخاصة بتسليم المجرمين بأنها "وثيقة مكتوبة بين دولتين أو أكثر وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، تلتزم بمقتضاها الدول المتعاقدة بأحكام وقواعد التسليم طبقاً لما هو وارد في بنود هذه المعاهدة ولا تمتد أحكامها والتزاماتها خارج هذه الدول".<sup>٥٢</sup>

وهذا التعريف يبرز لنا العناصر التالية:

<sup>٥٠</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، المرجع السابق، ص ٢٨.

<sup>٥١</sup> الدكتور على إبراهيم، القانون الدولي العام الجزء ١، مرجع سابق، ص ١٤٦.

<sup>٥٢</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحى سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٣٤.

١- يجب أن تكون معاهدات التسليم مكتوبة في وثيقة تخضع في صياغتها وشكلها للقواعد العامة المتعارف عليها بشأن المعاهدات في القانون الدولي العام، كما وردت في إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. لأن المعاهدات هي في الأصل مصدر من مصادر القانون الدولي العام، ولا وجود لها في مجال القوانين الوطنية.

٢- التسليم يكون فقط بين دولتين أو أكثر.

٣- الالتزام بين الدول الأطراف في المعاهدة يقتصر فقط بما ورد فيها من نصوص، دون غيرها من نصوص المعاهدات الأخرى سواء كانت تلك الأخيرة ثنائية أو متعددة الأطراف، ما لم تنص المعاهدات ضمن بنودها على غير ذلك.<sup>٥٣</sup>

ثانياً: أهمية المعاهدات في مجال تسليم المجرمين

المعاهدات تعتبر المصدر الأساسي لإنشاء القواعد القانونية الدولية بشكل عام؛ لأنها التشريع الأول في مجال العلاقات الدولية، وتتضح أهمية المعاهدات في مجال تسليم المجرمين لكونها تعبر عن التزام الدولة بما ورد بها من نصوص، وتتيح الفرصة للدولة المطالبة لإيجاد سند شرعي يمكن لها أن تستند عليه في طلب التسليم، إذ أنه كلما كانت هناك معاهدة للتسليم، شكل ذلك الأساس الأول الذي يجب أن تلتزم به الدولتان الطالبة والمطالبة عند إجراء التسليم. والأصل أن التسليم لا يكون إلا بناء على معاهدة بين الدول الأطراف، وفي حالة عدم وجودها فإن الدولة الطالبة تلجأ إلى أحد المصادر الأخرى، حيث أنها تعتبر طريق استثنائي ولكنه وسيلة أخرى وسند شرعي آخر للتسليم لا ينطوي على ذات القوة الإلزامية للمعاهدات.<sup>٥٤</sup> وقد ذهبت المحكمة العليا الأمريكية في حكمها عام ١٩٣٣ إلى "أن القانون الدولي لا

<sup>٥٣</sup> المرجع السابق ص ١٣٤-١٣٥.

<sup>٥٤</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، دراسة تحليلية تأصيلية، مرجع سابق ص ١١٢.

يعرف حقاً لتسليم المجرمين عدا في حالة وجود معاهدة دولية تقضى بذلك، بينما يمكن للحكومة الاستجابة لطلب التسليم إرادياً في حالة موافقة ذلك للدستور والقانون، باعتبار ذلك واجباً أخلاقياً<sup>٥٥</sup>.

ومعاهدات تسليم المجرمين لا تصبح نافذة ومنتجة لآثارها القانونية إلا بالتصديق عليها وفقاً للأوضاع الدستورية المقررة . وبالرغم من أهمية معاهدات التسليم واعتبارها المصدر الأصيل لتسليم المجرمين، إلا أنها لم تصل بعد في واقع الأمر تجسيد نظام قانوني موحد ومتجانس للتسليم، وربما كان ذلك لسببين: الأول اختلاف درجة الاهتمام لدى الدول بالدخول في إتفاقيات دولية لتنظيم تسليم المجرمين ، وذلك لتفاوت المصالح الأمنية والسياسية وربما الاقتصادية التي تجعل بعض الدول مهتمة بأمر تسليم المجرمين أكثر من غيرها. فالولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - ترتبط بنحو ١٤٠ اتفاقية لتسليم المجرمين مع غيرها من الدول، بينما لا يزيد عدد معاهدات التسليم بين مصر وغيرها من الدول على خمسة عشر معاهدة. وترتبط فرنسا بنحو مائة من الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف والبروتوكولات وإعلانات المعاملة بالمثل في مجال تسليم المجرمين، وترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من الإتفاقيات الخاصة بتسليم المجرمين، وتأتي معظمها في إطار إتفاقيات التعاون القضائي الجماعية والثنائية، والتي تنظم أسس التعاون القضائي في مجالات تتعلق بالمساعدات والإنبات القضائية بالإضافة إلى تسليم المجرمين.<sup>٥٦</sup>

أما السبب الآخر فيتمثل في أن دولاً كثيرة قد تلجأ إلى التوقيع على إتفاقيات التسليم ولكنها تؤجل التصديق عليها لمدة قد تصل إلى سنوات، مثالها فرنسا التي وقعت على الاتفاقية الأوروبية للتسليم في سنة ١٩٥٧ ولكن لم تصدق عليها إلا بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً. وهذه الفترة الزمنية الطويلة التي تفصل بين التوقيع على الإتفاقية

<sup>٥٥</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٢٢.

<sup>٥٦</sup> المستشار بكري عبد الله حسن، شروط وإجراءات تسليم المجرمين في ضوء القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، المكتب الفني للنائب العام بإمارة دبي. ص ١٤.

والتصديق عليها من شأنه إضعاف تفعيل ما تضمنته المعاهدة من أحكام لأن الدولة - قبل التصديق على المعاهدة - لا تكون ملزمة قانوناً بتطبيق تلك الأحكام.<sup>٥٧</sup>

وفي القانون الفرنسي، يعد التشريع من جهة والمعاهدات الدولية من جهة أخرى المصدرين الأساسيين لموضوع تسليم المجرمين، كما يمكن أن نجد معظم الدول تقدم على إبرامها في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بل إن بعضها لا يكتفى بإتفاقية دولية ثنائية مع ذات الدولة، وتوجد ذات الدولتان في إتفاقية دولية إقليمية في ذات المجال، وهناك المئات من الإتفاقيات الثنائية المبرمة على المستوى الدولي في مجال تسليم المجرمين.<sup>٥٨</sup> بمعنى أنه قد يتم التسليم وفقاً لإتفاقيات دولية إقليمية أو ثنائية عامة، كإتفاقية التسليم بين دول جامعة الدول العربية الموقعة في القاهرة في ٩ يونيو عام ١٩٥٣، والتي حلت محلها إتفاقية الرياض للتعاون القضائي في ٦ إبريل ١٩٨٣، والإتفاقية الأوروبية حول التسليم الموقعة ببافيس في ١٣ ديسمبر من العام ١٩٥٧ التي حلت محلها إتفاقية التسليم لدول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦. كما يمكن أن يستند لإتفاقيات تتعلق بمكافحة نوع معين من الجرائم كما هو الحال في إتفاقية الإبحار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لسنة ١٩٤٩ (المادة ٨)، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإبحار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨ (المادة ٦)، وإتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ٢٠٠٠ (المادة ١٦)، وإتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٠٣ (المادة ٤٤).

وبالرغم من هذه الإنجازات من الإتفاقيات الدولية التي تخص تسليم المجرمين على جميع الأصعدة، بقيت م جهود الأمم المتحدة في مجال تسليم المجرمين بارزة وقوية، و التي تسعى من خلالها إلى توسيع نطاق التسليم على المستوى الدولي، و من أهمها وأبرزها " الإتفاقية النموذجية لتسليم المجرمين " التي تعتبر نموذج فعال لتسليم المجرمين

<sup>٥٧</sup> سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة، مرجع سابق ص ٧٦-٧٧.

<sup>٥٨</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ٨٩-٩٠.

ينبغي أن تحذو الدول حذوه عند صياغة إتفاقيتها، والتي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في سبتمبر سنة ١٩٩٠.<sup>٥٩</sup>

### ثالثاً: الصعوبات التي تعترض معاهدات تسليم المجرمين

بالرغم من أهمية المعاهدات واعتبارها المصدر الأصيل لتسليم المجرمين إلا أنها لم تصل بعد إلى بلورة نظام قانوني موحد ومتجانس للتسليم. فمن الناحية العملية، هناك بعض الصعوبات والمشاكل التي تعترض معاهدات التسليم، ويمكن ردها إلى ما يلي:

- ١- التعارض الذي قد يكون بين المعاهدة والتشريع الداخلي اللاحق عليها. فإن كان تعارضاً ظاهرياً فقط فيوفق بينهما من خلال قاعدة "اللاحق ينسخ السابق" ويعد استثناء منه، فتستمر المعاهدات الدولية الخاصة السابقة في السريان استثناء من نطاق تطبيق التشريع العام اللاحق عليها ويسرى التشريع الخاص اللاحق في نطاقه استثناءً من نطاق المعاهدات العامة السابقة.
- ٢- التعارض بين معاهدين ثنائية وأخرى إقليمية. وقد جاء في نص المادة ١٨ من اتفاقية جامعة الدول العربية لتسليم المجرمين حل توفيقى لهذه المشكلة. حيث نصت المادة المذكورة على أنه "إذا تعارضت أحكام هذه الاتفاقية مع أحكام إحدى الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بها دولتان من الدول المتعاقدة تطبق هاتان الدولتان الأحكام الأكثر تيسيراً لتسليم المجرمين".

<sup>٥٩</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٢٩.

<sup>٦٠</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧٦.



٣- التحفظ على المعاهدة ويعتبر من أهم المعوقات التي تفقد المعاهدة جزءاً من فاعليتها. إذ أنها تعبر عن نية الدولة الصريحة في عدم قبولها لنص معين وهذا التحفظ قد يوجد أيضاً رغم التفاوض المسبق على تحرير المعاهدة.

٤- تضمن المعاهدات لبعض النصوص التي لا تتلاءم مع رغبة الدول المتعاقدة، خاصة المعاهدات متعددة الأطراف مما يترتب عليه رفض بعض الدول عن الانضمام إليها، مما يذكر في هذا الصدد امتناع فرنسا عن الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية للتسليم، وذلك بسبب نص المادة ١١ التي تلزم الدولة الطالبة بتقديم الضمانات الكافية لعدم تطبيق عقوبة الإعدام ولا ترغب في وضع أية قيود عليها في ذلك. لذا، امتنعت عن التصديق إلى الاتفاقية الأوروبية في ذلك الحين.

٥- عدم رغبة الدول النامية في الدخول في اتفاقيات إلزامية مع الدول العظمى ذات السيطرة السياسية في المجتمع الدولي خشية تعرضها للضغوط السياسية والدولية عند بحث موضوعات التسليم وإجراءاته فيما بينهما.<sup>٦١</sup>

٦- تفاوت درجة الاهتمام لتفاوت المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تجعل بعض الدول مهمومة بأمر تسليم المجرمين أكثر من غيرها، كما أن كثيراً من الدول قد لا تتردد في التوقيع على اتفاقيات التسليم.<sup>٦٢</sup>

<sup>٦١</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٣٨-١٤٠.

<sup>٦٢</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧.

## رابعاً: مدى جواز التسليم بدون معاهدة

المعاهدة تعتبر الوسيلة الأكثر فاعلية لإتمام إجراء التسليم، و هذا لا يعني إجهاض فعاليات التعاون الدولي في حال لم توجد هذه المعاهدة ، اذ أنه يمكن اللجوء إلى باقي مصادر التسليم الأخرى والتي تأتي في مقدمتها أعمال مبدأ المعاملة بالمثل. فالواقع العملي أثبت وجود العديد من حالات التسليم التي تمت بين الدول دون وجود معاهدة بين الدولتين الطالبة والمطالبة.<sup>٦٣</sup>

## الفرع الثاني: العرف الدولي

العرف يعتبر من أهم مصادر القانون الدولي، فهو بجانب كونه المصدر المباشر الثاني ، فهو يعتبر المصدر الأساسي لإيجاد معظم القواعد الدولية القانونية. و من جهة أخرى، فهو من أقدم المصادر للقواعد القانونية سواء كانت تلك القواعد في القانون الداخلي أو في القانون الدولي. و العرف في المجتمع الدولي يعتبر بمثابة قانون غير مكتوب، و تكرر لتصرف معين وعلى أساس التبادل. فيتأين فالأعمال المماثلة التي تؤتى من جانب دولة واحدة وفي مناسبات مختلفة لا يمكن أن تكون عرفاً.<sup>٦٤</sup>

## أولاً: تعريف العرف الدولي وأركانه

يقضي النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن "وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن ... العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال".<sup>٦٥</sup> ويذهب بعض الفقهاء إلى أن العرف الدولي هو "سلوك يأتيه أشخاص القانون الدولي يراه البعض مؤدياً

<sup>٦٣</sup> والمثال على ذلك حدث أن انفجرت عبوة ناسفة بالمملكة العربية السعودية وراح ضحيتها ١٩ جندياً، وجه الاتهام إلى شخص فر هارباً إلى كندا، وتم القبض عليه في كندا واتخذت إجراءات تسليمه إلى المملكة العربية السعودية رغم عدم وجود معاهدة بينهما.  
<sup>٦٤</sup> د. علي خليل إسماعيل الحديشي، القانون الدولي العام، الجزء الأول "المبادئ والأصول"، ٢٠١٠، ص ٨١.  
<sup>٦٥</sup> المادة (٣٨/ب) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.



بذاته إلى تكوين القاعدة القانونية الدولية العرفية، ويراها البعض الآخر كاشفاً عنها، ويراها فريق ثالث عنصراً مشاركاً مع العنصر المعنوي في عقيدة الالتزام بإتيان هذا السلوك في تكوين القاعدة المذكورة على اختلاف فيما بينهم.<sup>٦٦</sup>

لذا يشترط لوجود القاعدة العرفية أن تكون عادة الدول في القيام بنوع من أنواع التصرفات قد تكونت تحت إعتقاد أن التصرف على هذه الصورة واجب قانوناً أو صحيح قانوناً. وعلى هذا فمجرد تكرار تصرف الدول في أمر معين على نظام معين يعتبر عادة غير ملزمة، ولكن بمجرد أن يتكون هذا الاعتقاد فيما جرت العادة عليه من التصرفات تنشأ القاعدة العرفية الملزمة.<sup>٦٧</sup>

وقد قررت المادة ٣٦ من معاهدة فيينا الخاصة بقانون المعاهدات أن الحكم الوارد في نص معاهدة يمكن أن يلزم دولاً غير أطراف في هذه المعاهدة طالما ارتضته الجماعة الدولية، وتواتر السلوك الدولي عليه، إذ أنه يعتبر بمثابة حكماً عرفياً لا تعاهدياً. أي أن القاعدة التي أقرتها المعاهدة يمكن أن يتعدى الإلزام فيها أطراف المعاهدة إلى جميع العائلة الدولية إذ اكتسبت تواتر السلوك الدولي، وأن يكون هناك اعتقاد يقيني بأن هذا السلوك ملزم قانوناً. حينئذ تتحول هذه القاعدة إلى قاعدة عرفية عامة ملزمة دولياً.

#### ثانياً: نطاق تطبيق العرف في مجالات تسليم المجرمين

تكمن أهمية العرف كأحد مصادر إجراء تسليم المجرمين في أنه يعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها المعاهدات والتشريعات الوطنية في صياغة نصوصها، ويصعب مع هذه العلاقة أن نجد تطبيقات مباشرة للاعتماد على العرف الدولي في مجالات التسليم. وبالرغم من الاتفاق الفقهي على أن المنظمات الدولية لها دور رئيسي في صياغة العرف

<sup>٦٦</sup> الدكتور محمد عبد المنعم عبد الغنى، الجرائم الدولية: دراسة في القانون الدولي الجنائي، ٢٠١١ ص ١٤٥-١٤٦.

<sup>٦٧</sup> الدكتور محمود سامي جنية، القانون الدولي العام، ١٩٣٨، ص ٤٢.

الدولي، فإن هذا الدور ليس له صفة إلزامية بين الدول، ولا يمكن أن تعمل به الدول إلا إذا توافر لديها القناعة اللازمة لإتباع هذا السلوك وممارسته بصفة التواتر حتى يكتسب ركنه المعنوي في القاعدة العرفية.<sup>٦٨</sup>

ومن ناحية أخرى نجد تأثيراً مباشراً للعرف الدولي في مجال التسليم في حالات محدودة، ومن أمثلة هذه الحالات ما جرى عليه العرف الدولي من عدم جواز تسليم رؤساء الدول الأجنبية، كما يمكن استخلاص بعض القواعد العرفية التي نتجت من تواتر أعراف الدول بها وصياغتها في اتفاقيات، منها شرط التجريم المزدوج، ومبدأ استثناء تسليم الرعايا وحظر تسليم اللاجئين وعدم جواز التسليم في الجرائم السياسية<sup>٦٩</sup>

### الفرع الثالث: القانون الداخلي (التشريعات الوطنية)

#### أولاً: تعريف القانون الداخلي ودوره في تسليم المجرمين

القانون الداخلي يقصد به مجموعة القواعد والأحكام القانونية التي تضعها الهيئة التشريعية داخل الدولة ويطلق عليها اصطلاحاً التشريع أو القانون و الكثير من الدول تلجأ لتنظيم أحكام تسليم المجرمين إلى التشريعات الوطنية في حالة عدم وجود إتفاقية دولية ترتبط بها، وقد يكون التشريع مصدراً مباشراً للأحكام الموضوعية والإجرائية للتسليم سواء كان تشريعاً مستقلاً أو في شكل نصوص مدرجة في قانون آخر كقانون الإجراءات الجنائية، أو أن يكون مصدراً غير مباشراً لأحكام يلجأ إليها لتنظيم مسألة من مسائل التسليم، كالدستور مثلاً عند النص على حظر تسليم اللاجئين السياسيين أو حظر إبعاد أي مواطن عن البلاد.<sup>٧٠</sup>

لما كان التشريع يصدر من السلطة الوطنية التي خولها الدستور إصدار هذا القانون، فإن نطاق الالتزام بأحكامه لا يخرج عن الحدود الإقليمية التي صدر بداخلها؛ أي أنه لا يلزم إلا الدولة التي أصدرته. بالتالي، فإن كل

<sup>٦٨</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، دراسة تحليلية تأصيلية، مرجع سابق ص ١٤٣.

<sup>٦٩</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٣٧.

<sup>٧٠</sup> ذناب آسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق، ص ١٨٣.

قانون وطني للتسليم هو دلالة على السياسة الخارجية التي ستبناها الدولة في مجال التعاون الدولي بصفة عامة وتسليم المجرمين بصفة خاصة، ولا يمكن أن يلزم أياً من أعضاء المجتمع الدولي غير دولة إصداره. وتعتمد كثير من الدول على التشريع الوطني كمصدر أصلي لإجراء التسليم ومن هذه التشريعات التي تنتمي إلى النظام الأنجلو-سكسوني الولايات المتحدة الأمريكية، التي ينظم فيها القانون الفيدرالي الأحكام العامة لإجراءات التسليم إلى جانب التشريعات الوطنية لكل ولاية. أما بالنسبة لإنجلترا فهي تعتمد على قانون التسليم الصادر سنة ١٩٨٩ والذي تم باستخلاص أحكام المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي دخلت فيها إنجلترا قبل صدور هذا التشريع. وأما بالنسبة للتشريعات الأوروبية فيتصدرها التشريع الفرنسي الصادر في العاشر من مارس سنة ١٩٢٧ والذي نص في مادته الأولى على أنه في حالة غياب التعهدات الدولية فإن شروط وإجراءات التسليم يتم اتخاذها وفقاً لأحكام القانون المشار إليه. كما تعتمد إيطاليا على أحكام التسليم الواردة في قانون الإجراءات الجنائية الصادر برقم ٤٤٧ في ١٦ فبراير ١٩٨٨، وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا والنمسا اللتان تعتمدان على التشريع الوطني إلى جوار المعاهدات الدولية، ويعتبر التشريع السويسري الصادر في الأول من يناير ١٩٨٣ من المصادر الرئيسية للتسليم في سويسرا.<sup>٧١</sup>

وعلى الرغم من أن التشريع الوطني غير ملزم خارج حدود الدولة التي أصدرته إلا أنه أسهم في إرسائه وتطوير نظام التسليم، ومثال ذلك القانون الفرنسي للتسليم الصادر في ١٠ مارس ١٩٢٧ المعدل في اعتبار التسليم عملاً من أعمال السيادة التي لا تخضع لمراقبة القضاء إلى اعتباره عملاً يخضع لرقابة مجلس الدولة، كما يعتبر التشريع الفرنسي

---

<sup>٧١</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ١٢٨-١٢٩.

بداية لأقول نظام القائمة الحصرية بشأن الجرائم التي يجوز التسليم فيها، وتبني نظام شرط الحد الأدنى للعقوبة، وهو ما تكاد تأخذ به اليوم سائر التشريعات الوطنية، بل المعاهدات الدولية.<sup>٧٢</sup>

ورغم دور التشريعات الوطنية في تدعيم نظام التسليم، إلا أن اختلافها من شأنه أن يؤثر على وحدة وانسجام النظام القانوني للتسليم. ومرد ذلك أن بعضاً منها قطع شوطاً بعيداً في تنظيم أحكام التسليم من إجراءات قضائية وضمائم للمتهم أو المحكوم عليه وأحكام موضوعية تكفل احترام حقوق الإنسان. وبالمقابل هناك تشريعات لم تبلغ بعد في درجة تنظيمها للتسليم مما يرقى للأحكام السابقة وهو أمر يعكس اختلاف النظم القانونية الوطنية بعضها عن بعض بل واختلاف التشريعات داخل نفس النظام القانوني الواحد لا سيما فيما يتعلق بالطبيعة القضائية أو السيادية للتسليم. فمن شأن هذا التباين أن يعطي للاتفاقيات الدولية أهمية خاصة بوصفها المصدر الكفيل بتحسين نظام وحدة وانسجام النظام القانوني للتسليم.<sup>٧٣</sup>

#### ثانياً: العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والقانون الداخلي

التشريع الداخلي يكمل المعاهدة المبرمة في مجال التسليم في المسائل القانونية التي لم تنظم بواسطة المعاهدة. فعلى سبيل المثال، ينص قانون تسليم المجرمين الفرنسي في مادته الأولى (الفقرة الثانية) على أن "يطبق أيضاً القانون الساري على المسائل التي لم تنظم بواسطة المعاهدة"، فيكون لقانون التسليم الفرنسي الصادر في ١٠ مارس ١٩٢٧ في هذه الحالة طابع مكمل لا يرجع إليه إلا لحل المسائل التي لم تتم تسويتها في المعاهدة أو التي أغفلت المعاهدة النص عليها. وهذا ما أكدته مجلس الدولة الفرنسي في العديد من أحكامه، وأيده الفقه الفرنسي. فعندما وضعت الدول التشريعات

<sup>٧٢</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٨٧. وقد منح القانون السويسري للشخص المطلوب تسليمه الحق في طلب التعويض عن حبه غير المبرر أو أي أضرار أخرى، ويعترف القانون الكندي الأخير لسنة ١٩٩٩ بالقرارات الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية أو أية محكمة جنائية أخرى منشأة بقرار من مجلس الأمن.

<sup>٧٣</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩.

الداخلية المتعلقة بتسليم المجرمين، لم تضعها بقصد الاستغناء عن المعاهدات ولكن لصياغة ما يطلق عليه القانون العام لتسليم المجرمين بقصد إرشاد الدولة فيما تعقده من معاهدات لتسليم المجرمين، وتكملة بعض المسائل القانونية التي لم تنظم بواسطة المعاهدة. ولقد سارت الاتجاهات الدولية المعاصرة نحو إدراج فكرة إقليمية القانون الجنائي الدولي، وذلك بغرض ترسيخ قواعد ومبادئ القانون الجنائي الدولي وكفالة الالتزام بها عن طريق إدراجها بالنظم الداخلية للتشريعات الجنائية لمختلف الدول حيث يكون الهدف منه إقامة التوازن بين التشريع الداخلي ومعاهدة تسليم المجرمين فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة الإجرام والضمانات المقررة للشخص المطلوب تسليمه بما يدعم احترام حقوق الإنسان وكفالة حرياته الأساسية.<sup>٧٤</sup>

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد أصدرت في ذلك القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. حيث نصت المادة الثانية منه على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها وبشروط المعاملة بالمثل، تتبادل الجهات القضائية في الدولة مع الجهات القضائية الأجنبية التعاون القضائي في المسائل الجنائية لأحكام هذا القانون". وكان من شأن ما ورد بنص المادة سالفه الذكر عدم جواز تطبيق أحكام هذا القانون بخصوص حالات تسليم الأشخاص إلى دولة أجنبية إذا وجدت اتفاقيات دولية تكون دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها، إذ تكون هي الواجبة التطبيق على حالات التسليم. وتطبيقاً لذلك، قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنه "إذا وجد نص دولي اتفاقي مصادق عليه من الدولة وقانون داخلي ينظم موضوعاً واحداً، فإن المعول عليه في التطبيق هو النص الدولي الاتفاقي، ولا يصار إلى النص الداخلي إلا في الأمور التي لم ينظمها النص الدولي أو أحالها إلى النص الداخلي".<sup>٧٥</sup>

<sup>٧٤</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، مرجع سابق، ص ٢٤٩-٢٥١.

<sup>٧٥</sup> المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٠ جزائي، الصادر من بتاريخ ٢٧ يونيو لسنة ٢٠١٠.



وفي موضع آخر، قضى القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه: "ولما كانت دولة الإمارات طرفاً في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي والمصدق عليها بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٩٩٩/٥٣ والتي تضمنت تعاوناً قضائياً بين عدة دول عربية من بينها دولة الإمارات وسلطنة عمان، ومن ثم فإنها تكون الواجبة التطبيق على الطلب المطروح. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من الاتفاقية المذكورة بشأن الأشخاص الواجب تسليمهم قد نصت على وجوب تسليم من حكم عليه حضورياً وغيابياً من محاكم الطرف المتعاقد الطالب بعقوبة سالبة للحرية لمدة سنة أو بعقوبة أشد عن أفعال معاقب عليها بمقتضى قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم. والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته أنه يشترط لوجوب تسليم الأشخاص بين الدول أطراف الاتفاقية سالف الذكر ما يلي:

أولاً: أن يكون الشخص قد حكم عليه من محاكم الطرف طالب التسليم بعقوبة سالبة للحرية لمدة سنة.

ثانياً: أن يكون الفعل الذي حوكم عنه معاقب عليه بمقتضى قانون الطرف المطلوب إليه التسليم.

ولما كان الفعل الذي ارتكبه المطلوب تسليمه وهو جريمة الاحتيال - باعتبارها الجريمة الأشد الواجب تنفيذ عقوبتها وفقاً للحكم الصادر من المحكمة الجزائية بسلطنة عمان معاقب عليها بمقتضى قانون دولة الإمارات المطلوب إليها التسليم وفقاً لنص المادة ٣٩٩ عقوبات، إلا أن الثابت بالأوراق أنه قد حكم عليه بالسجن مدة ثلاثة أشهر عن هذا الفعل من محاكم الطرف طالب التسليم، أي بعقوبة سالبة للحرية أقل من المدة المقررة في الاتفاقية لوجوب التسليم وهي مدة سنة مما ينتفي معه أحد شروط التسليم الواجب توافرها، ومن ثم فإن شرائط التسليم تكون غير متحققة في الطلب المعروض ويضحى الطلب في غير محله وتقضى المحكمة بعدم إمكانية التسليم.<sup>٧٦</sup>

<sup>٧٦</sup> محكمة استئناف دبي، القضية رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧، تسليم مجرمين، جلسة ٩ ديسمبر ٢٠٠٧.



يتبين لي من خلال المادة السابقة أن الدولة جعلت من هذا التشريع مرجعاً تلجأ إليه في حالة أغفلت المعاهدة تنظيم مسألة ما، وهذا الأمر يصح بالنسبة للمعاملة بالمثل.

### المطلب الثاني: المصادر الاحتياطية

المصادر الإحتياطية تتميز بأنها وسيلة عملية تلجأ إليها في حالة عدم وجود المصادر الأصلية أو في حالة عدم إمكانية التوصل من خلالها إلى القواعد القانونية التي يمكن تطبيقها في حالات معينة. و المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية حددت مصدرين احتياطين لقواعد القانون الدولي، وهما أحكام المحاكم الدولية وآراء فقهاء القانون الدولي. ويمكننا إضافة بعض المصادر الأخرى التي جرى العمل على الاعتماد عليها في مجال التسليم، ومنها شرط المعاملة بالمثل وقاعدة المجاملات والأخلاق الدولية وقواعد القانون الجنائي الدولي.<sup>٧٧</sup> وسأتناول هذه المصادر بشيء من التفصيل كما يلي:

#### الفرع الأول: شرط المعاملة بالمثل

أولاً: تعريف شرط المعاملة بالمثل في مجال تسليم المجرمين وأهميته

يمكن تعريف المعاملة بالمثل في مجال تسليم المجرمين والعلاقات الدولية بأنها تطابق الحقوق والالتزامات أو على الأقل تكافؤهما، وهذا يعني أن تلتزم كل دولة في مواجهة الأخرى بمجموعة من الحقوق والواجبات التي يفرضها عليها حسن تطبيق هذا المبدأ، ويلزم كل منهما بتطبيقه في المستقبل، وتعتبر المعاملة بالمثل من الأدوات الهامة والمعاصرة في مجال العلاقات الدولية بصفة عامة، وتسليم المجرمين على وجه الخصوص، وذلك لما تفرضه من التزامات بين الدول الأطراف، وهي التزامات عادة ما تكون متكافئة فيما بينها. وتعتبر المعاملة بالمثل من المصادر الفعالة في مجال التسليم عند غياب المعاهدات. و شرط المعاملة بالمثل لا يعتبر من المصادر الحديثة في التسليم. حيث كانت تلجأ إليه كثير

<sup>٧٧</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٦٣.

من الدول في الماضي، ويمكن العثور عليه في بعض التشريعات الخاصة بالتسليم، ومنها - على سبيل المثال - المادة الأولى من قانون التسليم الأرجنتيني الصادر في ٢٥ أغسطس ١٨٥٥، والمادة الرابعة من التشريع الألماني الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩، المادة الأولى من تشريع لوكسمبرج الصادر في ١٣ مارس ١٨٧٠ وهي تشريعات التسليم القديمة.<sup>٧٨</sup>

و التدوين لا يعتبر من الشروط المطلوبة في المعاملة بالمثل ولا يشترط أن يتم النص عليه في معاهدة أو قانون وطني، وإنما يكفي أن يأتي من خلال سلوك متبادل بين الدول في علاقاتها أثناء إجراء التسليم. إلا أن هذا لا ينفي إمكانية تدوين شرط المعاملة بالمثل بين الدول في وثيقة رسمية، وذلك ضماناً لاحترام الدول للتعامل في إطاره.<sup>٧٩</sup> واستناداً إلى ذلك قامت مصر بإبرام خطاب تفاهم لتسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل في ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ مع الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت فيه الأخيرة باتباع سلوك مماثل مع مصر بعد موافقتها على تسليم أحد الرعايا الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بناء على طلبها، حيث كان المتهم قد ارتكب جريمة جلب مخدرات من الهند إلى الولايات المتحدة كما اتهم بقتل ضباط جهاز مكافحة المخدرات الأمريكية.

وهناك مثال آخر يتضح فيه نظام المعاملة بالمثل المشروطة، مثل ذلك التعهد الذي تم بين أستراليا والبرازيل. فأستراليا - التي هي إحدى الدول المرتبطة تقليدياً بالصيغة البريطانية التي لا تسمح بتسليم المجرمين في حالة عدم وجود معاهدة في هذا الشأن - قد سنت في سنة ١٩٧٤ تشريعاً يسمح بنظام المعاملة بالمثل، ومع ذلك فإنه يتوجب على الحاكم العام قبل إبداء وعود خاصة أن يصدر القرار اللازم لتطبيق قانون تسليم مجرمي الدول الأجنبية لعام ١٩٧٤ على الدولة المعنية، أو بدون أي قيود أو شروط أو استثناءات أو تعديلات وبالتالي فإن قراره إزاء البرازيل جاء مقيداً بثلاثة قيود. حيث نص على أن تسليم المجرمين إلى تلك الدولة - البرازيل - ينبغي عدم الموافقة عليه (أ) ما لم

<sup>٧٨</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، ص ١٥٦.

<sup>٧٩</sup> المرجع سابق ص ١٥٧.

تكن العقوبة المقررة للجريمة التي يطلب التسليم بشأنها هي السجن لأكثر من سنة (ب) وما لم تعط البرازيل ضمانات في حالة ما إذا كان الإعدام هو العقوبة الواجبة التطبيق بأن هذه العقوبة لن يحكم بها، وإذا حكم بها ستخفف إلى عقوبة السجن، (ج) وما لم تعط البرازيل تعهداً بأن الشخص الذي يسلم إليها لن يعاد تسليمه إلى دولة ثالثة بدون موافقة أستراليا. وقد كان القصد من هذه النقاط الثلاث إدخال تعديلات على النظام العام الأسترالي، وقد أوعز إليها جميعاً قانون تسليم المجرمين البرازيلي.<sup>٨٠</sup>

إذن يعد شرط المعاملة بالمثل مصدراً غير قاعدي للتسليم؛ بمعنى أنه يستند إلى سلوك متبادل من جانب دولتين على إجراء تسليم الأشخاص فيما بينهما ولو لم يكن ثمة معاهدة تسليم تلزمهما بذلك. وقد يمثل شرط المعاملة بالمثل مصدراً عاماً إذا ما تم التسليم بموجبه دون وجود معاهدة تسليم بين الدولتين، أو أن يكون مصدراً خاصاً إذا ما انصب على حكم من أحكام التسليم المنصوص عليها في اتفاقية بين الدولتين باتفاق هاتين الأخيرتين في معاهدة التسليم على عدم تطبيق حكم معين إلا استناداً للمعاملة بالمثل. غير أن إعمال هذا الشرط ليس واجباً من أن يكون مكتوباً في معاهدة دولية أو تشريع وطني، وإنما قد يمثل مجرد تصرف تأخذ به الدولتان في مجال التسليم، ما يجعله صورة خاصة أو من صور العرف الثنائي الذي يتكون ويكرر بين دولتين مع اعتقادهما بلزومه المتبادل بينهما، وفي حالة النص عليه يمكن الاكتفاء بالإشارة الية باعتباره مجرد سلوك متبادل له الصبغة التلقائية بين الدولتين. ومثال ذلك ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية للتسليم في المادة ٧/٢، وقد يفرغ شرط المعاملة بالمثل في شكل معين كأن تبقى لاحقاً بناءً على خطابات متبادلة بين الدولتين.<sup>٨١</sup>

<sup>٨٠</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، ١٩٩١ ص ١٠-١١.

<sup>٨١</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٩٤.

## ثانياً: الطبيعة القانونية للالتزام بالمعاملة بالمثل

يصعب اعتبار شرط المعاملة بالمثل مصدراً ملزماً للدولة في مجال التسليم، فهو ينطوي على محض قيمة أدبية أو معنوية تحرص الدول لاعتبارات ما الالتزام به أحياناً، غير أنه لا يرتب مسؤولية الدولة حال الإنكار له.<sup>٨٢</sup> ولكن على الرغم من إنكار القيمة الملزمة لشرط المعاملة بالمثل، فإنه يكتسب قيمة قانونية لا يمكن تجاهلها تستمد من الاتفاق عليه من جانب الدولتين.<sup>٨٣</sup> هذه الطبيعة لا يمكن وصفها بالتعاقدية لأنه لا يوجد ثمة تعاقد، حتى مع وجود صيغة خطاب تفاهم. ولكن أساس هذه الطبيعة ذو صفة أدبية لأنه تعهد معنوي ليست له شروط أو ضوابط محددة سوى المعاملة بالمثل. لذلك، بما أن هذه الطبيعة أدبية بحتة، فإنها تخضع في اللجوء إليها والاستناد إليها على طبيعة العلاقات بين الدول. لذلك، فإن نطاق هذه الصفة الإلزامية لا يمتد خارج نطاق الدولتين اللتين تتعاملان بالمثل فيما بينهما، ويخرج عن نطاق هذا الالتزام أي دولة أخرى تتعامل مع أحد أطراف علاقة المعاملة بالمثل.<sup>٨٤</sup>

الدول في ممارستها لمبدأ المعاملة بالمثل غير مقيدة بضوابط محددة، فقد تمارسه الدولة الطالبة عدة مرات في مواجهة الدولة المطلوب منها، وقد تكون هذه الأخيرة لم تمارسه قط في مواجهة الدولة المطلوب منها، ولا يحول دون ذلك انتهاك مبدأ التسليم على أساس المعاملة بالمثل إذا ما رفضت أي من الدولتين إجراء التسليم في إحدى الممارسات تأسيساً على هذا المبدأ، وبناءً عليه فإن الطرف الذي يخل بالتعهد بالمعاملة بالمثل بشأن تسليم المجرمين يتحمل المسؤولية الدولية في مواجهة الطرف الآخر.<sup>٨٥</sup>

<sup>٨٢</sup> ذنايب آسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مرجع سابق، ص ١٨٥.

<sup>٨٣</sup> عبد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٩٧.

<sup>٨٤</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، مرجع سابق ص ١٥٨ - ١٥٩.

<sup>٨٥</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، مرجع سابق ص ٢٥٦.

### ثالثاً: موقف الاتجاهات الدولية المعاصرة من شرط المعاملة بالمثل

تعتمد كثير من الدول على شرط المعاملة في مجال التسليم بصرف النظر عن مدى ارتباطها بمعاهدات مع الدول الأخرى من عدمه. وقد نصت الاتفاقية الأوروبية للتسليم على هذا الشرط في المادة ٧/٢ التي تقضي بأن "كل طرف يستطيع تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالجرائم التي تستبعد من مجال تطبيق الاتفاقية". كما أشارت ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع إلى ضرورة طرح بدائل اتفاقيات التسليم الدولية، كوسيلة فاعلة عن المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تحجم كثير من الدول عن الدخول فيها. إذن فشرط المعاملة بالمثل كمصدر تكميلي يمكن للدول أن تلجأ إليه سواء ارتبطت مع غيرها بمعاهدة أو بدون ذلك.<sup>٨٦</sup> على حين كان منشور وزارة العدل الفرنسية الصادر في ١٠ يوليو ١٨٢٧ قد أقر باعتبار مبدأ المعاملة بالمثل يمثل أساساً يصح الاستناد إليه للتسليم رغم عدم وجود معاهدة، واعتبرت ذلك المبدأ - بوصفه من مبادئ وقواعد القانون الدولي - قد تمكن من ملء الفراغ الكائن، إزاء خلو طلبات التسليم من معاهدات، ويصح الاستناد إليها في الاستجابة لمثل هذه الطلبات، وجعل التسليم مسألة اجتهادية حالة عدم وجود معاهدة.<sup>٨٧</sup>

### رابعاً: تقدير شرط المعاملة بالمثل

هذا الشرط يكتسب قيمة قانونية لا يمكن تجاهلها بالرغم من عدم ثبوت أية قيمة إلزامية له، حين يكون منصوصاً عليه في معاهدة تربط بين الدولتين، خصوصاً إذا تعلق بمسألة لم تنظمها أحكام المعاهدة. بالتالي، يمكن القول بأن شرط المعاملة بالمثل يستمد قيمته من الإتفاق عليه من جانب الدولتين سواء عبر عن هذا الإتفاق في صلب معاهدة

<sup>٨٦</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٥٦.

<sup>٨٧</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١١٩-١٢٠.

دولية مبرمة بينهما أو كان بمقتضى وثيقة لاحقة كتبادل خطابات التفاهم أو غيرها من صور الاتفاق المكتوب الأخرى.<sup>٨٨</sup>

#### خامساً: كيفية إنهاء شرط المعاملة بالمثل

إتفاقيه فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ وضعت قاعدة عامة تقضي بأنه يجب أن يسبق إنهاء المعاهدة إخطار بمهلة إثني عشر شهراً. ونظراً لعدم وجود قواعد عرفية أو شروح فقهية تعالج مسألة إنهاء المعاملة بالمثل، فإنه يجب والحال هذه القيام بمحاولة بحث تلك المشكلة عن طريق القياس.<sup>٨٩</sup> لذا، على الدولة المرتبطة بشرط المعاملة بالمثل إخطار الطرف الآخر قبل فترة زمنية مناسبة (١٢ شهراً) قياساً على المعاهدة، لتكون قادرة من التحرر من هذا الشرط عندما يطلب منها تنفيذه.

#### الفرع الثاني: أحكام المحاكم والاجتهادات الفقهية

##### أولاً: أحكام المحاكم

أحكام المحاكم الدولية والوطنية تعد من المصادر التكميلية التي يمكن الإستئناس بها كمصدر ثانوي في مجال العلاقات الدولية بصفة عامة، وتسليم المجرمين على وجه الخصوص. بالرغم من أن الأحكام الوطنية لا تلزم إلا أطرافها والخصوم الوطنيين داخل الدولة، إلا أن ذلك لا يمنع من إمكانيه الاسترشاد بما استقرت عليه من قواعد قد تصلح للتطبيق في مجال العلاقات الدولية. وكذلك الحال أيضاً في الأحكام الدولية. حيث تقضي فالمادة ٥٩ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن الأحكام التي تصدر عنها تعتبر أحكاماً ملزمة، متمتعة بحجية الأمر المقضي به ولا تلزم سوى أطراف النزاع.<sup>٩٠</sup>

<sup>٨٨</sup> سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني، مرجع سابق ص ٩٧-٩٨.

<sup>٨٩</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، مرجع سابق ص ٢٢.

<sup>٩٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ١٦٩.



وأحكام المحاكم تتعدد مصادرها فقد تكون مصدرها محاكم التحكيم، أو المحاكم الدولية كمحكمة العدل الدولية القائمة حالياً في ظل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية. كما يصدق ذلك على أحكام المحاكم الوطنية، وإن كانت أحكامها لا تلزم الدول الأخرى، إلا أنها تساعد على اكتشاف قاعدة دولية أو تفسيرها لتلك القاعدة.<sup>٩١</sup>

### دور المحاكم الجنائية الدولية في خلق السوابق الدولية

محكمة نورمبرج لمجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ أرسيت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنتهجها الدول، وهذا النهج أساسه مدى إحساس الدول بجسامة الجرائم الدولية وخروجها عن أي تقاليد أو أعراف إنسانية، ومن أهم المبادئ التي أرسيتها المحكمة مبدأ عدم تقادم الجرائم الدولية والتزام الدول بمحاكمة المجرم الدولي وفقاً لقوانينها الوطنية. فإن لم يكن في قوانينها ما يجعله قيد المحاكمة، فإن عليها أن تقوم بتسليمه إلى دولة أخرى تتولى محاكمته عن جرائمه. وجدير بالذكر أن كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا قد التزمت بهذا المبدأ عند نظر قضايا مرتكبي جرائم الحرب. غير أن هذه المحاكمات في الولايات المتحدة على وجه الخصوص كانت تأتي وفقاً لقواعد القانون الدولي إلى جوار القانون الوطني حيث طبقت المحكمة الأمريكية العليا هذه المبادئ في العديد من القضايا التي طرحت أمامها. أما بالنسبة لبريطانيا وكندا فقد جعلتا هذا الاختصاص للمحاكم العسكرية، ولا يزال الجدل الفقهي قائماً حول القيمة القانونية لمبادئ نورمبرج. غير أن الثابت من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها قواعد ثابتة ومستقرة وتحمل صفة الإلتزام الدولي الأدبي.<sup>٩٢</sup>

ولقد تناولت المحكمة الجنائية الدولية نظام تسليم المجرمين بطريقة أخرى تحت تسمية أخرى في الباب التاسع تحت عنوان "التعاون الدولي والمساعدة القضائية". وجاءت المادة ٨٦ تحت عنوان الإلتزام العام بالتعاون التي تنص

<sup>٩١</sup>المقدم / عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين رسالة دكتوراه مقدمة لأكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية، عام ٢٠١١، ص ٨٤.

<sup>٩٢</sup>الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ١٧١.

على ما يلي: "تتعاون الدول الأطراف وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي تعاوناً تاماً مع المحكمة فيما تجريه في إطار اختصاص المحكمة من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها.<sup>٩٣</sup>

### ثانياً: الاجتهادات الفقهية

لقد كانت هذه الاجتهادات في الماضي تمثل الدليل الأول على توافر أحكام القانون الدولي، إلا أنها قد تراجعت قيمتها القانونية بعد أن لحق بالجماعة الدولية التنظيم الحالي الذي اعتمد على العديد من المصادر. ويقصد بالاجتهادات الفقهية تلك الجهود التي يعبر بها خبراء القانون في أبحاثهم ومؤلفاتهم عن آرائهم واتجاهاتهم تحليلاً لموضوعات قانونية، وذلك بهدف تطوير قواعد القانون الدولي بشكل عام.<sup>٩٤</sup>

يتضح لنا من خلال التعريف السابق بأن الفقه الدولي كاشف للقواعد القانونية وغير منشأ لها. وهنا يجب التنويه إلى أهميه مساهمات رجال الفقه في مجال القانون الجنائي الدولي، وتطوير وتفسير قواعده وإيجاد الحلول العملية للملائمة في المسائل الشائكة لموضوعات التسليم، وذلك من خلال آرائهم ومناقشتهم في مختلف الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية، ومن خلال الأبحاث والمؤلفات القانونية التي يصدرونها وتتناول بين صفحاتها الشروط الموضوعية والقواعد الإجرائية لنظام تسليم المجرمين، الأمر الذي ينعكس بدوره على تطوير التشريعات الجنائية الداخلية لتتواءم مع الاتجاهات الدولية الحديثة في ظل إقليمية القانون الجنائي الدولي مما ينعكس بدوره على معاهدات التسليم التي تبرمها الدول.<sup>٩٥</sup>

ومن أبرز الاجتهادات الفقهية في مجال تسليم المجرمين مبدأ "إما التسليم أو المحاكمة" الذي نادى به جروسيوس سنة ١٦٢٥. ويعني هذا المبدأ أن الدولة التي ترفض تسليم الشخص المطلوب يقع عليها التزام دولي بمعاقبة

<sup>٩٣</sup> راجع المواد من ٨٦ إلى المادة ١٠٢ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

<sup>٩٤</sup> المقدم / عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين مرجع سابق ص ٨٦.

<sup>٩٥</sup> المرجع السابق ص ٨٦.

هذا الشخص عما ارتكبه من جرم كضمانة على المجتمع الدولي بأسره، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ المستقرة دولياً والتي تعمل بها الدول سواء ورد نصها في المعاهدات أم لم يرد. كما سيساعد هذا المبدأ في التغلب على عقبات مفاهيم السيادة الإقليمية لتقرير حق الدولة في المحاكمة، وذلك متى رفضت الدولة المطالبة التسليم، وبصفة خاصة في حالات استثناء تسليم الرعايا. كما ستزيد أهميته أيضاً في حالات استثناء التسليم في الجرائم السياسية وذلك متى اعتبرت الدولة المطالبة الفعل المطلوب التسليم من أجله جريمة سياسية.<sup>٩٦</sup>

### الفرع الثالث: قواعد المجاملات والأخلاق الدولية

#### أولاً: قواعد المجاملات

يقصد بها قيام دولة بعمل غير ملزم قانوناً أو أخلاقاً، أو امتناعها عن ذلك بهدف توطيد علاقتها بدولة معينة أو خلق عادة تقيد بها عملياً. وتكتسب قواعد المجاملات الدولية أهميتها من كونها تزيد من روابط العلاقات بين الدول وتعزز الصلات فيما بينها.<sup>٩٧</sup> يتبين من التعريف السابق أن هذه القواعد لا تستند لسند قانوني أو تعاهدي أو أخلاقي، وإنما هي مبادرة تطوعية من إحدى الدول وقد تكون بصورة إيجابية كالقيام بعمل معين، أو بصورة سلبية كالامتناع عن عمل معين. والهدف الذي تسعى له الدولة من خلال هذه القواعد هو توثيق علاقتها مع دولة معينة.

#### ثانياً: قواعد الأخلاق الدولية

يقصد بها "مجموعة من المبادئ الدولية يملئها الضمير العالمي وتتنقيد بها تصرفات الدول، ولكنها ليست ملزمة من الناحية القانونية".<sup>٩٨</sup> يتبين من التعريف بأن قواعد الأخلاق عبارة عن مبادئ، وبالتالي ليست نصوص قانونية واردة

<sup>٩٦</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣.

<sup>٩٧</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق ص ١٧٣.

<sup>٩٨</sup> المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين مرجع سابق ص ٨٧.

في معاهدة أو في قاعدة قانونية، ومصدرها أدبي (الضمير العالمي). كما أن الدولة تتقيد بهذه القواعد في كل تصرف دولي صادر منها ولا يترتب على مخالفة هذه القواعد أي مسؤوليه دولية.

### الفرق بين قواعد المجاملات وقواعد الأخلاق الدولية

يفرق بعض الفقهاء بين قواعد الأخلاق وقواعد المجاملات على أساس أن قواعد الأخلاق ملزمة من الناحية الأدبية أو الخلقية في العلاقات الدولية، وأن مخالفة هذه القواعد لا يعد مسوغاً للإخلال بها من جانب الدولة التي حصل الإخلال في حقها. بينما لا تعد مخالفة قواعد المجاملات الدولية إخلالاً بأي واجب خلقي أو قانوني. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن قواعد الأخلاق والمجاملات ذات علاقة وثيقة بقواعد القانون الدولي لأنها قد تكتسب وصف الإلزام القانوني إذا ما تحولت إلى قواعد دولية بالمعنى الصحيح. ومثال ذلك قواعد معاملة أسرى الحرب التي كانت في بداية الأمر قواعد أخلاقية قبل أن تتحول إلى قواعد قانونية.<sup>٩٩</sup>

### علاقة هذه القواعد بإجراء التسليم

#### ١. بالنسبة لقواعد الأخلاق

التسليم يمثل نموذجاً للعلاقات الدولية، وما لا شك فيه أن هناك قواعد مرتبطة بالأخلاق الدولية ولها صلة وثيقة بالتسليم. والهدف من ذلك هو تحقيق التكافل بين الدول لمكافحة الإجرام، والعمل على تعقب المجرمين الفارين من وجه العدالة، وذلك بتسليمهم للمحاكمة أو للعقاب، وهذا التكاتف بين الدول له عدة مظاهر نذكر منها على سبيل المثال: السعي إلى عقد المؤتمرات أو الندوات أو الاتفاقيات بين الدول لتحقيق هذه الأهداف المستقرة في الضمير العالمي، ولا يمكن لأي دولة أن تعلن عن ما يناقض هذه المبادئ وإلا قوبلت باستهجان دولي. ومن بين هذه القواعد حق الدولة الطالبة في أن يصلها رد على طلب التسليم سواء بالقبول أو بالرفض، وبالتالي فإن

<sup>٩٩</sup> المرجع السابق ص ١٧٦.

السكوت عن هذا الطلب وعدم الرد على الدولة التي سعت إلى استرداد متهم يمثل مخالفة، وتعبيراً عن قواعد غير أخلاقية بين الدول.

## ٢. بالنسبة لقواعد المجاملات

قواعد المجاملات لا يوجد لها سند في الضمير العالمي المستقر في وجدان أفراد العائلة الدولية، وليس لها سند في المعاهدات، فإن تطبيقها في مجالات التسليم تكاد تكون نادرة. يلاحظ هنا أن المجاملة الدولية ترتبط بالاعتبارات السياسية القائمة بين الدول، فكلما كانت هذه العلاقات جيدة، كانت قواعد المجاملات الدولية موضع التنفيذ، وإن لم يكن الأمر كذلك فلا يتصور إعمال مثل هذه القواعد.

## الفرع الرابع: قواعد القانون الجنائي الدولي

رغم أهمية القانون الجنائي الدولي إلا أنه يعتبر من المصادر التكميلية للتسليم دون المصادر الأصلية وذلك لعدة أسباب من أهمها، أنه لم يحظى بالتدوين الرسمي الذي يجعله مصدراً معترفاً به لدى الدول. وعلى الرغم من الجهود الفقهية الناجحة لتدوينه وتصنيف جرائمه، إلا أن هذه الجهود ذكرت فقط أشكال الجرائم وصورها، ولم تفصل أركان كل جريمة، علماً بأن هذه الأركان هي مناط تجريم السلوك غير المشروع. كما أن القانون الجنائي غير مستقر التعامل به كما هو الحال مع العرف، ولا توجد آليات رسمية مستقرة تطبق وتنفذ أحكامه مما أبعدته عن النطاق الإلزامي الواجب توافره في المصادر الأصلية.<sup>١٠٠</sup>

وتعتبر القواعد الجنائية التي اشتمل عليها نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ حديثة نسبياً، وذلك كونها لم تدخل حيز النفاذ إلا ابتداء من عام ٢٠٠٢.

<sup>١٠٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ١٧٤-١٧٥.

وبعد ما تم عرضه من مصادر التسليم في الصفحات السابقة، قد يتبادر للذهن سؤال مهم وهو هل تجبر

الدولة التي لجأ إليها المجرم الفار على تسليمه إذا كانت جرمته تبيح التسليم؟

وجواباً على ذلك فإننا نفصل بين حالتين : الحالة الأولى إذا كانت هناك معاهدة أو إتفاق تربط بين

الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم وكانت الجريمة موضوع الطلب منصوصاً عليها في صلب المعاهدة أو الإتفاق،

فإن التسليم يكون إجبارياً. أما إذا لم تكن الجريمة مذكورة في صلب المعاهدة أو الاتفاق فلا يعتبر التسليم في هذه

الحالة ممنوع بل هو جائز ولكن تنفيذه يعتمد على رأي الدولة المطلوب إليها التسليم. والحالة الثانية : إذا كانت

أحكام التسليم لا تستند إلى نصوص معاهدة أو أحكام اتفاق دولي فإن التسليم يكون إختيارياً دوماً. وللدولة

المطلوب إليها التسليم الحق في أن تستند على شرط المعاملة بالمثل وتطلب من الدولة طالبة التسليم تعهداً بموجبه تلزم

به نفسها أن تقوم في المستقبل بالتسليم من أجل كل جرم يقترف من هذا النوع.<sup>١١</sup>

---

<sup>١١</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، مرجع سابق ص ٢٥.



## الفصل الثاني

### شروط تسليم المجرمين

#### تمهيد وتقسيم

تعتبر شروط التسليم من الأهمية بمكان في موضوع هذه الدراسة لكونها تفصل حدود العلاقة بين الدول الأطراف في التسليم وتضع الأحكام العامة التي على أساسها يتم التسليم من عدمه، وذلك متى توافرت هذه الشروط حال البت في قرار التسليم.<sup>١٠٢</sup> ويقصد بشروط تسليم المجرمين الشروط العامة الواجب توافرها ليتم الموافقة على تسليم شخص مطلوب قامت بتقديمه سلطات الدولة الطالبة. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وهي كالتالي:

المبحث الأول، الشروط المتعلقة بالجريمة، والمبحث الثاني، الشروط المتعلقة بشخصية الجاني الهارب، والمبحث الثالث، شرط الاختصاص.

---

<sup>١٠٢</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ٢٠٩.

## المبحث الأول: الشروط المتعلقة بالجريمة

لا يمكننا تصور أن أي جريمة ترتكب في مكان ما، أن تستجيب الدولة لطلب التسليم المقدم بسببها دون أن تتوافر شروطاً معينة في شكل الجريمة حتى تستجيب الدولة لطلب التسليم. وبما أن لكل قاعدة استثناء، فإن هناك نوعاً من الجرائم الدولية لا تسلم مرتكبها للدولة الطالبة لأسباب ستتضح لنا من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: الشروط العامة للجريمة في نظام التسليم

فالتسليم حتى يقوم لا بد أن تكون هناك جريمة ارتكبها شخص مطلوب تسليمه. ولما كانت الجريمة ومكافحتها هي الغاية من وجود نظام التسليم، فما هي الشروط الواجب توافرها في الجريمة المطلوب التسليم بشأنها؟ إن الشروط العامة للجريمة المطلوب التسليم بشأنها لا تخرج عن إطار ازدواج التجريم، واختصاص محاكم الدولة الطالبة، وأخيراً عدم تقادم الدعوى الجنائية، وهذا ما سوف أتناوله بشيء من التفصيل في هذا المطلب.

### الفرع الأول: ازدواج التجريم

#### أولاً: المقصود بشرط ازدواج التجريم وتقديره

يقصد بشرط ازدواج التجريم أن يكون الفعل سبب التسليم مجزماً في قانون كل من الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم، وهو شرط منطقي لأن التزام الدولة بالتسليم يبدو واهناً فيما لو كان الفعل غير مجرم في قانونها، فلا يجوز التسليم إلا إذا كان الفعل المطلوب من أجله التسليم معاقباً عليه كجريمة في كلتا الدولتين، وهذا ما تؤكد السوابق القضائية في محاكم الدول المختلفة.<sup>١٠٣</sup>

ولا يشترط أن يتماثل التكييف القانوني لذات الواقعة الإجرامية في كلتا الدولتين، ولا ينبغي أن تتطابق العقوبة وإنما يتطلب أن تكون العقوبة المقررة في مدارج العقوبات في كلتا الدولتين بحد أدنى يتفق عليه في ظل المعاهدات

<sup>١٠٣</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

المبرمة في مجال التسليم. وإذا عدل التكييف القانوني للفعل موضوع الجريمة أثناء سير الإجراءات المتخذة ضد الشخص الذي تم تسليمه فلا يجوز توجيه اتهام إليه أو محاكمته إلا إذا كانت العناصر المكونة للجريمة بتكييفها الجديد تبيح التسليم. وتتوقف الإستجابة لطلب التسليم المقدم من الدولة الطالبة فيما يتعلق بالجرم المرتكب خارج نطاق حدودها الإقليمية على التشريع الداخلي للدولة المطلوب منها أو وفقاً لمعاهدات التسليم المرتبطة بها.<sup>١٠٤</sup>

ولا تخل اتفاقية من شرط التجريم المزدوج، لذلك أصبح من أقل الشروط التي تلقى خلافاً أو اعتراضاً. فقد ورد هذا الشرط في المادة الثانية من المرسوم الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٧ في شأن التصديق على اتفاقيات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والمساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة دولة الامارات وجمهورية طاجيكستان الصادر بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٧، وكذلك في البند الأول من المادة (٤٠) من المرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩ في شأن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٩.

وبناء على هذه القاعدة يتم تحديد القانون الذي يتم على أساسه تطبيق هذا الشرط بأنه القانون الواجب النفاذ حال عملية إتمام إجراء التسليم وهو القانون المطبق والساري المفعول، وذلك إعمالاً لمبدأ المشروعية وعدم رجعية القوانين بأثر رجعي. ومن الجدير بالذكر أن فكرة التجريم المزدوج تتضمن السلوك المجرم و المسؤولية الجنائية الفعلية للشخص المتهم. وبناءً عليه، فإن الدولة المطلوب إليها قد ترفض تسليم الشخص المطلوب إذا كان دون السن الذي تنسب إليه فيه المسؤولية الجنائية وفقاً لقانونها حتى ولو كان قانون الدولة التي تطلبه نص على خلاف ذلك.<sup>١٠٥</sup>

وقد انتقد شرط ازدواج التجريم سواء من الناحيتين النظرية والعملية، وذلك وفقاً لما يلي:

<sup>١٠٤</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون " مرجع سابق ١١٧-١١٨ .

<sup>١٠٥</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

من الناحية النظرية: فقد انتقد الفقهاء هذا المبدأ من الناحية النظرية لأن إستلزام أن تكون الواقعة معاقباً عليها بمقتضى قوانين الدولة المطلوب إليها التسليم ليس له ما ما يبرره، إلا إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على إقليمها. فالجاني لم يخالف القواعد الجنائية لتلك الدولة، وبالتالي يجب تسليمه للدولة التي تطالب بمحاكمته لينال جزاء ما ارتكبه، كذلك مصلحة الدولة التي تؤوي الجاني تتمثل في أن تتخلص من وجوده على أرضها.

ومن الناحية العملية: فالشخص المطلوب تسليمه تعطى له هذه القاعدة نوع من الحماية بطريقة غير مباشرة، وذلك بالتمسك بازدواج التجريم، بالرغم من أن هذه الحماية قد تكون مؤقتة لأن تغير الأوضاع السياسية قد تكون سبب في إعادة طلب التسليم وقبوله لدى الدولة المطالبة ، وهذا بدوره يجعل المتهم في حال خوف وترقب دائم.<sup>١٠٦</sup>

واتجاه من الفقه يذهب للقول بأن شرط ازدواج التجريم يعد في حقيقة الأمر شرطاً باطلاً ويتعين الانتباه إليه والمطالبة بإلغائه أو على الأقل فإن على الدول أن تحاول قدر المستطاع تجنبه في الاتفاقيات التي تعقدها لأنه يجافي حسن سير العدالة الجنائية. وقد يكتفى باستلزام ازدواج التجريم فيما بين الدولة الطالبة والدولة محل ارتكاب الفعل. ويرى الفقيه ترافير أنه لا يجب أن يغيب عن الدولة المطلوب إليها التسليم أنه من حق أية دولة أخرى أن يكون لها في تشريعها نظرة تختلف عن نظرتها، وقد دعم رأيه هذا بأن معاهدات السلام المعقودة عام ١٩١٩ والتي أوجبت على دول أوروبا الوسطى تسليم الأشخاص الذين خرقوا قوانين الحرب لم تشترط من أجل إجراء هذا التسليم أن تكون الواقعة المعزوة إلى هؤلاء الأشخاص منصوباً على معاقبة مرتكبها في قوانين الدول المطلوب إليها التسليم. لكن هذه النظرية لم تحظ بتأييد الرأي الغالب وينظر إليها الفقهاء على أنها استثناء من القاعدة العامة التي تستلزم ازدواج التجريم، تلك القاعدة التي باتت تحصر جميع الدول على التمسك بها.<sup>١٠٧</sup>

---

<sup>١٠٦</sup> إيهاب محمد يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، رسالة دكتوراه مقدمة لأكاديمية الشرطة (كلية الدراسات العليا ٢٠٠٣) ص ١٠٣ .

<sup>١٠٧</sup> المرجع السابق ص ١٠٤ .

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن قاعدة ازدواجيه التجريم تحقق مبدأ الشرعية الذي يقضى بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص". بعبارة أخرى، حتى نزل العقاب بالجاني لا بد أن يكون السلوك الصادر من قبله مجرم ومحدد له عقوبة في القانون. فالهدف الذي تسعى له الدولة الطالبة للتسليم هو إنزال العقاب بالجاني، وعند انتفاء صفة التجريم عن السلوك تنتفي معه العقوبة، والحال كذلك فالدولة المطلوب منها التسليم هدفها من التسليم التخلص من المجرمين الفارين، وإذا كانت الأفعال المرتكبة من طرفهم مباحة فتسليمهم لا يحقق الغاية المرجوة من التسليم.

لكن قاعدة ازدواج التجريم لها استثناء بررته حالة معينة أشارت إليها المادة ١١ من مقررات معهد القانون الدولي في دورته بأكسفورد عام ١٨٨٠ إذ قالت: "يقضي كقاعدة عامة أن تكون الأفعال التي يجرى من أجلها التسليم معاقباً عليها في تشريع البلدين ما لم تكن ظروف الفعل التي تؤلف الجريمة لا يمكن قيامها في بلد الملجأ إما بسبب مؤسساته الخاصة أو بسبب وضعه الجغرافي".<sup>١٠٨</sup>

ما هي الدولة المختصة بالتثبت من توافر شرط الازدواج؟

الدولة المطلوب إليها التسليم هي من تملك الحق في التثبت من وجود هذا الشرط وتوافره بالنسبة لقوانينها الخاصة. أما بالنسبة لقوانين الدولة طالبة التسليم، فليس هناك مبدأ قانوني أو أية قاعدة عامة تحول دون ممارستها هذا الحق في تقدير مدى توافر شرط ازدواج التجريم ما لم يكن في التزاماتها الدولية الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات ما يقيد هذا الحق بنص صريح.<sup>١٠٩</sup>

<sup>١٠٨</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٤٤.

<sup>١٠٩</sup> المرجع السابق، ص ٥٠.

## ثانياً: معيار الجرائم التي يجوز فيها التسليم

الجرائم من حيث خطورة وقائعها تقسم إلى جنايات وجنح ومخالفات. فمنها ما يستوجب عقوبة جسيمة قد تصل إلى الإعدام، ومنها ما هو مخالف لا تستوجب سوى عقوبة بسيطة تتناسب وخطورتها على المجتمع، والنفقات التي تتطلبها إجراءات التسليم لا يمكن تبريرها إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها تقتصر على مخالفة بسيطة، والدول في تحديد الجرائم التي يجوز فيها التسليم اتجهت إلى ثلاثة اتجاهات، الأول: هو نظام الحصر أو العد، أو ما يطلق عليه نهج القائمة، والثاني هو نظام الحد الأدنى للعقوبة أو جسامه الفعل الإجرامي، أما الاتجاه الثالث فهو المختلط بين النظامين.<sup>١١٠</sup>

### أ. الإسلوب الحصري (نهج القائمة)

هذه الطريقة تدرج مجموعة من الجرائم التي يمكن التسليم فيها على سبيل الحصر والتفصيل في صلب نصوص المعاهدة أو في جدول أو قائمة ملحقة بها مثل (القتل، السرقة، النصب، التزوير). وتعتبر هذه الطريقة أقل شيوعاً بين الدول، لما لها من مساوئ في ظل تنامي أشكال وصور الجرائم المستحدثة والتي ترتبط بحركة التطور الاجتماعي بصفة عامة والتقدم التكنولوجي بصفة خاصة.<sup>١١١</sup> وإسلوب القائمة الحصرية يتميز بالبساطة والفعالية ولا يثير صعوبات كتلك التي تنشأ عن اختلاف التكييف الإجرامي في تشريع الدولتين الطالبة والمطلوب إليها حالة الأخذ بإسلوب الحد الأدنى للعقوبة. ومن المؤكد أنه أسهم في تفعيل نظام التسليم في أنشطة إجرامية معينة. لكن إسلوب القائمة الحصرية لا يخلو رغم ذلك من عيوب من أهمها طابعه المحدود الذي كان يركز على جرائم بعينها بحيث أن باقي الجرائم كانت تستبعد من نطاق التسليم.<sup>١١٢</sup> ومثالها ما جاء في الإتفاقيات الثنائية الأمريكية، التي تقوم بوضع قائمة للجرائم القابلة للتسليم

<sup>١١٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

<sup>١١١</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، مرجع سابق، ص ١٠٦.

<sup>١١٢</sup> عبيد المنعم سليمان، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ١٣٣.



مما يقتضي معه عدم جواز تسليم شخص يرتكب جريمة أخرى ليست ضمن الجرائم المنصوص عليها في الإتفاقية التي تربط الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم. وهذا هو أهم أوجه النقد لهذا الأسلوب بحصر التسليم في حالات محددة، وذلك بالرغم مما يمتاز به ذلك النظام من بساطة ومن القوانين التي أخذت به أيضاً القانون الهندي الذي انتهج النهج الأنجلوسكسوني، وحدد جرائم التسليم حصراً وهي جريمة التهريب والاتجار في المخدرات والاتجار غير الأخلاقي في النساء والجرائم ذات الصلة بقانون الجمارك.<sup>١١٣</sup>

#### ب. ضابط جسامة الجريمة أو الحد الأدنى للعقوبة

هذا الأسلوب يعتمد على وضع معيار للجرائم القابلة للتسليم وهو تحديد نوع العقوبة ومقدارها، كأن تذكر الجنايات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة سنة على الأقل، أو أن تكون العقوبة بالنسبة إلى المحكوم عليهم لا تقل عن حد معين كالحبس ثلاثة أشهر مثلاً. وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الأسلوب في معاهداتها مع أمريكا الوسطى في عام ١٩٠٧، وكذلك أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاتجاه من خلال المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين.<sup>١١٤</sup> و المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين لم تتبع أسلوب القائمة الحصرية بشأن الجرائم الجائزة التسليم، بينما حددت تلك الجرائم بمقدار العقوبة المقررة للجريمة سبب التسليم.<sup>١١٥</sup>

وقد استقرت معظم الإتفاقيات التي أبرمتها دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع الحد الأدنى للعقوبة كأساس للجرائم التي تستوجب التسليم، ومن ذلك ما جاء في البند الأول للمادة الثانية من المرسوم الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩ في شأن التصديق على اتفاقية تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدولة وجمهورية

<sup>١١٣</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٦١.

<sup>١١٤</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

<sup>١١٥</sup> كما فرقت الاتفاقية بين كون الفرد المطلوب تسليمه متهماً، أم محكوماً عليه، ففي حالة مجرد اتحامه لا بد ألا تقل العقوبة المقررة للجريمة سبب التسليم عن سنة واحدة أو سنتين أو بعقوبة أشد، على حين اكتفت بعقوبة لا تقل المدة المتبقية لها عن أربعة أو ستة أشهر حال كون الفرد المطلوب محكوماً عليه. انظر:

الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

أفغانستان الإسلامية الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ التي نصت على أنه يمنح التسليم بموجب هذه الاتفاقية في الحالات الآتية: "إذا كانت أفعال المتهم وفقاً لقوانين كل من الطرف الطالب والمطلوب إليه تشكل جريمة معاقباً عليها بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة". كذلك ورد نص مشابه في البند الأول من المادة ٤٠ من المرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩ في شأن اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥.

### ج. النظام المختلط

النظام المختلط يعتبر من الأنظمة الشائعة أيضاً في تحديد الجرائم التي يجوز فيها التسليم، و هذا النظام يحقق فائدتين للدول، الأولى: جسامه الجريمة المعاقب عليها بين البلدين، والثانية: يحدد جرائم يعينها تمثل خطراً على الدول ويتم بها التسليم دون اعتبار لجسامه العقوبة. ويكاد يكون هذا هو الاتجاه السائد في معظم التشريعات الأوروبية وكثير من الإتفاقيات التي انضمت إليها أوروبا. حيث نلاحظ ذلك بوضوح في المادة الرابعة من التشريع الفرنسي، كما أخذت الولايات المتحدة واليابان بهذا الأسلوب في أول خروج للولايات المتحدة على نظام الحصر عام ١٩٧٩. حيث جاءت المعاهدة اليابانية الأمريكية تعبيراً صريحاً عن النظام المزدوج في الجرائم التي يجوز فيها التسليم.<sup>١١٦</sup>

### الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدولة الطالبة

يخول القانون الدولي لكل دولة ممارسة الاختصاص لمحاكمة أو معاقبة الشخص المطلوب عن الجرم المرتكب بالمخالفة لتشريعاتها الداخلية وفقاً لما تتمتع به من حقوق السيادة وفي ظل تشريعها الجنائي. ويحكم مسألة الاختصاص عدة مبادئ معترف بها عالمياً وتطبق كل دولة على حدة المبادئ المنصوص عليها في تشريعها الداخلي في إطار مصالحها السياسية.<sup>١١٧</sup>

<sup>١١٦</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

<sup>١١٧</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، مرجع سابق، ص ١٢٣.

## أولاً: مبدأ الإقليمية

مبدأ الإقليمية يقصد به تطبيق النص القانوني على كل جريمة ترتكب في الإقليم الخاضع لسيادة الدولة، وذلك سواء كان مرتكب الجريمة وطنياً أم أجنبياً، وسواء كان المجني عليه وطنياً أم أجنبياً، وسواء هددت مصلحة للدولة صاحبة السيادة على الإقليم أو هددت مصلحة دولة أجنبية.

### ١. نطاق القاعدة

نطاق قاعدة الإقليمية يحدده عاملين هامين هما: الوعاء المكاني الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وهو إقليم الدولة، وثبوت وقوع الجريمة في أي موضع من ذلك الإقليم، ويخضع تحديد إقليم الدولة لقواعد القانون الدولي العام والذي يتضمن ثلاثة أجزاء: الإقليم الأرضي، الإقليم المائي، وأخيراً الإقليم الجوي. و معظم التشريعات المقارنة جرت على اعتبار السفن والطائرات التابعة للدولة امتداداً للإقليم الوطني طبقاً لاعتبارات السيادة. ويعد امتداداً لذلك سريان تشريعها الداخلي على ما يقع على متنها من جرائم. كما تتضمن نظرية الامتداد الإقليمي السفارات ومقار المنظمات الدولية.<sup>١١٨</sup>

### ٢. تطبيق القاعدة في القانون الإماراتي

اعتنق المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مبدأ إقليميه قانون العقوبات كقاعدة عامة بتقريره في المادة (١٦) من قانون العقوبات الاتحادي الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨. فقد نصت المادة المذكورة على أنه "تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب جريمة في إقليم الدولة ويشمل إقليم الدولة أراضيها وكل مكان يخضع لسيادتها بما في ذلك المياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها". ويستفاد من هذا النص وجوب تطبيق قانون

<sup>١١٨</sup> المرجع السابق، ص ١٢٥.

العقوبات الاتحادي على جميع الجرائم التي تقع داخل النطاق الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بغض النظر عن جنسية مرتكبها، أي سواء أكان وطنياً أم أجنبياً وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الجريمة المرتكبة قد هددت المصالح الأساسية للدولة أو انعدم هذا التهديد، إذ يكفي أن تقع الجريمة في إقليم الدولة حتى يخضع مرتكبها للعقوبة المقررة لها في قانون العقوبات.

#### ثانياً: مبدأ العينية

يعني هذا المبدأ تطبيق النص الجنائي على كل جريمة تمس مصلحة أساسية للدولة، أي أكان مكان ارتكابها أو جنسية من ارتكبها. فالضابط إذن هنا هو المصلحة التي تهدرها أو تمسها الجريمة، وتتفاوت التشريعات المختلفة في تحديد الجرائم التي يعد ارتكابها اعتداءً على مصلحة أساسية لها، كما أن هذا المبدأ يعتبر إستكمالاً لمبدأ الإقليمية.<sup>١١٩</sup>

#### ١. تطبيق هذا المبدأ في القانون الإماراتي

يحرص كل تشريع على تحديد المصالح الأساسية التي يعد المساس بها عن طريق جرائم معينة سبباً لخضوع هذه الجرائم — طبقاً لمبدأ العينية — لأحكام هذا التشريع. وقد حدد المشرع الإماراتي في نص المادة (٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ تلك الجرائم التي تمس بالمصالح الأساسية للدولة مما يتعين معه تجاوز حاجز الإقليمية وبسط سلطانه على هذه الجرائم والعقاب عليها دون النظر لمكان وقوعها أو جنسية مرتكبها. حيث جاء في نص المادة (٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي ما يلي: "يسري هذا القانون على كل من ارتكب فعلاً خارج الدولة يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من الجرائم الآتية:

١. جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو ضد نظامها الدستوري أو سنداها المالية المأذون بإصدارها قانوناً أو طواعيها أو جريمة تزوير أو تقليد محرراتها أو اختتامها الرسمية.

<sup>١١٩</sup>أ. محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٢. جريمة تزوير أو تقليد أو تزيف عملة الدولة أو تزويجها أو حيازتها بقصد تزويجها سواء تمت تلك الأفعال داخل الدولة أو خارجها.

٣. جريمة تزوير أو تقليد أو تزيف عملة ورقية أو مسكوكات معدنية متداولة قانوناً في الدولة أو تزويج تلك العملات والمسكوكات فيها أو حيازتها بقصد تزويجها."

قانون العقوبات الاتحادي يسري على هذه الجرائم بغير قيد سوى ما نصت عليه في المادة (٢٣) من قانون العقوبات، فتختص المحاكم الوطنية بمعاقبة كل من أسهم في جريمة من هذه الجرائم بوصفه فاعلاً أو شريكاً سواء كان أجنبياً أو مواطناً، وسواء عاد إلى دولة الامارات أو ظل في الخارج، اذ تصح محاكمته غيابياً، وسواء كانت الجريمة معاقباً عليها في محل وقوعها أو كانت غير معاقب عليها، بل أن علة سريان أحكام قانون العقوبات الاتحادي تكون أظهر عندما لا يعد الفعل جريمة في مكان وقوعه.<sup>١٢٠</sup>

#### ثالثاً: مبدأ الشخصية

لهذا المبدأ وجهان أحدهما إيجابي والآخر سلبي. ويقصد بالأول تطبيق النص الجنائي على كل من يحمل جنسية الدولة ولو ارتكبت جرمته خارج إقليمها، أما الوجه السلبي فيعني تطبيق النص الجنائي على كل جريمة يكون المجني عليه فيها منتصباً إلى جنسية الدولة ولو كان مرتكب هذه الجريمة أجنبياً وارتكبها خارج إقليم الدولة.<sup>١٢١</sup>

يعتبر هذا المبدأ مكماً لمبدأ الإقليمية. فالنص الجنائي يصل تطبيقه لنطاق أوسع أكثر مما يسمح به مبدأ الإقليمية. وتظهر أهمية هذا المبدأ من الناحية الإيجابية في أنه يعتبر الأداة التي لا تسمح بفرار الجاني من الجزاء إذا ارتكب جرمته خارج إقليم الدولة التي يحمل جنسيتها ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الإقليم، وهو وسيلة ردع يوفرها للدولة

<sup>١٢٠</sup> الدكتور، حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (القسم العام) ج ١، ١٩٩٣، ص ١٢٦.

<sup>١٢١</sup> أ. محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ١٩٠.



التي يوجد الجاني على أرضها، ويتمثل جانبه السلبي في تمكين الدولة من حماية مواطنيها إذا وقع عليهم اعتداء وهم خارج إقليمها.<sup>١٢٢</sup>

### تطبيق مبدأ الشخصية في القانون الإماراتي

المشرع الإماراتي كالأغلبية العظمى من المشرعين في العالم لم يورد تطبيقات لمبدأ شخصية قانون العقوبات في وجهه السلبي. و حسناً فعل إذ لا يمكننا افتراض أن الدولة التي وقعت فيها الجريمة لا توفر الحماية للأجنبي بالقدر الذي توفره للوطني، ولكنه أخذ بمبدأ شخصية قانون العقوبات في وجهه الإيجابي وأحاط تطبيقه بمجموعة من الضمانات.<sup>١٢٣</sup> حيث قرر المشرع الإماراتي هذا المبدأ في المادة (٢٢) من قانون العقوبات الاتحادي التي نصت على أن "كل مواطن ارتكب وهو خارج الدولة فعلاً يعد جريمة بمقتضى أحكام هذا القانون سواء بوصفه فاعلاً أو شريكاً يعاقب طبقاً لأحكامه إذا عاد إلى البلاد وكان ذلك الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي وقع فيه ويسرى هذا الحكم على من يكتسب جنسية الدولة بعد ارتكاب الفعل. وفي تطبيق هذه المادة يعتبر من لا جنسية له في حكم المواطن إذا كان مقيماً في الدولة إقامة معتادة."

يتضح من هذا النص أنه يلزم لإمكان تطبيق مبدأ شخصية قانون العقوبات الاتحادي توافر أربعة شروط مجتمعة وهي:

١. أن يكون الجاني مواطناً فلا يطبق هذا القانون إذا كان الجاني أجنبياً والعبرة بتوافر هذه الصفة وقت ارتكاب الجريمة، كما ينطبق قانون دولة الإمارات على من يكتسب جنسية الدولة بعد ارتكاب الفعل ويعتبر من لا جنسية له في حكم المواطن إذا كان مقيماً إقامة دائمة في الدولة.

<sup>١٢٢</sup> المرجع السابق ص، ١٩١.

<sup>١٢٣</sup> الدكتور، حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (القسم العام) ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٨.



٢. أن يكون الفعل المرتكب في الخارج جريمة بمقتضى أحكام القانون الوطني. فلا يطبق قانون العقوبات الاتحادي إذا كان الفعل المرتكب لا يشكل جريمة وفقاً لأحكام هذا القانون حتى ولو كان يشكل جريمة جسيمة طبقاً لقانون الدولة التي ارتكب في إقليمها.

٣. أن يكون الفعل الذي ارتكبه المواطن في الخارج معاقباً عليه طبقاً لقانون الدولة التي ارتكب فيها، فإذا كان القانون الأجنبي لا يعاقب على الفعل لا يسري عليه قانون العقوبات الاتحادي حتى ولو كان الفعل يعد جريمة وفقاً لأحكامه، فالمواطن أثناء وجوده في الخارج يتقيد بقوانين الدولة التي يوجد بها.

٤. أن يعود الجاني إلى دولة الإمارات.

### الفرع الثالث: عدم تقادم الدعوى الجنائية

لكي تتم عملية التسليم لا بد من التحقق وقت تقديم الطلب من أن الدعوى مقبولة أو صالحة للتحريك في الدولتين طالبة للتسليم والمطلوب منها، وأن العقوبة يمكن تنفيذها. وهذا يعني أنه لكي تقوم الأجهزة الأمنية المعنية بتسليم الشخص المطلوب إلى الدولة طالبة، فإنه كقاعدة عامة يشترط ألا تكون الدعوى الجنائية أو الحكم المطلوب تنفيذه في أي من قانون الدولتين طالبة التسليم والمطلوب منها التسليم قد سقطت بالتقادم. بإعتبار أن التقادم الجنائي وسيلة للتخلص من آثار الجريمة أو من الإدانة الجنائية إثر مرور مدة زمنية معينة، كذلك يعتبر وسيلة لإنقضاء الحق في الملاحقة الجنائية، والحق في تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة بالتقادم فيسقط حق الدولة في ملاحقة الجاني، إما بانقضاء حقها في محاكمته أو سقوط حقها في توقيع العقاب عليه.<sup>١٢٤</sup>

و بعض المعاهدات تجعل من حق الدولة المطلوب منها التسليم أن تمتنع عن التسليم أو ترفضه إذا شاءت في حال سقطت الدعوى العامة أو العقوبة بالتقادم بمقتضى القانون المطبق بها. ونجد أن مدة انقضاء الدعوى الجنائية أو

<sup>١٢٤</sup>المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٠٦.

سقوط العقوبة بالتقادم ليست واحدة في جميع الدول، والاتجاه الدولي نحو جعل التقادم سبباً من أسباب انقضاء التسليم يأخذ أحد ثلاث صور: منها ما يجعل هذا الاستثناء معمولاً به وفقاً لقوانين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم على حد سواء وهو الأكثر شيوعاً. ومنها ما يعتنق اتجاه جعل التقادم مقصوراً على الدولة المطلوب إليها التسليم دون الطالبة وهو الأقرب إلى روح الواقع العملي. وأخيراً الاتجاه الذي يعنى فقط بقواعد التقادم في الدولة الطالبة وهو أقل الاتجاهات شيوعاً.<sup>١٢٥</sup> وقد نصت المادة (٤١) البند (هـ) من اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي سبقت الإشارة إليها على أنه "لا يجوز التسليم في الجرائم التي تكون الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الطرف المتعاقد طالب التسليم".

وفي السياق ذاته، ورد في المرسوم الاتحادي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٧ في شأن اتفاقيات تسليم المجرمين والمساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ في المادة (٤) أن من أسباب رفض التسليم انقضاء إتهام الشخص المطلوب بالتقادم بموجب القانون الوطني للطرف المطلوب إليه. لكن هذا التوجه لا يعتبر سائداً في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث نصت اتفاقية تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية ونقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات ومملكة أسبانيا الصادرة بمرسوم اتحادي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ في مادتها الرابعة أنه لا يمنح التسليم في حالة إذا سقط الإتهام أو تنفيذ الحكم عن الجريمة المحددة في طلب التسليم بالتقادم أو لأي سبب آخر بموجب قانون أي من الطرفين. يتضح مما سبق أن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من شرط التقادم تحدده المعاهدة المبرمة بينها وبين الدولة الطالبة، لذا قد يختلف من معاهدة إلى أخرى.

<sup>١٢٥</sup> إيهاب محمد يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. مرجع سابق، ص ٢٢٨.

والتسليم في حقيقته ليس بعقوبة وكل ما على الدولة المطلوب إليها التسليم أن تتأكد منه هو شروط ومقتضيات التسليم الأخرى وأنها تتوافق مع قانونها. أما سقوط الدعوى أو العقوبة فهو أمر قد يستند إليه المطلوب تسليمه أمام قضاء الدولة التي سيسلم لها، فهو لن يحاكم ولن يعاقب إلا على الجريمة التي سلم من أجلها، وله في ذلك أن يتخذ كل طرق إثبات التقادم أو السقوط أمام قضاء الدولة الطالبة لذلك الخوض في مسألة التقادم قد لا تجد ما يبررها لدى البعض.<sup>١٢٦</sup> ومما سبق نرى أن المطلوب في جميع الحالات لا بد أن يسلم بغض النظر عن قانون الدولة المطالبة.

### المطلب الثاني: الجرائم المستثناة من التسليم

القاعدة العامة أنه يجوز التسليم في جميع الجرائم المرتكبة بالمخالفة لقواعد التشريعات الجنائية للدول المختلفة. ولكن قد تستثنى بعضها من إجراء التسليم بالنظر إلى طبيعتها والتي قد يثور بشأنها بعض الصعوبات في تحديد مفهومها الإصطلاحي على وجه دقيق، الأمر الذي ينعكس أثره على إجراء التسليم فيما يتعلق بتسليم مرتكبيها. بناءً على ذلك، سوف أعرض لبحث هذه الجرائم بشيء من التفصيل وسأقسم الدراسة في هذا المطلب إلى أربعة أقسام: الجرائم السياسية، والجرائم العسكرية، وجرائم عقوبتها الإعدام، وأخيراً الجرائم الاقتصادية والمالية.

### الفرع الأول: الجرائم السياسية

الجريمة السياسية تعتبر من أكثر أنواع الجرائم جدلاً في وضع ضابط محدد لعناصرها، لأنها ترتبط بالمجتمع الذي ترتكب فيه ارتباطاً وثيقاً. "ويمكن اعتبار الجريمة السياسية بصفة أولية تلك التي ترتكب ضد الدولة ومصالحها الأساسية سواء من جهة الخارج أو الداخل".<sup>١٢٧</sup> إلا أن الفقه الدولي لا يتفق على تعريف جامع مانع للجريمة

<sup>١٢٦</sup> المرجع السابق، ص ٢٢٩.

<sup>١٢٧</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٠٧.

السياسية؛ لأنه مصطلح واسع الدلالة ويمكن أن تتخذ الجريمة السياسية صورة سلبية أو صورة إيجابية، ومثال الطائفة الأولى المخالفة في الرأي السياسي، بينما تتمثل الطائفة الثانية في معارضة النظام الاجتماعي السائد أو السلطات الحاكمة.<sup>١٢٨</sup>

وعرف البعض الجريمة السياسية من خلال الباعث لإرتكابها فاعتبر أنها جريمة يتم ارتكابها لغرض سياسي أو لباعث سياسي أو أنها التي ترتكب ضد دستور الدولة. والقانون الفرنسي للتسليم لعام ١٩٢٧ يعتبر أن الجريمة السياسية هي التي ترتكب خلال انقلاب أو حرب أهلية.<sup>١٢٩</sup> ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد طبيعة الجريمة السياسية، بسبب تباين مصالح الدول التي تحميها إلى حد ما، ويؤثر هذا التباين تأثيراً مباشراً على تحديد طبيعة الجريمة السياسية.<sup>١٣٠</sup> ومسألة تحديد خصائص الجريمة السياسية في العديد من الدول تركت إلى تصرف وقرار السلطات القضائية في الدولة المطالبة.<sup>١٣١</sup>

### أولاً: ضوابط تحديد الجريمة السياسية

ذهب الفقه إلى مذاهب متعددة لتمييز الجريمة السياسية عن الجرائم العادية وانقسمت الاتجاهات في تحديد ضابط الجريمة السياسية إلى ثلاثة معايير رئيسية هي:

#### ١. المعيار الشخصي

هذا المعيار يعتد بالباعث أو الغرض من الجريمة فأى جريمة ترتكب بباعث سياسي أو لغرض سياسي تعتبر جريمة سياسية، مثل قتل رئيس الدولة بهدف تغيير نظام الحكم، أو سرقة أحد البنوك واستخدام ذلك المال في تمويل ثورة أو

<sup>١٢٨</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ١٣٨.

<sup>١٢٩</sup> Kamel bahdgat abed-elmtaal: extradition of fugitive offenders .op.dit.p 85-86.

<sup>١٣٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٨٢.

<sup>١٣١</sup> Kamel bahdgat abed-elmtaal: extradition of fugitive offenders .op.dit.p 85-86.

قتل أحد رجال المعارضة. أما إذا كان الدافع لهذه الجرائم دافع شخصي اعتبرت ضمن الجرائم العادية. وقد وجه لهذا المذهب عدة انتقادات أهمها: أن القانون الجنائي لا يعتد ببواعث السلوك الإجرامي، وأن الباعث لا يصلح أن يكون ركناً من أركان الجريمة. كما أن الدولة لا تستطيع استظهار هذا الباعث من الوثائق المقدمة لأنه مجرد إحساس نفسي. وأخيراً، يؤخذ على هذا المعيار توسعه في تحديد مدلول الجرائم السياسية على نحو يتعارض مع الاتجاه الحديث للتضييق منها.<sup>١٣٢</sup>

## ٢. المعيار الموضوعي

وهو اتجاه موضوعي اعتد بطبيعة الحق محل الإعتداء، وفي هذا الصدد فإن الجريمة السياسية وفقاً لهذا الاتجاه هي الأفعال الموجهة ضد النظام السياسي للدولة، أي تلك التي تمثل اعتداءً على الدستور ونظام الدولة وسلطانها الأساسية، وتمس الحقوق والحريات العامة للمواطنين وبهذا المعنى تشمل الجرائم السياسية الأفعال الماسة بأمن الدولة من جهة الخارج والأفعال المخلة بأمن الدولة من جهة الداخل، والأفعال التي تقع اعتداءً على الحريات العامة كجرائم الانتخاب والتجمهر وبعض جرائم الصحافة.<sup>١٣٣</sup> ويفضل القضاء الأمريكي الأخذ بالمذهب الموضوعي. "حيث قضت محكمة جنوب نيويورك عام ١٩٦٣ بعدم اعتبار قتل شخص لمسجونين اثنين من الجرائم السياسية، وذلك نظراً لعدم ارتكاب الجريمة خلال ثورة أو فتنة سياسية".<sup>١٣٤</sup>

<sup>١٣٢</sup> المقدم / عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٧٦.

<sup>١٣٣</sup> الدكتور عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها ١٩٩٥، ص ٥٩٤.

<sup>١٣٤</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ١٧٦.



هذا المعيار جمع بين السلوك والغاية في تحديد مناهج السلوك المجرم الذي ينطلي عليه وصف الجريمة السياسية.<sup>١٣٥</sup> وتتردد التشريعات فيما بين هذه المعايير الثلاثة لتحديد صفة الجريمة السياسية. فالمشرع الفرنسي في المادة (٣) وما بعدها من قانون العقوبات لم يضع ضوابط محددة للفصل بين الجريمة السياسية وجرائم القانون العام، واكتفى بالإشارة فقط إلى كون الجريمة السياسية هي تلك التي تمثل اعتداءً على حق سياسي في الدولة، تاركاً للقضاء رخصة إعمال هذا الفصل. أما المشرع الإيطالي فقد جمع بين المعيارين الشخصي والموضوعي كمحدد للجريمة السياسية. حيث جعلها كذلك إذا كانت الجريمة المرتكبة ذات بواعث سياسية حتى لو كانت من جرائم القانون العام، واعتد المشرع المصري بالضابط الشخصي.<sup>١٣٦</sup> أما المشرع الإماراتي فلم يتطرق إلى تعريف الجريمة السياسية واكتفى باعتبارها من الجرائم التي يخرج مرتكبها من نطاق تسليم المجرمين.

#### ثانياً: مبررات حظر تسليم المجرم السياسي

إعتبر بعض الفقهاء أن مبرر الإعفاء هو كون الجريمة السياسية ليست مظهرًا لنفسية إجرامية خطيرة لدى مرتكبها. إذ أن الباعث عليها يمكن أن يكون عقيدة وطنية ورغبة في إصلاح النظم القائمة التي يعتقد الفاعل إن أخطأ أو أصاب، أنها لا تحقق صالح الجماعة. كذلك قد تخشى الدولة المطلوب منها التسليم تعرض اللاجئ بعد تسليمه إلى عقوبات قاسية لا تتحقق معها العدالة. وأخيراً، قد يؤدي تسليم المجرمين السياسيين إلى توتر العلاقات بين الدول نظراً لتطور الأحداث وإلى حصول انقلاب في المبادئ والأنظمة السياسية للدولة الطالبة للتسليم.<sup>١٣٧</sup>

<sup>١٣٥</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٨٣.

<sup>١٣٦</sup> المرجع السابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

<sup>١٣٧</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.



ثالثاً: إستثناء بعض الجرائم من نطاق الجرائم السياسية.

يوجد بعض الجرائم التي تم استثناءها من نطاق الجرائم السياسية نظراً لجسامتها وخطورتها على المجتمع الدولي. وتتمثل تلك الجرائم فيما يلي:

#### ١. جرائم الاعتداء على حياة رؤساء الدول وأفراد أسرهم

غالبية التشريعات الجنائية ومعاهدات التسليم المعاصرة اتجهت إلى النص على استبعاد جرائم الاعتداء على حياة رؤساء الدول وأفراد أسرهم من نطاق الجرائم السياسية، وهو ما يعرف بالشرط البلجيكي أو شرط الاعتداء، وهذا ما أكدته بعض القرارات الدولية في ظل المحافل الدولية. إلا أن هناك من الدول من إعتبرت الاغتيالات جرائم سياسية لا يجوز تسليم مرتكبيها، بل الأكثر من ذلك أنها تتقيد معها بعض الدول الأخرى التي تتبع نفس منهجها. بينما البعض الآخر إتجه للتوسع في تطبيق مبدأ شرط الإعتداء ليشمل الممثلين الدبلوماسيين ونواب رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات والوزارات.<sup>١٣٨</sup>

ويذهب رأي في الفقه إلى أنه لا بد من إعادة النظر في الشرط البلجيكي ، لأن مسألة تحديد طبيعة الجريمة التي تقع اعتداء على حياة رئيس إحدى الدول لا بد أن تترك لمطلق تقدير سلطات الدولة المطلوب منها التسليم والتي يتواجد الشخص المطلوب على إقليمها فهي تملك التقدير المطلق للفصل في الأمر طبقاً للظروف المتعلقة بكل حالة على حدة.<sup>١٣٩</sup>

<sup>١٣٨</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

<sup>١٣٩</sup> المرجع السابق، ص ١٤٦.

## ٢. جرائم الإرهاب

الإرهاب ظاهرة إجرامية قديمة تتمثل في مجموعة من أعمال العنف التي تؤدي إلى خلق حالة شديدة من الخوف والرعب والفرع نتيجة ما تحدثه هذه الأفعال من أخطار على حياة الفرد أو الجماعة، أو نتيجة لما تؤدي إليه من تدمير للأموال العامة أو للممتلكات الخاصة.

في ظل الاتجاه الدولي المعاصر لا يوجد تعريف قانون متفق عليه لتحديد المفهوم الإصطلاحي للجريمة الإرهاب، وإنما ترك ذلك للاجتهادات الفقهية والقضائية والنصوص التشريعية للدول المختلفة وفقاً لوجهة نظرها وحماية لمصالحها السياسية العليا. ومع ذلك، يمكن القول بأن الإرهاب هو "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما." <sup>١٤٠</sup> "وقد جاء تعريف الإرهاب الدولي في الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٧ بأنه الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة ويكون الغرض منها أو يكون من شأنها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور بصفة عامة." <sup>١٤١</sup>

التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب إتخذ صورتين رئيسيتين، الأولى التعاون على المستوى العالمي، حيث أبرمت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التفجيرات الإرهابية عام ١٩٩٨، كما أبرمت الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. كما أن الجمعية العامة إذ تشير إلى قرارها ٦٠/٤٩ المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٩٤ الذي اعتمدت بموجبه الإعلان المتعلق بالتدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب الدولي، وقرارها رقم ٥١ / ٢١٠ المؤرخ في ١٧ ديسمبر

<sup>١٤٠</sup> المرجع السابق، ص ١٤٨.

<sup>١٤١</sup> الدكتور عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها. مرجع سابق، ص ٥٤٣.

١٩٩٦، تعتمد الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية. حيث تنص الاتفاقية في المادة السابعة الفقرة ٢ على ما يلي: "تقوم الدولة الطرف الذي يكون مرتكب الجريمة أو الشخص المدعى أنه مرتكبها موجوداً في إقليمها بإتخاذ التدابير المناسبة طبقاً لقانونها الداخلي، كي تكفل وجود ذلك الشخص لغرض المحاكمة أو التسليم.<sup>١٤٢</sup>

ثم تلى ذلك المستوى الإقليمي فالاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب المبرمة في ٢٧ / ١ / ١٩٧٧ أكدت أن التسليم هو الطريقة الفعالة لمحاصرة الإرهاب حتى لا يفلت بجريمته من العقاب، وقررت التسليم في الجرائم الإرهابية الجوية وخطف الأشخاص المحميين دولياً، كما اهتمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أبرمت في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٨، والتي أعدت خلال اجتماعات مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٧ مايو ١٩٩٩.

ويبدو واضحاً أن من أهم مبررات استثناء جرائم الإرهاب من مبدأ عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية يكمن في خطورة هذه الجرائم وحساسيتها. فتأثير هذه الجرائم يتعدى الحدود الجغرافية التي وقعت فيها ليمتد تأثيره للمجتمع الدولي، وأضرارها في ترويع الناس يفوق الجرائم العادية مما يقتضي معه تشديد العقوبة على مرتكبيها، وقطع سبل الهروب من أمامهم، وذلك لتحقيق التكاتف بين الدول.

### ٣. الجرائم المخلة بالسلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

الجرائم الدولية الماسة بالجنس البشري تعد من أشد الجرائم خطورة ضد البشر، لأنها تنطوي على مساس بحياة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو بحريتهم أو حقوقهم أو آدميتهم. وتشكل تلك الجرائم في مجموعها ما يطلق عليه الجرائم ضد الإنسانية. وتعتبر هذه الجرائم حديثة العهد نسبياً على الصعيد الدولي. حيث لم تظهر في شكلها الحالي إلا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث تم النص عليها لأول مرة في المبدأ السادس من مبادئ محاكمات نورمبرج والذي حدد

<sup>١٤٢</sup> انظر تفصيلاً: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الاتفاقية العربية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، الموقع الإلكتروني [www.hrinfo.org](http://www.hrinfo.org).

تلك الجرائم الدولية بأنها "القتل، الإبادة، الاسترقاق والإبعاد، وكل فعل آخر غير إنساني يرتكب ضد أي شعب مدني قبل وأثناء الحرب، وكذلك أفعال الاضطهاد المبنية على أسباب سياسية أو عرقية أو دينية، متى كانت هذه الأفعال أو الاضطهادات ترتكب تبعاً لجريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو كانت ذات صلة بها".<sup>١٤٣</sup> وتترتب المسؤولية الفردية عن ارتكاب هذه الجرائم بغض النظر عن الصفة أو الحصانة التي يتمتع بها المتهم، وهذا ما تناولته عدة نصوص قانونية، منها ميثاق محكمة نورمبرج (مادة ٦ / ج) والمادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ١٤٤ حيث ورد هذا الاستثناء في الوثيقة الأخيرة ضمن المادة (٥) التي أدخلت هذه الجرائم ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية واعتبرتها من أشد الجرائم خطورة وهي موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره. الأمر الذي يستوجب معه تسليم المتهمين فيها لمحاكمتهم.

فمجرد تحقق وصف جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة جماعية وتوافر أركانها، في حد ذاته أمر كاف لقيام الدولة المطلوب إليها التسليم بالاستجابة لطلب التسليم، بعد قيام سلطات المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر قبض بحق الأشخاص المطلوبين المتهمين بارتكابها.<sup>١٤٥</sup>

## الفرع الثاني: الجرائم العسكرية

### أولاً: المقصود بالجرائم العسكرية

بالجرائم العسكرية يقصد بها تلك الجرائم التي ترتكب من قبل شخص ذي صفة عسكرية بالمخالفة للواجبات العسكرية أو للنظام العسكري عموماً. والذي يميز الجرائم العسكرية عن الجرائم العادية هو انعقاد الاختصاص بنظرها لقضاء استثنائي هو القضاء العسكري. و الجريمة العسكرية تتميز بجسامتها بالنظر لأهمية وخصوصية النظام العسكري

<sup>١٤٣</sup> الدكتور يوسف حسن يوسف، الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية ٢٠١٠، ص ١٢٦.

<sup>١٤٤</sup> المرجع السابق، ص ١٤١.

<sup>١٤٥</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

وبخطورة الجزاءات المقررة لها.<sup>١٤٦</sup> وذهب بعض الفقه إلى أن هذه الجرائم هي جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية، وقسمها إلى جرائم قانون عام وهي التي تقع بالمخالفة لقواعد القانون العام، وجرائم عسكرية بحتة وهي الجرائم التي نص عليها قانون الأحكام العسكرية، وليس لها مقابل في قانون العقوبات، وجرائم عسكرية مختلطة وهي الجرائم التي جاء تجريمها في قانون العقوبات وقانون الأحكام العسكرية.<sup>١٤٧</sup>

وإذا كانت الإتفاقيات الدولية لم تعرف الجرائم العسكرية، إلا أن كثيراً منها جعل هذه الجرائم من الجرائم التي لا يجوز تسليم مرتكبيها. وأبرز مثل ذلك المعاهدة النموذجية للتسليم الموضوعة في إطار الأمم المتحدة التي اعتبرت الجريمة العسكرية المحضة هي الجريمة الواردة في القوانين العسكرية للدول. بينما تناولت المادة (٤/ب) من هذه الإتفاقية إستثناء هذه الجريمة من التسليم، وكذلك المادة (٤) من الإتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين لعام ١٩٥٧، والمادة (٤١/ب) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي عام ١٩٨٣، والمادة (٣/و) من الإتفاقية الأمريكية لتسليم المجرمين لعام ١٩٣٣.<sup>١٤٨</sup>

#### ثانياً: علة امتناع التسليم بشأن الجرائم العسكرية

ويعود مبرر عدم جواز تسليم مرتكبي هذه الجرائم إلى أن الطابع الإجرامي للجريمة العسكرية ليس واضحاً بذات القدر المتوافر في الجرائم العادية. إذ أن مرتكب الجريمة العسكرية ليس مجرمًا يخشى من خطورته على الدولة التي يقيم على إقليمها. كما أن لهذه الدولة أن تحصل من هذا الشخص على معلومات عسكريه قد تقيدها في مواجهة الدولة التي هرب منها، خاصة إذا ما نزع فتيل السلام فيما بين الدولتين. بمعنى أنه تنعدم الخطورة الإجرامية لمرتكبي هذه الجرائم.

<sup>١٤٦</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٣١٤.

<sup>١٤٧</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع، سابق ص ١٨١.

<sup>١٤٨</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٨١.



### الفرع الثالث: رفض التسليم بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو العقيدة

لقد نصت الاتفاقية النموذجية للتسليم في المادة ٣ (ب) على أنه من الأسباب الإلزامية للرفض "إذا وجدت الدولة المطالبة أسباب جوهرية للاعتقاد بأن طلب التسليم إنما قدم لغرض محاكمة شخص أو معاقبته بسبب عنصره أو ديانته أو جنسيته أو أصله العرقي أو آرائه السياسية ... أو أن وضع الشخص قد يتعرض للأذى لأي من تلك الأسباب." و تجدر الإشارة إلى أن غالبية التشريعات الأوروبية إتجهت إلى حظر التسليم بصفة خاصة، بل وعدم إقامة أي تعاون دولي مع الدول الأخرى إذا ثبت لها أو كان لديها اعتقاد بأن الشخص الذي سيتم تسليمه سيتعرض لمعاملة غير إنسانية وذلك بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة، وهو ذات الاتجاه الذي تبنته معظم الدساتير والتشريعات العربية.<sup>١٤٩</sup>

أما بالنسبة لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد نص القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية في المادة ٩ (٥) على أنه "لا يجوز التسليم في أي من الحالات الآتية ... إذا توافرت أسباب جدية للاعتقاد بأن طلب التسليم إنما قصد به ملاحقة أو معاقبة شخص لأسباب تتعلق بانتمائه العرقي أو الديني أو لجنسيته أو لآرائه السياسية أو أن يكون من شأن توافر أي من هذه الأسباب الإضرار بمركز هذا الشخص."

### الفرع الرابع: جرائم عقوبتها الإعدام

عقوبة الإعدام منذ القدم وإلى اليوم أثارت، بدرجات من منطلقات مختلفة ومتفاوتة، جدلاً حول طبيعتها وضرورتها والحالات التي تستوجب تطبيقها. والنظم الاجتماعية والإنسانية منذ أقدم العصور كفلت حق العقاب وتفاوتت

<sup>١٤٩</sup> فريدة شبرى، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧٢.



أساليب العقاب، شدةً وليناً، بتطور المجتمعات والقوانين، واعتبرت عقوبة الإعدام أقسى عقوبة يقرها أي قانون، لأنها تقتضي استئصال المحكوم عليه كلياً من عداد أفراد المجتمع على نحو لا رجعة فيه، جراء الجرم الذي اقترفه<sup>١٥٠</sup>

### أولاً: عقوبة الإعدام والجدل الفقهي حولها

وعقوبة الإعدام أثير حولها تيارين أحدهما مؤيد للعقوبة والآخر معارض لها.<sup>١٥١</sup> حيث اعتمد كل فريق على حجج وأسناد بعضها قانونية والبعض الآخر منها فلسفية. وباستعراض آراء الفريقين حول عقوبة الإعدام، نجد أن حجج القائلين بإلغاء عقوبة الإعدام تتركز في أن المجتمع لم يمنح الفرد حقه في الحياة، ومن ثم ليس له أن يحرمه منه بالحكم عليه بالإعدام، وأنها غير قابلة للتجزئة أو التناسب مع جريمة كل مذنّب، وكذلك أنها لا تقبل الرجوع فيما إذا تم تنفيذها، إذا ما تبين خطأها لأي سبب، علاوة على أن العقوبة تتسم بالقسوة المفرطة، خاصة إزاء الفرد الذي لا يملك أية مقاومة لها إزاء قوة الدولة، وأنها تحمل معنى الانتقام من المذنّب مع أن الأصل أن العقوبة يجب أن تنطوي على معنى الإصلاح والتقويم، وأخيراً لم يثبت نجاح عقوبة الإعدام في الردع، فالجرائم المعاقب عليها بالإعدام لا زالت ترتكب، وفي البلاد التي ألغت هذه العقوبة، لم ترتفع نسبة ارتكاب الجرائم التي كانت عقوبة الإعدام مقررة لها.

أما حجج القائلين بالإبقاء على عقوبة الإعدام فقد تركزت على مدى جدوى العقوبة لتحقيق الردع العام، ورد على خصوم هذه العقوبة بأنه لا يشترط لكي يحرم المجتمع فرداً من حق من حقوقه أن يكون هو الذي منحه هذا

<sup>١٥٠</sup> د. بارعة القدسي، عقوبة الإعدام في القوانين الوضعية والشرائع السماوية (نظرات واجتهادات في مسألة الإبقاء والإلغاء)، مجلة جامعة دمشق - المجلد 19 العدد الثاني 2003، ص ٤-٥.

<sup>١٥١</sup> من مؤيدي عقوبة الإعدام روسو ولاكاسي وكانت وفونت ولومبروزو. وقد ذهب مونتيسكيو في الفصل الرابع من الكتاب الثاني عشر (أصل النوااميس والشرائع) إلى أن الإنسان يستحق القتل عندما يكون قد اعتدى على الغير وقتله، لأن العقوبة بالقتل هي عبارة عن دواء تصلح به الحقيقة المعتلة، ولا يلزم أن يقضي بها إلا على القاتل وعلى الخائن للوطن فقط. ويتزعم الفيلسوف الألماني "كانت" هذا الاتجاه المثالي، بحيث يكون توقيع عقوبة الإعدام واجباً، ولو لم تقض بها الضرورة الاجتماعية. ويضرب على ذلك مثله الشهير، فيرى أنه إذا ارتكبت جرائم قتل في جزيرة قرر جميع أهلها تركها بصفة نهائية، فإن العدالة تقتضي قيام سكانها بتنفيذ عقوبة الإعدام على جميع القتلة فيها قبل تركها وذلك إرضاء للعدالة، رغم انتهاء وجود المجتمع بترك الجزيرة، ومن ثم زوال ضرورة حمايتها.

الحق. بل يكفي أن يكون المجتمع هو الذي يحمي هذا الحق، فضلاً عن أن المجتمع لم يعط الفرد حقه في الحرية ومع ذلك يجرمه منها لعقوبة سالبة للحرية. أما القول بأنها عقوبة لا يمكن تداركها إذا ما تبين خطؤها، فهو قائم أيضاً في العقوبات السالبة للحرية، لأن من يتم حبسه ثم يتبين خطأ حبسه لا يمكن تدارك ما وقع به من حبس وسلب لحرية، وعن القول بأنها عقوبة لا تقبل التجزئة فمردود بأن القاضي ليس مضطراً للحكم بها، وإنما يسعى أن يحكم بالعقوبة المناسبة إذا لم تكن عقوبة الإعدام مناسبة. وعن جدوى هذه العقوبة، فإن هذه النتيجة ليست في كل البلاد التي ألغيت فيها بدليل أن بلاد أخرى ألغيت فيها هذه العقوبة فأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، ولذلك نجد في سويسرا وإنجلترا حركة إحياء لهذه العقوبة جزئية على الأقل.<sup>١٥٢</sup>

#### ثانياً: موقف التشريعات والقوانين والمعاهدات من التسليم المجرمين بشأن جرائم الإعدام

إذا كانت الجريمة سبب التسليم عقوبتها الإعدام في الدولة طالبة التسليم، نجد أن بعض الأنظمة أعطت للدولة المطلوب إليها التسليم الحق في رفض التسليم، أو ربط التسليم بوجود ضمانات كافية على عدم توقيع عقوبة الإعدام ضده. وقد تناولت بعض القوانين ذلك الإستثناء كقانون التسليم الكندي، وكذلك روعي في بعض إتفاقيات التسليم النص على هذا الإستثناء مثل إتفاقية التسليم الأمريكية الكندية، والمادة ١١ من الإتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين لعام ١٩٥٧ التي لم تسمح بالتسليم إذا كان قانون الدولة المطلوب إليها التسليم معاقباً على الجريمة سبب التسليم بالإعدام، وجعلت الأمر متروكاً للدولة المطلوب إليها التسليم، حال قيام الدولة طالبة التسليم بتقديم ضمانات كافية إلى الدولة المطلوب إليها التسليم بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام في الفرد المطلوب تسليمه.<sup>١٥٣</sup>

<sup>١٥٢</sup> <http://legalclinic.iugaza.edu.ps/?view=post&cat=10&id=355>

<sup>١٥٣</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

كما تعتبر المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٦/٤٥ "أنه من بين الحالات الإجبارية لرفض تسليم المجرمين حالة كون الجريمة - سبب التسليم - عقوبتها الإعدام في قانون الدولة طالبة التسليم، إلا إذا قدمت تلك الدولة ضماناً بعدم توقيع عقوبة الإعدام حال موافقة الدولة المطلوب إليها التسليم على تسليمه للدولة الطالبة".<sup>١٥٤</sup>

والكثير من الدول قد تراجع عن تطبيق عقوبة الإعدام باعتبار أنها أقسى العقوبات لأنها سالبة للحياة، وقد نتج عن ذلك أن العديد من اتفاقيات تسليم المجرمين ترفض التسليم إذا كانت الدولة الطالبة تطبق عقوبة الإعدام، والبعض الآخر يتطلب تقديم ضمانات من الدولة الطالبة تحول دون تطبيق عقوبة الإعدام على المطلوب تسليمه.<sup>١٥٥</sup>

أما بالنسبة لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، فلم يتطرق القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية إلى اعتبار عقوبة الإعدام سبباً لرفض التسليم. كما نص القانون المذكور في المادة ٣٧ على أنه "في غير جرائم الحدود، يجوز تقديم تعهد للدولة المطلوب إليها التسليم عملاً بأحكام اتفاقية نافذة تربطها بالدولة بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام على الشخص المطلوب استرداده. ويشترط عند تقديم ذلك التعهد في جرائم القصاص أن يتنازل أولياء الدم عن حقهم الشرعي في ذلك القصاص. ويقدم التعهد من الوزير، في هذه الحالة تتخذ الإجراءات لاستبدال العقوبة".<sup>١٥٦</sup> ذلك أن قانون العقوبات الإماراتي ينص في المادة ١ منه على أنه

<sup>١٥٤</sup> انظر هامش الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

<sup>١٥٥</sup> المستشار بكري عبد الله حسن، مرجع سابق، ص ٣٦.

<sup>١٥٦</sup> ويرى المستشار بكري عبد الله حسن أن قانون العقوبات الإماراتي يأخذ بعقوبة الإعدام. ومفاد هذا أنه يجوز تسليم الأشخاص لدول تطبق عقوبة الإعدام، حيث يرى أنصار هذا الرأي أن النص قد وضع ضمانه لذلك وهو أن تتناسب عقوبة الإعدام مع الجرائم المسند إلى المطلوب تسليمه، مرجع سابق، ص ٣٦.

"تسري في شأن جرائم الحدود والقصاص والدية أحكام الشريعة الإسلامية، وتحدد الجرائم والعقوبات التعزيرية وفق أحكام هذا القانون والقوانين العقابية الأخرى".<sup>١٥٧</sup>

## الفرع الخامس: الجرائم المالية والاقتصادية

### أولاً: تعريف الجرائم الاقتصادية

الجرائم المالية، أو الجرائم الاقتصادية تعبيرين مترادفين ويعبر كل منهما عن الآخر، ومن الصعوبة بمكان وضع تعريف دقيق لهما نظراً لارتباطها بأكثر من عامل يؤثر في تحديدها، من أهمها النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة وتسير عليه.<sup>١٥٨</sup>

ويمكن أن تعرف الجريمة الاقتصادية بأنها جريمة تتعلق بصفة خاصة بإنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والبضائع، وكذلك بوسائل التبادل التي تجري في إطار النشاط المالي. فتمثل بذلك اعتداءً مباشراً على اقتصاد الدولة. و الجرائم الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى باختلاف النظم القانونية المطبقة بها، وهي بمعناها القانوني لا تشمل سوى ما يمس سيادة الدولة الاقتصادية. فأبي فعل ضار أو أي امتناع عن فعل يمس اقتصاد الدولة ويمثل خطراً يهدد هذا الاقتصاد يعتبر جريمة اقتصادية.<sup>١٥٩</sup>

### ثانياً: مبررات الاستثناء من التسليم في الجرائم الاقتصادية

هذا الاستثناء يبرر بكون المجرم الاقتصادي غالباً ما لا يمثل خطراً حقيقياً على أمن الإقليم الذي يقيم عليه، مثله في ذلك مثل المتهم بجريمة عسكريه أو سياسية. وقد يحقق رواجاً اقتصادياً للدولة التي يقيم على إقليمها، إذا ما استثمر

---

<sup>١٥٧</sup> ونصت المادة (٦٦) ع. إ. على أن العقوبات الأصلية هي: أ. عقوبات الحدود والقصاص والدية ب. عقوبات تعزيرية وهي ١- الإعدام ٢- السجن المؤبد ٣- السجن المؤقت ٤- الحبس ٥- الغرامة.

<sup>١٥٨</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ١٨٣.

<sup>١٥٩</sup> المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٩٩.

أمواله في مشروعات تفيد الدولة. يضاف إلى ذلك، أن الصراع التنافسي على الصعيد الدولي هو صراع اقتصادي، وهو ما سيتيح للدولة المطالبة خاصة إذا لم تكن في حالة مصالحة مع الدولة الطالبة أن تستثمر هذا الشخص لمصالحها الاقتصادية بكل صور الإستفادة الممكنة.<sup>١٦٠</sup>

### ثالثاً: موقف القوانين والتشريعات والاتفاقيات من التسليم في الجرائم الاقتصادية

معظم التشريعات في الأصل لم تتضمن ما يشير إلى استثناء مرتكبي الجرائم المالية من التسليم، فعند توافر شروط التسليم المنصوص عليها فلا يوجد ثمة مانع من تسليم مرتكبها إلى الدولة الطالبة، ومن ثم نصبح بصدد قاعدة سائدة في نطاق التشريعات الداخلية تقضى بالسماح بتسليم مرتكبي الجرائم المالية والاقتصادية.<sup>١٦١</sup>

ولقد نصت المادة ٢(٣) من المعاهدة النموذجية للتسليم على أنه "يجوز التسليم بشأن الجرائم المالية، سواء المتعلقة بالرسوم الجمركية ومراقبة النقد الأجنبي، أو الرسوم الجمركية، حتى لو لم يكن النظام المعمول به في الدولة المطلوب إليها التسليم لا يفرض تلك الضرائب والرسوم."

<sup>١٦٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٩٧.

<sup>١٦١</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ١٨٤.



## المبحث الثاني

### الشروط المتعلقة بشخصية الجاني الهارب

الشخص المطلوب هو محور عملية التسليم، فمن الضروري التعرف على الضوابط التي ستحدد مدى إمكانية تسليمه. كما أن هناك بعض الفئات من الأفراد تتمتع بحصانات قانونية أو قضائية أو دبلوماسية، تمتد إليها هذه الحصانات في إجراءات التسليم وقد لا تمتد بالنسبة للبعض الآخر. لذا، سوف يقسم هذا المبحث إلى مطلبين: سوف أتعرض في المطلب الأول إلى الشروط العامة للشخص الذي يقع عليه إجراء التسليم. أما المطلب الثاني فسوف أتناول فيه الأشخاص المستثنون من إجراء التسليم.

#### المطلب الأول: الشروط العامة للشخص في حالة جواز التسليم

قد يكون المتهم من رعايا الدولة التي ارتكبت فيها الوقائع، ثم فرّ منها هروباً من إنزال العقاب، وقد يكون من رعايا دولة أخرى كما قد يكون من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم، وقد يكون المتهم عديم الجنسية أو يحمل أكثر من جنسية. في كل هذه الحالات كيف يتم استرداد المتهم من طرف الدولة طالبة التسليم وإنزال العقاب به.

#### الفرع الأول: الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الدولة طالبة التسليم

جنسية الشخص المطلوب تؤثر تأثيراً إيجابياً في عملية التسليم طبقاً للتشريعات الجنائية، والاتجاه الدولي المعاصر في الدول التي تأخذ بنظام تسليم المجرمين؛ هو إما أن تسلم مواطنيها للدول الأخرى في حالة طلبهم إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك، أو أنها ترفض تسليمهم وتشملهم بحماية خاصة. وقد عرفت الجنسية بأنها "رابطة سياسية ينتمي الفرد بمقتضاها إلى دولة معينة." ويعني ذلك أن أساس الجنسية يكمن في تلك الرابطة التي تؤكد الإنتماء الولائي للفرد تجاه

الدولة.<sup>١٦٢</sup>

<sup>١٦٢</sup> المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٣٦.



وحالة تسليم مواطني الدولة الطالبة لا تعتبر محل خلاف، فيجب تسليم المجرم الهارب إلى الدولة الطالبة والتي يحمل جنسيتها إذا استوفي طلب التسليم شروطه الموضوعية وإجراءاته الشكلية. حيث يعتبر الشخص المطلوب تسليمه بالنسبة للدولة المطلوب منها أجنبياً. وتجدر الإشارة إلى أن اختصاص الدولة بمحاكمة ومعاقبة رعاياها تأسيساً على جنسيتهم أمر مسلم به عالمياً حيث يخول القانون الدولي كل دولة السلطة المطلقة لتمارسها على رعاياها داخلياً وخارجياً وتمنحها الحق في طلب تسليم رعايتها.<sup>١٦٣</sup> وعبء إثبات جنسية الشخص المطلوب تسليمه يقع على عاتق الدولة الطالبة، فإذا لم تقدم الدليل على تمتع الشخص المطلوب بجنسيتها فإن التسليم وجب رفضه.<sup>١٦٤</sup>

ومعظم الاتفاقيات تنص على جواز تسليم المطلوب تسليمهم الذين يحملون جنسية الدولة الطالبة، ولا يثير ذلك أية مشاكل طالما توافرت شروط التسليم. حيث تبادر الدولة المطلوب منها إلى تسليم المطلوب إلى دولته الطالبة، وقد أخذت إتفاقية الرياض بهذا المبدأ ولم تجز الإمتناع عن تسليم الدولة الطالبة مواطنها طالما توافرت الشروط الأخرى للتسليم.<sup>١٦٥</sup>

#### الفرع الثاني: الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم فإن هذا الأمر قد أثار خلافاً شديداً بين فقهاء القانون إذ انقسموا إلى مؤيد لمبدأ تسليم الرعايا ومعارضين له.<sup>١٦٦</sup> وتؤكد الممارسة العملية على أن تسليم الأشخاص المطلوبين أو عدم تسليمهم سواء كانوا من الرعايا أو من غيرهم يتوقف على المعاهدات المبرمة في مجال

<sup>١٦٣</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

<sup>١٦٤</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٢٠.

<sup>١٦٥</sup> المستشار بكري عبد الله حسن. مرجع سابق، ص ١٩.

<sup>١٦٦</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٢٢٨.

التسليم والتشريعات الخاصة بالجنسية لكل دولة على حدة.<sup>١٦٧</sup> بناءً على ذلك، نجد أمامنا مبدأين في غاية الأهمية سوف نتعرض لهما بمزيد من التفصيل كما يلي:

#### أولاً: مبدأ عدم جواز تسليم الرعايا

يعتبر هذا المبدأ من أكثر المبادئ المقررة في التسليم شيوعاً، وهذه القاعدة هي السائدة في تشريعات معظم الدول وفي معاهدات التسليم المعقودة بينها.<sup>١٦٨</sup> وسند مؤيدى هذا المبدأ هو أن الدولة هي صاحبة السلطة والاختصاص بمحاكمة رعاياها ومعاقبتهم على ما يقتضونه من جرائم.<sup>١٦٩</sup>

وقد يكون ذلك راجعاً إلى عدم ثقة سلطات الدولة المطلوب إليها التسليم في القضاء الأجنبي التابع لسلطات الدولة طالبة التسليم، إذ أنها تخشى من عدم تمتعه بمحاكمة عادلة.

لكن المبرر الأساسي للأخذ بهذا المبدأ يرجع إلى عدم جواز مخاطبة المتهم بأحكام قانونه ونظم إجرائية يجهلها، كما يجب أن تبسط الدولة سيادتها كاملة على مواطنيها من خلال محاكمتهم بمعرفة قضائهم الوطنيين. ويأتي هذا المبرر من ضمن اعتبارات السيادة التي تتمسك بها معظم الدول لضمان حقوق مواطنيها.<sup>١٧٠</sup> وهذا المبرر في تطبيقه العملي يتلاقى مع مبدأ الشخصية السلبية للقاعدة الجنائية والقاضي بتطبيق القانون الوطني للعقوبات على كل جريمة تقع على أحد مواطنيها في أي مكان خارج إقليمها حتى ولو كان الجاني شخصاً أجنبياً.<sup>١٧١</sup>

والدول العربية جميعها تقر بمبدأ عدم تسليم مواطنيها، وتنص على ذلك في دساتيرها وقوانينها ومعاهداتها مع غيرها. وعلى هذا النهج سارت ليبيا في عدم الموافقة على تسليم مواطنيها أثناء مطالبة أمريكا في تسليمهم في قضية

<sup>١٦٧</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ٧٢.

<sup>١٦٨</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٢٢.

<sup>١٦٩</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفه، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ١٨٨.

<sup>١٧٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢١٨.

<sup>١٧١</sup> أ محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

لوكربي، وتهديداتها التي زعزعت أمن واستقرار الشعب الليبي، بل المنطقة بأسرها، ثم فرض عليها حصار جائر بعد ذلك دام عدة سنوات مما جعل ليبيا تخالف نظامها القانوني بتسليم المتهمين الليبيين إلى دول ثالثة لتقوم بمحاكمتهم مقدمة بذلك المصلحة الأعلى على المصلحة الأدنى، أي مصلحة الشعب الليبي المهدد بالحرب والحصار تجاه أقوى تحالف عسكري غربي أوروبي خارج نطاق الشرعية الدولية.<sup>١٧٢</sup>

كما نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة ٣٨ على أن "تسليم المواطنين واللاجئين السياسيين محظور". فالدستور في دولة الإمارات العربية المتحدة حضر تسليم الوطنيين الذين يرتكبون جرائم في الخارج كمعظم دساتير العالم، حيث أن الدستور الإماراتي اعتبر تنازله عن رعاياه بمثابة تنازله عن جزء من سيادة الدولة. وبجانب ذلك قد يكون في تسليم الرعايا للقضاء الأجنبي تعريضهم لسلطة أجنبية تحيز ضدهم بسبب جنسيتهم. والمتهم الوطني لن يفلت من العقاب على ما اقترفه في الخارج، فهو سيحاكم أمام محاكم دولته أي أمام قضاته الطبيعيين طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٢ من قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي لسنة ١٩٨٧.

وبالرغم من المبررات التي قيلت في تأييد مبدأ عدم تسليم الرعايا، إلا أنه يعتبر عائقاً يحول دون وجود تعاون دولي لمكافحة الجريمة، لذلك يجب أن تضع الدول في اعتبارها عند رفضها تسليم رعاياها أن تتعهد بمحاكمتهم عن الجرائم المنسوبة لهم. فقد جاءت قاعدة إما التسليم أو المحاكمة لتحد من غلو القاعدة السابقة (حظر تسليم الوطنيين). ومؤدى هذه القاعدة أنه إذا لم تقم الدولة المطلوب منها التسليم بتسليم الشخص المطلوب بسبب كونه أحد رعاياها يكون عليها أن تتولى - بدلاً عن ذلك - مباشرة إجراءات ملاحقته بهدف محاكمته عن الجريمة التي كان التسليم مطلوباً لأجلها.

<sup>١٧٢</sup> المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٤٠.

وقد ورد هذا البديل في معظم الإتفاقيات الثنائية.<sup>١٧٣</sup> ويمكن استنتاج هذا المبدأ من إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي سبقت الإشارة إليها. فقد نصت المادة (٣٩) بشأن تسليم المواطنين على أنه "يجوز لكل طرف من الأطراف المتعاقدة أن يمتنع عن تسليم مواطنيه ويتعهد في الحدود التي يمتد إليها اختصاصه بتوجيه الإتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الأطراف المتعاقدة الأخرى جرائم معاقباً عليها في قانون كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة أو بعقوبة أشد لدى أي من الطرفين المتعاقدين، وذلك إذا ما وجه إليه الطرف المتعاقد الآخر طلباً بالملاحقة مصحوباً بالملفات والوثائق والأشياء والمعلومات التي تكون في حيازته، ويحاط الطرف المتعاقد الطالب علماً بما تم في شأن طلبه وتحدد الجنسية في تاريخ وقوع الجريمة المطلوب من أجلها التسليم."

و قاعدة إما التسليم أو المحاكمة لم ترق بعد فيما تقتضي من شروط أو ترتيبه من آثار إلى حد ابتناء نظام قانوني يتسم بالانسجام حيث يختلف مدى هذه الشروط وما يتبعها من إجراءات من إتفاقية لأخرى.<sup>١٧٤</sup>

#### ثانياً: مبدأ جواز تسليم الرعايا

أنصار نظرية تسليم الرعايا يؤيدون هذا المبدأ بعدد من الحجج والأسانيد التي تؤيد نظريتهم حيث تتعارض الأحكام في كلتا الدولتين الطالبة والمطلوب منها نتيجة عدم قيام الدولة المطلوب منها تسليم رعايتها، والتي قد يشترك معها مساهم أجنبي أو أكثر في اقتراف الواقعة الإجرامية، وعندئذ يترتب على عدم تسليم الرعية محاكمته أمام قضاء دولة ومحاكمة المساهمين معه في ذات الجرم أمام قضاء دولة أخرى مما يفتح السبيل لتضارب الأحكام.<sup>١٧٥</sup>

وفي الواقع يأخذ الاتجاه الأنجلو أمريكي من حيث المبدأ بنظرية تسليم الرعايا. ففي بريطانيا، لم تتبع قاعدة واحدة في مسألة تسليم رعاياها فنجدتها في بعض المعاهدات لا تبيح إطلاقاً تسليم رعاياها وفي بعضها الآخر تنص

<sup>١٧٣</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٢٣.

<sup>١٧٤</sup> المرجع السابق، ص ٢٢٥.

<sup>١٧٥</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ٧٤.

على أن كلا الطرفين ليس مجبراً على تسليم رعاياه. مما يدل على أنها ستقوم بالتسليم في الحالات التي ترى التسليم فيها وتكون لها سلطة تقديرية في ذلك. وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. فهي من الدول التي تأخذ بنظرية تسليم الرعايا. حيث أن محاكم هاتين الدولتين لا تختص بنظر الجرائم التي تقع خارج حدودها الإقليمية. ومن ثم فإن رفضها تسليم رعاياها سيترتب عليه إفلات المجرمين من العدالة، فإذا اتهم مواطن بريطاني بارتكاب جريمة في فرنسا ثم فر إلى بلاده ورفضت الحكومة البريطانية تسليمه إلى فرنسا فإنه لن يحاكم ولن يعاقب على ما ارتكبه من جرم.<sup>١٧٦</sup>

أما فريق الدول الذي يأخذ بنظرية تسليم الرعايا وخاصة منها التي تأخذ بمبدأ الإقليمية الذي يقتضي خضوع مرتكبي الجريمة لقضاء الدولة التي وقعت الجريمة في إقليمها دون اعتبار لجنسية مرتكبيها فيستندون للحجج التالية: أن التسليم يتم مع الدولة المتقدمة التي توفر الضمانات الكافية لمحاكمة قانونية عادلة. كذلك من شأن التسليم أن يدفع المجرم للتفكير مراراً قبل الإقدام على جريمته لأنه يعلم أنه لا ملاذ له للهروب.<sup>١٧٧</sup>

وخلاصة الأمر إختلاف مواقف الدول من حيث سماحها بتسليم مواطنيها للدول الأخرى من عدمه. فالدول التي تأخذ بالإختصاص الإقليمي تجيز تسليم المواطنين لتعذر محاكمتهم أمام محاكمها عن جرائم مرتكبة في الخارج (الدول الأنجلو ساكسونية والولايات المتحدة الأمريكية). أما الدول التي تأخذ بالتشريع اللاتيني (فرنسا ومن سار حذوها) فهي تأخذ بمبدأ حظر تسليم المواطنين مع تقرير إلزام الدولة بتحريك الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص المواطنين مع تقرير إلزام الدولة ومحاكمتهم حسب الأحوال إعمالاً لمبدأ إما التسليم أو المحاكمة. وحظر تسليم المواطنين قد يكون حظراً دستورياً، وقد يرد في القوانين المنظمة لأحكام التعاون القضائي الدولي. غير أن الاتجاه الحديث يسير

<sup>١٧٦</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل. مرجع سابق، ص ١٥٠.

<sup>١٧٧</sup> إيهاب محمد يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. مرجع سابق، ص ٨٩.



نحو التخفيف من مبدأ حظر تسليم المواطنين لتعزيز التعاون القضائي وزيادة الثقة بين الأنظمة للحد من المبالغة في ربطه بفكرة السيادة والتزام الدولة بتوفير حماية لرعايتها.<sup>١٧٨</sup>

### الفرع الثالث: الشخص المطلوب تسليمه من رعايا دولة ثالثة

الشخص المطلوب تسليمه في هذا الفرض لا يعتبر مواطناً للدولة التي تطلب تسليمه ولا مواطناً للدولة المطلوب إليها التسليم، وإنما مواطناً لدولة ثالثة. لا توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي تلزم الدولة المطلوب إليها التسليم باستشارة دولة المطلوب تسليمه قبل الموافقة على التسليم إلا إذا كانت قد ألزمت نفسها بهذه الاستشارة بناء على اتفاق ينص على ذلك صراحة. ففي هذه الحالة يتعين عليها احترام هذا الاتفاق، لكن ما عدا ذلك فالدولة تتخذ قرارها بناءً على ما لها من سيادة على إقليمها وعلى من عليه من مواطنين وأجانب، ولا يحق للدولة التي يتبعها الشخص المطلوب أن تعترض على تسليمه.<sup>١٧٩</sup> وإذا كان رفض معظم الدول بتسليم رعاياها له ما يبرره، فإن رفض الدولة التي يحمل الشخص المطلوب جنسيتها ولا يكون متواجداً على إقليمها لا يجد ما يبرره سوى حق هذا الشخص في مخاطبته بقانون يعلم أحكامه، وحقه في المثل أمام قاضيه الوطني، وهي مبررات تقف في سبيل تفعيل مظاهر التعاون الدولي لمكافحة الإجرام. لذلك، ينبغي في هذه الحالة ألا تقف الدولة التي يحمل الشخص جنسيتها ولا يكون متواجداً على إقليمها الموقف الراض من التسليم، وهو ما يتطلب ألا تقوم الدولة التي يتواجد الشخص على إقليمها بأخذ رأي الدولة التي يحمل الشخص جنسيتها.<sup>١٨٠</sup>

وطبقاً لإتفاقية الرياض، فقد نصت المادة ٣٨ منها على أنه "يتعهد كل طرف من الأطراف المتعاقدة أن يسلم الأشخاص الموجودين لديه الموجه إليهم اتهام من الجهات المختصة أو المحكوم عليهم من الهيئات القضائية لدى

<sup>١٧٨</sup> ذنايب آسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. مرجع سابق، ص ١٨٦.

<sup>١٧٩</sup> الدكتور عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل. مرجع سابق، ص ٣٢.

<sup>١٨٠</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٢٣٦.



أي من الأطراف المتعاقدة الأخرى وذلك وفقاً للقواعد والشروط الواردة في هذا الباب." ويتضح بذلك أن الإلتزام بتسليم أطراف الإتفاقية للأشخاص المتواجدين في إقليم الدولة الطرف في الإتفاقية المنصوص عليه في المادة ٣٨ عند توافر الشروط جاء عاماً يشمل كافة الأشخاص أياً كانت جنسياتهم، ولا يشترط أن ينتمي هؤلاء الأشخاص للدول أطراف الإتفاقية، فيجوز تسليم المطلوب حتى ولو كان يحمل جنسية دولة ثالثة سواء كانت طرفاً في الإتفاقية أم لا.<sup>١٨١</sup>

#### أولاً: حالة تعدد جنسية الشخص المطلوب (تعدد طلبات التسليم)

قد يكون الشخص حاصلاً على جنسية دول أخرى خلاف دولته التي يحمل جنسيتها، وبناءً على أسباب مختلفة منها ما يتحقق بالميلاد، ومنها ما يتحقق في تاريخ لاحق على الميلاد. بمعنى أن الشخص قد يمتلك أكثر من جنسية سواء تملكها عن طريق الميلاد أو عن طريق التجنس، فما هو الحل الذي يعالج هذه المسألة؟

الكثير من الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية الخاصة بالتسليم لم تعن بهذه المسألة، لكونها متشعبة الحلول، لا يمكن وضع قواعد ثابتة وعامة يمكن الاسترشاد بها بصفة مطلقة.<sup>١٨٢</sup> ولا شك أن مشكلة التنازع بين الجنسيات تختلف حسب المبدأ الذي تعتنقه الدولة المطالبة سواء كان مبدأ تسليم الرعايا أو حظر تسليمهم، ولم تعالج التشريعات هذا الأمر وتركته لمبدأ المعاملة بالمثل وقواعد المجاملات الدولية.<sup>١٨٣</sup>

وقد بذلت جهود دولية لحسم هذه المشكلة أدت إلى إبرام إتفاقية لاهاي لسنة ١٩٣٠ حيث تضمنت في مادتها الخامسة مبدأ الجنسية الفعلية.<sup>١٨٤</sup> والتي يقصد بها الرابطة الصادقة بين الفرد والدولة، والتي تعرف من خلال الإقامة

<sup>١٨١</sup> المستشار بكري عبد الله حسن. مرجع سابق، ص ١٩.

<sup>١٨٢</sup> فريدة شكري، تحديد نظام تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٦٣.

<sup>١٨٣</sup> أ محمد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير. مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٠١.

<sup>١٨٤</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ٧٨.

الدائمة بالدولة، ومباشرة الحقوق السياسية والمدنية فيها بشكل دائم، ووجود مركز نشاط الفرد التجاري والمالي فيها.<sup>١٨٥</sup>

كذلك برزت على الساحة الدولية مشكلة أخرى وهي التجنس. وتوضح الممارسة العملية أنه لا تثور مشكلة إذا كان التجنس قد حدث قبل ارتكاب الجريمة فيعتبر من رعايا الدولة الأصليين.<sup>١٨٦</sup> أما في حالة إن كان الشخص المطلوب تسليمه قد تجنس بجنسية الدولة المطالبة بعد ارتكاب الجريمة بتسليمه أو عدمه للدولة المطالبة يخضع لتقدير الدولة المطالبة على النحو التالي:

إذا كان التجنس في وقت معاصر لارتكاب الجرم فإن للدولة المطالبة أن تتحقق من توافر حسن النية للشخص المطلوب في أن طلب تجنسه لم يكن هروباً من إجراء التسليم، وهذا أمر بطبيعة الحال يخضع للسلطة التقديرية للدولة المطالبة، حيث يمكن أن يكون الشخص المطلوب قد تقدم بطلب حصوله على جنسية الدولة المطالبة قبل ارتكاب جرمته دون تخطيط مسبق وقد لا يكون الأمر كذلك حينما يكون الحصول على الجنسية هو جزء من خطته في الإفلات من العقاب بعد ارتكابه لجرمته.<sup>١٨٧</sup>

وفي حالة إذا ما كان الشخص المطلوب يتمتع بجنسية الدولة المطالبة إلى جانب جنسية دولة أخرى فلا شك أن الدولة المطالبة ستخضع هذا الأمر للضوابط والمعايير التي تحددها. كذلك في حالة إذا كان الشخص المطلوب لا يتمتع بجنسية الدولة المطالبة فيخضع الأمر برمته إلى العلاقات الدبلوماسية بين الدول لأنه لا يمكن وضع معيار محدد يفصل

<sup>١٨٥</sup> الدكتور على إبراهيم، القانون الدولي العام ج ١. مرجع سابق، ص ٨١٧.

<sup>١٨٦</sup> هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون. مرجع سابق، ص ٧٩.

<sup>١٨٧</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٢٢.

بين الدول التي يحمل جنسياتها شخص واحد. ففي النهاية سيكون لما ستفصل به الدولة المطالبة التي سترجح دولة عن أخرى لإعادة الشخص المطلوب إليها. ١٨٨

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فالمشرع نص في المادة ٢٧ من قانون التعاون القضائي الدولي على أنه في حالة تعدد طلبات التسليم لشخص بعينه، فللوزير أن يحدد الدولة التي يتم التسليم إليها أولاً، مراعيًا في ذلك الالتزامات الناشئة عن الإتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف النافذة، مع الوضع في الاعتبار الظروف المتعلقة بكل قضية على حدة وعلى وجه الخصوص:

١. خطورة الجريمة ومدى مساسها بمصالح أو أمن دولة معينة.

٢. مكان وزمان ارتكاب الجريمة.

٣. جنسية المطلوب تسليمه.

فإذا اتحدت كل أو بعض هذه الظروف في أكثر من دولة، يتم التسليم إلى الدولة الأسبق في طلب التسليم، مع الوضع في الاعتبار مدى تعاون الدولة الطالبة في الحالات المماثلة"

والقواعد المنصوص عليها أعلاه يراها البعض مجرد قواعد إرشادية فالوزير يملك سلطة مطلقة غير مقيدة بأية قيود

قانونية وهذه السلطة تخضع لمبدأ المواثمة الذي تحكمه سيادة الدولة. ١٨٩

وفي السياق ذاته نصت إتفاقية الرياض في المادة ٤٦ على أنه "إذا تعددت طلبات التسليم من أطراف متعاقدة

مختلفة عن جريمة واحدة فتكون الأولوية في التسليم للطرف المتعاقد الذي أضرت الجريمة بمصالحه ثم للطرف المتعاقد

الذي ارتكبت الجريمة في إقليمه، ثم للطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه الشخص المطلوب تسليمه بجنسيته عند ارتكاب

<sup>١٨٨</sup> المرجع السابق، ص ٢٢١.

<sup>١٨٩</sup> المستشار بكري عبد الله حسن، مرجع سابق، ص ١٠٤.

الجريمة. فإذا اتحدت الظروف، يفضل الطرف المتعاقد الأسبق في طلب التسليم. أما إذا كانت طلبات التسليم عن جرائم متعددة فيكون الترجيح بينها حسب ظروف الجريمة وخطورتها والمكان الذي ارتكبت فيه.<sup>١٩٠</sup>

#### - موقف عديم الجنسية من التسليم

عرفت المادة الأولى من إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٤ والتي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٦٠ المتعلقة بوضع عديمي الجنسية بأنه "الشخص الذي لا تعتبره أية دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعها". وحالات انعدام الجنسية كثيرة وأسبابها متعددة ويترتب على كل منها آثار متعددة لعل من أهمها أن عديم الجنسية لا يتمتع بأي حماية من جانب الدولة إلا إذا كانت هذه الحماية مقررّة بموجب إتفاقية دولية أو قوانين وطنية، وقد يحرم عديم الجنسية من الحقوق التي يتمتع بها المواطن.<sup>١٩٠</sup>

وبالنسبة لعديمي الجنسية فلا صعوبة تثور في الواقع أو في القانون تحول دون تسليمهم. فيجوز للدولة التي يقيمون فيها أن تقوم بتسليمهم إلى الدولة التي تطالب بذلك باعتبارهم لا يتمتعون بجنسيتها، وإن كان يحق لها بطبيعة الحال أن تفحص مدى توافر كافة شروط التسليم في حقهم قبل الموافقة على إجراء التسليم وقد أتيح للقضاء الفرنسي أن يقر بجواز تسليم الأشخاص عديمي الجنسية.<sup>١٩١</sup>

أما بالنسبة لقانون دولة الإمارات العربية المتحدة، فلم يتطرق القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية إلى مسألة عديم الجنسية، ولا شك أن ذلك يمثل قصوراً تشريعياً يجب على المشرع الإماراتي أن يسده. لذا، قد يكون من المناسب القول بأن وزير العدل باعتباره يمثل إحدى الجهات المختصة

<sup>١٩٠</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٢٤٠.

<sup>١٩١</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٣٢.

بالتعاون القضائي الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة يلعب دوراً كبيراً في هذا المضمار، ويملك سلطة إرشادية في الموافقة أو رفض الموافقة على تسليم عديم الجنسية.

### المطلب الثاني: الأشخاص المستثنين من التسليم

الأصل جواز تسليم أي شخص إلجأ إلى إقليم دولة ما بعد ارتكابه جريمة على إقليم دولة أخرى لمحاكمته في هذه الدولة أو لتنفيذ العقوبة المقررة بها من قضائها عليه. حيث درجت التشريعات الجنائية الوطنية في مختلف الدول على النص على خضوع جميع الأشخاص المقيمين على إقليم الدولة إلى أحكام قانون العقوبات لتلك الدول ولاختصاصها القضائي، سواء أكان هؤلاء وطنيين يحملون جنسيتها أو مقيمين، وذلك تطبيقاً لمبدأ إقليمية القانون الجنائي.

وترد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات التي يمكن إرجاعها إلى صفة الشخص المطلوب تسليمه أو لعدم تحريك الدعوى الجنائية في مواجهتهم بسبب الحصانة. حيث أن الحصانة نظام دولي تقليدي يتم من خلاله تحصين أشخاص معينين - وهم رؤساء الدول والحكومات والوزراء والكادر الدبلوماسي الموجود في الدولة المضيضة - من المقاضاة أمام المحاكم الأجنبية.<sup>١٩٢</sup> ويقرر التشريع الوطني إعفاء هؤلاء من الخضوع للقضاء الجنائي عن الأفعال التي يرتكبونها، رغم توافر الصفة الجرمية لما يأتونه من الأفعال. بناءً على ما سبق، سأتناول هذين الموضوعين بشيء من التفصيل:

<sup>١٩٢</sup> للمزيد من التفاصيل، انظر: د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ١٩٩٣، ص ٤٧٧ - ٥١٤.

## الفرع الأول: الحصانة

### أولاً: مفهوم الحصانة

"يقصد بالحصانة إعفاء بعض الأشخاص أو الأموال من تطبيق القواعد العامة عليهم في المسائل القضائية والمالية".<sup>١٩٣</sup>

أما الحصانة بالمفهوم الجنائي، فتعني وجود عائق يحول دون تحريك الدعوى الجنائية ضد أحد الأفراد، وبالتبعية عدم إمكانية توجيه أي اتهام إليه وفقاً لأحكام القانون الجنائي الوطني. أما في المفهوم الدولي فيقصد بها الميزات التي تمنح لبعض الأشخاص بقصد إخراجهم من الاختصاص القضائي للدولة المضيفة كلياً أو جزئياً بحسب نوع وطبيعة الحصانات الممنوحة لكل منهم. ومن الواضح أن كلا من التعريفين يلتقيان في أنهما يمثلان حماية للشخص ذو الحصانة من مخاطبته بأحكام قانونية تجعل من فعل ارتكبه جريمة، إذا ما زالت عنه تلك الحصانة وهو ما يترتب انعدام صفة المجرم عن ذلك الشخص لتمنحه سبب من أسباب الإباحة فيما يصدر عنه من أفعال قد تمثل جرائم وفقاً للتشريع الجنائي الوطني، أو أن تقيد تحريك الدعوى تجاهه لإجراءات خاصة كما هو الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان.<sup>١٩٤</sup>

وتنص الاتفاقية النموذجية للتسليم في مادتها ٣/هـ على أنه "لا يجوز التسليم متى كان الشخص المطلوب يتمتع وفقاً لقانون طرفي التسليم بالحصانة من المقاضاة والعقاب لأي سبب كان." ولكن الحكم الذي تضمنته هذه الاتفاقية النموذجية لا يتمتع مثلما هو معروف بأكثر من قيمة استرشادية، ولا يكاد يجد له تطبيقاً في اتفاقيات التسليم سواء الثنائية أو الإقليمية، على الأقل من حيث عمومية رفضه للتسليم لكون الشخص المطلوب تسليمه يتمتع بأي حصانة من الحصانات المانعة من الملاحقة أو المانعة من العقاب.<sup>١٩٥</sup>

<sup>١٩٣</sup> د. إبراهيم النجار و د. احمد زكي يوسف، القاموس القانوني ١٩٩٩، ص ١٥٦.

<sup>١٩٤</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٢٦.

<sup>١٩٥</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٤٢.



وفي هذا السياق، ينص قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ في المادة (٢٥) بشأن التمتع بالحصانة على أنه "مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة ١ لا يسرى هذا القانون على الأشخاص المتمتعين بحصانة مقررّة بمقتضى الاتفاقيات الدولية أو القانون الدولي أو القانون الداخلي وذلك في إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة". يتضح من النص المشار إليه أن المشرع في دولة الإمارات لم يشذ عما هو مستقر في الممارسة الدولية بشأن استثناء فئات معينة من الأشخاص من الإجراءات التي قد تمس بطبيعتهم وظيفتهم أو بالصفة التي يحملونها كممثلين لدول ذات سيادة.

#### ثانياً: الفئات التي تتمتع بالحصانات

يقصد بالفئات التي تتمتع بالحصانات القانونية أو القضائية أو الدبلوماسية، مجموعة من الأفراد تتوافر فيهم شروط بحكم مناصبهم، أو وظائفهم تؤدي إلى الإعفاء من المقاضاة أو الملاحقة الجنائية التي يحددها قانون الإقليم الذي ارتكبت الجريمة في نطاقه.<sup>١٩٦</sup> وهذه الفئات تشمل رؤساء وملوك الدول الأجنبية، وأعضاء المجالس النيابية، والقوات العسكرية والأجنبية المرابطة على الإقليم، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ويضاف إليهم اللاجئ باعتبار أنه شخص يتمتع بحصانة دولية وسوف نعرض فيما يلي لهذه الفئات بشيء من التفصيل:

#### ١. موقف رؤساء وملوك الدول الأجنبية

رؤساء وملوك الدول الأجنبية يتمتعون داخل إقليم الدولة التي يتواجدون عليها بحصانات تسلب مبدأ الإقليمية فاعليته في مواجهتهم فلا يسألون عما يرتكبونه من جرائم على هذه الأقاليم، سواء كانت هذه الجرائم ذات صلة بوظيفتهم أو كانت غير ذلك.<sup>١٩٧</sup>

<sup>١٩٦</sup> المرجع السابق، ص ٢٢٧.

<sup>١٩٧</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٦٨.

كما نصت المادة الثالثة من المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين على أنه ليس من الجائز تسليم شخص متمتع بالحصانة من المحاكمة والعقاب بغض النظر عن سبب منح هذه الحصانة، ولقد تناولت غالبية الاتفاقيات الدولية هذا الاستثناء ضمن قواعدها وأحكامها مثل المادة (٢/٤) من الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين لعام ١٩٥٢.<sup>١٩٨</sup>

لذلك يعفى رؤساء الدول وملوكها من الخضوع لاختصاص القضاء الإقليمي الأجنبي وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي حصانة عامة تشمل كل فعل يصدر عنهم وتمتد إلى أفراد أسرهم وحاشيتهم وذلك أثناء وجودهم على إقليم أي دولة أخرى، وهذا الاستثناء من القواعد الثابتة في العرف الدولي، وسواء أكان هذا التواجد بصفة رسمية أم عند عبور إقليم الدول أو حتى لمجرد زيارة شخصية. وعلة ذلك أن هؤلاء يمثلون دولاً ذات سيادة فلا يخضعون لسيادة أي دولة أجنبية لما في ذلك من مساس بسيادة دولهم التي يمثلونها.<sup>١٩٩</sup>

ويترتب على ذلك أنه إذا ارتكب أحد رؤساء الدول جريمة خارج دولته، وتوجه إلى دولة أخرى، فإنه لا يجوز لتلك الأخيرة أن تقوم بتسليمه حتى ولو لم يحصل على حق اللجوء. وبطبيعة الحال، لا يجوز إرسال طلب تسليم إلى دولته لأنه من الصعب التصور الموافقة على هذا الطلب إلا في حالة حدوث انقلاب أو ثورة ولن يأخذ التسليم بعداً قانونياً بقدر ما سيأخذ بعداً سياسياً.<sup>٢٠٠</sup>

وفي السياق ذاته، يثور سؤال عن مدى جواز تسليم رؤساء وملوك الدول إلى دولة أخرى غير دولتهم بعد فقدانهم لصفتهم الرسمية، وهذا التساؤل طرح بالفعل بمناسبة قضية رئيس دولة تشيلي السابق بينوشيه. حيث تلتخص وقائع هذه القضية في أن إسبانيا طلبت من إنجلترا تسليم الجنرال أوجستو بينوشيه بموجب اتفاقية التسليم الثنائية التي تربط بين الدولتين، واستناداً أيضاً للاتفاقية الأوروبية للتسليم، وذلك عن عدد من الجرائم المنسوبة إليه ومن بينها جرائم

<sup>١٩٨</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ١٩٣.

<sup>١٩٩</sup> المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ١٥١.

<sup>٢٠٠</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٢٨.

قانون عام مثل القتل والتآمر والتعذيب. وقد أصدرت المحكمة العليا البريطانية في بداية الأمر في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ حكماً برفض طلب التسليم وعدم شرعية القبض على الجنرال بينوشيه على يد الشرطة البريطانية. وكان رفض التسليم مستنداً إلى الصفة الرسمية التي كانت تلازم بينوشيه وقت ارتكاب الجرائم المنسوبة إليه، بالإضافة إلى أن القانون الإنجليزي يحظر محاكمة رؤساء الدول السابقين أو الحاليين. لكن هذا الحكم لم يمنع مجلس اللوردات البريطاني - باعتباره أعلى هيئة قضائية في إنجلترا - من تشكيل لجنة مكونة من خمسة قضاة لنظر طلب التسليم مره أخرى. وقد أصدر مجلس اللوردات قراره في ٢٤ مارس ١٩٩٩ بمشروعية تسليم الجنرال بينوشيه إلى إسبانيا رافضاً اعتبار الحصانة التي كان يتمتع بها بينوشيه بصفته رئيساً سابقاً لدولة تشيلي مانعاً للتسليم. وقد اعتبر مجلس اللوردات في قراره أن قبول التسليم يستمد أساسه القانوني من طبيعة جريمة التعذيب المنسوبة إلى بينوشيه بحسبانها جريمة دولية.<sup>٢٠١</sup>

والحصانة لا تشكل مانع من تسليم المجرمين الدوليين المطلوب تسليمهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة جنائية خاصة أو مؤقتة على غرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. فقد اعتنقت المحاكم الجنائية الدولية مبدأ عدم إعفاء المتهم من المسؤولية الجنائية أو تخفيف العقاب عنه بسبب تمتعه بالصفة الرسمية وذلك بموجب المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمادة (٢٧) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهناك من التشريعات الداخلية التي تبنت ذات النهج سيما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على غرار ما ورد في المادة (١/٦) من قانون التسليم الكندي.<sup>٢٠٢</sup>

<sup>٢٠١</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٥.

<sup>٢٠٢</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، مرجع سابق K ص ١٩٦.

## ٢. موقف أعضاء المجالس النيابية

يتمتع أعضاء المجلس الوطني الإماراتي - على سبيل المثال - بحصانة ذات طبيعة مزدوجة مستمدة من النصوص الدستورية. فقد نصت المادة (٨١) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أنه "لا يؤاخذ أعضاء المجلس عما يبدونه من الأفكار والآراء في أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو لجانه". ويقصد بهذا المعنى الحصانة الموضوعية التي تتيح لعضو المجلس الوطني الأفعال التي يأتيها في حال مباشرته لأعماله البرلمانية. والوجه الثاني من هذه الحصانة يستمد من المادة (٨٢) من الدستور والتي نصت على أنه "لا يجوز أثناء انعقاد المجلس، وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ أية إجراءات جزائية ضد أي من أعضائه، إلا بإذن المجلس، وفي حالة اتخاذ مثل هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها". وهذا النص خاص بالناحية الإجرائية للحصانة التي تحظر مباشرة أي إجراء إلا في حالة التلبس بالجريمة دون إذن مسبق من المجلس. والحصانة الموضوعية مقرره فقط لعضو المجلس الوطني في مباشرته لوظيفته داخل المجلس. أما إذا ارتكب جريمة خارج المجلس فيفقد الحصانة الموضوعية ويستفيد فقط من الحصانة الإجرائية. ويعاب على هذا النص الخاص بالحصانة الإجرائية أنه قصر الحصانة على فترة انعقاد المجلس فقط. أما في حالة عدم الانعقاد فيتخذ الإجراء ضد العضو البرلماني على أن يخطر به المجلس فيما بعد.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الحصانة المقررة لهذه الفئة من الأشخاص حصانة داخلية، أي أنها مقصورة في إقليم دولتهم فقط وهي للمصلحة العامة ولضمان تأكيد استقلال إحدى السلطات الأساسية في الدولة، فهي ليست امتيازاً شخصياً لعضو البرلمان أو للسلطة التشريعية. وهي بذلك متصلة بالنظام العام ولا يجوز التنازل عنها. فإذا ما ارتكب عضو البرلمان جريمة خارج حدود دولته ولا تتصل بأعمال وظيفته فإنه في هذه الحالة يخضع للقضاء الوطني للدولة المرتكب الجرم فيها تطبيقاً لمبدأ الإقليمية، ما لم تنص إتفاقيات التسليم على غير ذلك.

ولم تكن الإتفاقيات الدولية بتنظيم مسألة الحصانات البرلمانية، باعتبارها ذات طبيعة إقليمية شرعت لأجلها، وبالتالي فلا يستفيد منها خارج نطاق الإقليم. وتأسيساً على ذلك، فإذا ارتكب عضو البرلمان جريمة خارج دولته، وعاد إليها فإنه يمكن النظر في تسليمه بصرف النظر عن عدم جواز تسليم الرعايا، وذلك على اعتبار أن هذه الحصانة لا تمتد خارج الإقليم مثل رؤساء الدول.<sup>٢٠٣</sup> وبذلك أرى أنه من المناسب القول هنا أن العضو البرلماني إذا ارتكب جريمة خارج بلاده فلا يستفيد من الحصانة البرلمانية لأنها حصانة لا تتعدى حدود المجلس البرلماني، بل إنه يحاكم طبقاً لقانون الدولة المرتكب فيها الجريمة، إلا إذا كان نظام تسليم المجرمين يخضع لإتفاقية أو معاهدة دولية، أو كان ذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

### ٣. موقف رجال القوات المسلحة المتواجدين على إقليم الدولة بإرادتها

قد تتواجد على إقليم الدولة مجموعة من القوات العسكرية بناءً على موافقة مسبقة منها، سواء كانت هذه القوات بهدف التدريبات العسكرية أو للقيام بالحماية الدفاعية. وقد يصدر من أحد أفرادها فعلاً يعتبر جريمة أثناء أدائه لعمله المكلف به. يتمتع أفراد هذه المجموعة بذات الحصانة التي يتمتع بها أعضاء البرلمان. حيث تقتصر الحماية هنا على الأفعال التي تدخل في دائرة عملهم وبمناسبتها، فإذا ما خرجت عن هذه الحدود اعتبرت جريمة تستوجب المساءلة أمام جهات القضاء الوطني للدولة المتواجدين على إقليمها. وفي حالة فرار الشخص المتهم، من حق الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها أن تطالب بتسليمه من الدولة التي فر إليها ويكون هذا الطلب له سند القانوني.<sup>٢٠٤</sup>

أما بالنسبة لتسليم أعضاء القوات المسلحة، فإن القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية قد نص في المادة ٩ البند ٤ على أن حالات رفض التسليم هي كالتالي:

<sup>٢٠٣</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

<sup>٢٠٤</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٣١.



"إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها تنحصر في الإخلال بالواجبات العسكرية." كما أن أغلب الإتفاقيات التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة تضمنت هذا الاستثناء، ومنها إتفاقيه الرياض التي نصت في المادة ٤١ / ب على أنه لا يجوز التسليم في الحالات الآتية: "إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها تنحصر في الإخلال بالواجبات العسكرية." ويلاحظ أن أغلب الإتفاقيات التي عقدتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تقتصر على حصانة رجال القوات المسلحة من التسليم في حالة الإخلال بالواجبات العسكرية.

#### ٤. موقف رجال السلك الدبلوماسي

تمثل الحصانات الدبلوماسية مانعاً من موانع التسليم، وذلك إعمالاً لنص المادة ١/٣١ من إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في ١٨ إبريل ١٩٦١ والتي تقضي بأن الممثل الدبلوماسي يتمتع بحصانة أمام القضاء الجنائي في الدولة المعتمد لديها، وهي حصانة تلازمه طيلة الفترة التي يمكث خلالها في إقليم هذه الدولة، بما في ذلك فترة العطلات وعن الجرائم التي يرتكبها خارج نطاق وظائفه، وذلك إذا لم يكن متمتعاً بجنسية الدولة المعتمد لديها، أو كان له فيها محل إقامته المعتاد، وذلك وفقاً للمادة (١/٣٨) من الاتفاقية.<sup>٢٠٥</sup>

ويشمل مفهوم رجال السلك الدبلوماسي أعضاء البعثات السياسية وأولادهم وأقاربهم وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء. وهذه الحصانة تشمل الموظفين فقط فيما يقع منهم من جرائم سواء كانت متصلة بعملهم أو غير ذلك. وجميع هذه الفئات تتمتع بالحصانة القضائية في الدولة الموفدين إليها طالما أنهم لا يحملون جنسيتها. كما أنه لا يجوز القبض عليهم أو تفتيشهم وفقاً لقواعد القانون الجنائي الوطني للدولة المتواجدين على إقليمها.<sup>٢٠٦</sup>

<sup>٢٠٥</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٢٤٩.

<sup>٢٠٦</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٣٢.



أما بالنسبة لرجال السلك القنصلي فهم يتمتعون بحصانة محدودة تقتصر على ما يرتكبونه من أفعال تدخل في نطاق أدائهم لوظيفتهم أو بسبب مباشرتهم لها.<sup>٢٠٧</sup> وترجع العلة في إضفاء مثل هذه الحصانات إلى إتاحة الفرصة لممثل الدولة الأجنبية أن يباشر وظيفته بحرية كاملة ودون قيود إقليمية دون أي تأثير أو تدخل أو تهديد يحد من هذه الحماية والاستقلالية.<sup>٢٠٨</sup> وإذا جاوز سلوك الممثل الدبلوماسي الحدود المسموح بها جاز للدولة طرده من إقليمها.<sup>٢٠٩</sup> وفي هذا السياق، نصت المادة ٣ الفقرة أ من الاتفاقية النموذجية لتسليم المجرمين على أنه "لا يجوز التسليم متى كان الشخص المطلوب يتمتع وفقاً لقانون طرفي التسليم بالحصانة من المقاضاة والعقاب لأي سبب كان." ولا شك أن هذا النص لم يقتصر فقط على نوع محدد من الحصانات بل أطلقها كلية، بحيث يمكن إعمالها على جميع هذه الحالات دون تغيير في الوصف.<sup>٢١٠</sup>

والراجع بطبيعة الحال أن حظر التسليم ينصرف إلى طلب التسليم المقدم من دولة الغير وذلك وحده هو ما يتنافى مع العلة من الحصانة الدبلوماسية، وبالتالي ليس هناك ثمة ما يحول دون تسليم الدبلوماسي إلى دولته متى كان طلب التسليم مستوفياً للشروط المقررة. ويعزز من ذلك أن من حق الدولة التي أوفدت الدبلوماسي أن تسحب منه الحصانة التي يتمتع بها متى تم ذلك صراحة، وهو ما تنص عليه المادة ٣٧/٣ من إتفاقيه فيينا للعلاقات الدبلوماسية. فإذا كان من حق الدولة الموفدة أن ترفع عن الشخص صفته كممثل دبلوماسي لها، فإن لها أن تطالب بتسليمه.<sup>٢١١</sup>

<sup>٢٠٧</sup> المرجع السابق، ص ٢٣٣.

<sup>٢٠٨</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٢٥٠.

<sup>٢٠٩</sup> الدكتور محمود سامي جنيته، القانون الدولي العام ١٩٣٨، ص ٣٦٣.

<sup>٢١٠</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٧٠.

<sup>٢١١</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

## ٥. مدى جواز تسليم اللاجئ ومبررات عدم تسليمه

يمكن أن نعرف اللاجئ بأنه شخص غادر بلده الأصلي خوفاً من الإضطهاد بسبب اعتقاده السياسي، أو انتمائه العرقي أو دينه. ويمكن التفرقة بين نوعين ممن تنطبق عليهم صفة اللاجئ. وتمثل الحالة الأولى حالات التدفق الجماعي للاجئين، وهي الحالة التي تأخذ شكل خروج جماعات تقدر بالمئات من الأفراد الذين ينتمون إلى جنسية واحدة هرباً من الاضطهاد الديني أو العنصري، بسبب كوارث قد حلت بالدولة التي يخرجون منها. وهذه الحالة لا تمثل مشكلة لإجراء تسليم المجرمين، إذ أن الدول التي يفر منها اللاجئين بهذه الصورة لا تسعى إلى استردادهم. أما الحالة الثانية التي ترتبط بإجراء التسليم، فهي تلك التي تمثل حالات اللجوء الفردية التي تنشأ عن هروب فرد أو مجموعة من الأفراد خارج الدول التي قد يحتمل أن يتعرضوا فيها للاضطهاد أو التعذيب<sup>٢١٢</sup>

و مبدأ حظر تسليم اللاجئين يمكن إعتباره بمثابة عرف مستقر ومستوحى من مبدأ حق اللجوء السياسي. وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ في اتفاقية جنيف للاجئين لسنة ١٩٥١، في نص المادة ١/٣٣ منها والتي تقضى بآلا تعتمد الدول إلى طرد أو إبعاد اللاجئين إلى أقاليم دول تكون حياتهم أو حريتهم مهددة فيها لاعتبارات تتعلق بالعرق، الدين، الرأي السياسي أو الانتماء لجماعة، و إن كان من الصعب قياس الطرد أو الرد على التسليم<sup>٢١٣</sup>.

وقد نص دستور دولة الإمارات في المادة ٣٨ على أن "تسليم اللاجئين السياسيين محظور". ويعتبر تحديد صفة الفعل سواء كان سياسياً أو عادياً أمراً له أهمية كبيرة، إذ يترتب على اعتبار الفعل سياسياً حظر تسليمه، بينما يؤدي غياب هذه الصفة إلى جواز التسليم. فالمشروع الإماراتي قصر استثناء تسليم اللاجئ السياسي دون غيره من

<sup>٢١٢</sup> المرجع السابق، ص ٢٤١.

<sup>٢١٣</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٣٣.

اللاجئين الفارين من الحروب الأهلية أو الاضطهاد أو غيرها من أسباب اللجوء، وهذا مما يعيب النص حيث كان من الأولى بالمشرع الدستوري أن يحظر تسليم اللاجئين بصفة عامة دون تخصيص.

وقد يبرر عدم تسليم اللاجئين كما يقول بعض الشراح بأن الشفقة باللاجئ المكروه تدعو إلى عدم إجابة طلب تسليم شخص دخل إقليم الدولة كرهاً كأن يكون دخوله نتيجة أمر بالإبعاد من دولة أخرى. وترى غالبية الشراح أن في إمكان الدولة أن تسلم اللاجئين المكروه كما أن في إمكانها أن تبعده. ويؤيد هذا الرأي أن معاهدات التسليم تنص عادة على "تسليم الأشخاص الذين يوجدون بالإقليم"، ولا تميز هذه المعاهدات بين الأشخاص الذين يوجدون بمحض اختيارهم والأشخاص الذين يوجدون عليها كرهاً.<sup>٢١٤</sup> وفي سياق الاعتراف بذلك الحق، نصت المادة (١٤) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ على أن:

١. لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.
٢. لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

هذا النص جعل من الهروب من الاضطهاد سبباً للجوء. كما أشارت المادة في الفقرة الثانية إلى أنه لا يمكن الاحتجاج بحق اللجوء في حال كانت الجرائم المرتكبة من اللاجئين غير سياسية. ومن الواضح أن هذا النص أراد وضع إطار عام لجواز منح حق الملجأ في حالات الاضطهاد، مع عدم الإخلال بحق الدول في ملاحقة المجرمين غير المتهمين بجرائم غير سياسية، وهذا النص يحتاج إلى قيام الدول بسن التشريعات التي تتلاءم مع روحه بحيث تحدد قواعد منح

---

<sup>٢١٤</sup> الدكتور محمود سامي جنيته، القانون الدولي العام. مرجع سابق، ص ٣٢٩.

اللجوء وتحدد الحالات التي ينشأ فيها للدول حقاً في الملاحقة الجنائية بحيث تكون هذه القواعد معترف بها دولياً ويجوز تطبيقها بما يحقق التوازن.<sup>٢١٥</sup>

وبالرغم من كون حق اللجوء من الحقوق السيادية الخالصة التي تستقل الدول بمنحها، فإن هذا الحق في السلطة أدى إلى تزايد رغبة الممارين لطلب حق اللجوء استناداً إلى مبررات غير سياسية على الإطلاق. وحينما تبادر الدولة بمنحهم هذا الحق، فإنها تريد أن تضمن لهم أكبر قدر من الحماية حتى لا يتعرض الشخص طالب اللجوء لأي نوع من أنواع الاضطهاد. وإزاء ذلك، زادت حالات اللجوء، وهو ما يترتب عليه زيادة في الجريمة يفرض ضرورة إيجاد صيغة متوازنة بين حق الدولة في منح اللجوء وحق الدولة الطالبة، بالإضافة إلى حق المجتمع الدولي بأسره في تعقب المتهم. لعل ذلك هو ما حرصت عليه المادة ٢/٣٣ من اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١ التي نصت على أنه "لا يحق للاجئ التذرع بهذه الأحكام إذا ما توافرت بحقه أسباب وجيهة تؤدي إلى اعتباره خطراً على أمن البلد الموجود فيه".<sup>٢١٦</sup>

ولذلك فإن الدول تتردد كثيراً في منح حق اللجوء، وتربطه دائماً بالعلاقات الدولية مع الدولة التي يحمل الطالب حق اللجوء جنسيتها. ومثال ذلك عندما رفضت العديد من الدول الأوروبية منح حق اللجوء للزعيم الكردي عبد الله أوجلان الذي أكد أن وجوده في واحدة من الدول الأوروبية سيضمن إحياء القضية الكردية إذا لم يتم تسليمه. حيث رفضت إيطاليا تسليمه إلى تركيا لكون الجريمة المطلوب التسليم من أجلها عقوبتها الإعدام، وهو ما يخالف الدستور والتشريع الإيجرائي الإيطالي، ولم يكن سبب الرفض مبنياً على كون ما ارتكبه أوجلان يعتبر جريمة سياسية.<sup>٢١٧</sup>

<sup>٢١٥</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٤٣.

<sup>٢١٦</sup> فريدة شبرى، تحديد نظام تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٦٦.

<sup>٢١٧</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، مرجع سابق ص ٢٤٣.

يقصد بالقاصر أو الحدث بصفة عامة هو من لم يتجاوز السن القانوني الذي تحدده التشريعات الوطنية. إذ لا يستطيع القيام بمفرده بالتصرفات اللازمة لمباشرة حقوقه المدنية.<sup>٢١٨</sup> وطبقاً لقانون الأحداث الجانحين والمشردين الإماراتي رقم ٩ لسنة ١٩٧٦، وما قرره المادة ١ من القانون، "يعد حدثاً في تطبيق أحكام هذا القانون من لم يجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكابه الفعل محل المساءلة أو وجوده في إحدى حالات التشرد."

ويندر أن تنطبق الإتفاقيات الدولية في مجال التسليم لحكم تسليم الأحداث. ومن الأمثلة النادرة لذلك الإتفاقية الفرنسية البلجيكية التي تحظر تسليم الأحداث الذين يقل عمرهم عن ستة عشر عاماً.<sup>٢١٩</sup> كما تجدر الإشارة إلى أنه في مجال حظر تسليم الأحداث تضيف بعض الدول فئات أخرى من الأشخاص يجمعهم بالأحداث صفة عدم القدرة للدفاع عن أنفسهم، أو صفة القصر وعدم الإدراك والتمييز مثل المرضى عقلياً، أو من كانت ظروفهم الصحية تحول دون إجراء التسليم، ومن ذلك القانون الفنلندي والسويسري.<sup>٢٢٠</sup>

ويلاحظ أن القانون الاتحادي لدولة الإمارات رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية لم يتطرق للوضع الخاص بالأحداث، أو بالنسبة لبعض الفئات الأخرى كالقصر وعدم التمييز، ويعد ذلك قصور تشريعي يجب تداركه، وذلك لأنه ينبغي مواكبة التطور القانوني - بشكل عام - والعمل على حماية الأطفال القصر وغير المميزين، وذلك لأن الدستور كفل حمايتهم على الصعيد الداخلي في الدولة.

<sup>٢١٨</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧١.

<sup>٢١٩</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٢٥١.

<sup>٢٢٠</sup> فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧١.



### المبحث الثالث: شرط الاختصاص

إنَّ شرط الاختصاص ضروري في نظام التسليم، إذ لا يمكن تصوّر التسليم دون أن تكون هناك ولاية للدولة طالبة التسليم للنظر في الجريمة، وإذا جرى التسليم دون هذا الشرط فإنه يقع باطلاً كونه يفقد الغاية منه. وقد عرف الاختصاص في الوقت الحاضر توسعاً إذ أصبح لا يقوم على مبدأ الإقليمية فحسب، بل امتد إلى الأخذ بالمبدأ الشخصي والعيني، وحتى الاختصاص الشامل في بعض الجرائم مما أدى إلى ظهور تنازع في الاختصاصات لقضائية للدول ويظهر أثر هذا التنازع في نطاق تسليم المجرمين. وهذا ما سوف أتطرق إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: الجريمة من اختصاص الدولة طالبة التسليم

الدولة الطالبة يقصد بها تلك الدولة التي ينشأ لها الحق في طلب التسليم لنشوء حق بالاختصاص القضائي في إقامة الدعوى أو تنفيذ العقوبة، استناداً إلى أحد المبادئ الحاكمة للاختصاص، والتي يعد من أبرزها مبدأ الإقليمية. فعند وقوع الجريمة أو جزء منها على إقليم الدولة الطالبة تصبح محاكمها مختصة بغض النظر عن وقوعها على الإقليم الأرضي أو الجوي أو البحري. فالعبرة هنا بسيادة الدولة ولا عبء الجنسية الجاني ولا المجني عليه، فالمعول عليه هو ارتكاب الجاني لفعله الإجرامي سبب طلب التسليم في إقليم الدولة الطالبة.<sup>٢٢١</sup>

ولقد سبقت الإشارة لمبدأ الإقليمية ومبدأ الشخصية في معرض الحديث عن الشروط الواجب توافرها في الجريمة الواجب معها التسليم والنصوص التي تناولتها في التشريع الإماراتي. لكن هناك علاقة بين مبدأ الشخصية والتسليم يجب التنويه لها، وهي تغطيته للنقد الموجه إلى مبدأ عدم جواز تسليم الرعايا الوطنيين لدولة أجنبية حيث يمنع كثيراً من الجناة من الهروب من العقاب خاصة بعد ارتكاب جرائمهم بالخارج. وبني بعض الفقهاء تبريرهم لهذا المبدأ على أساس حيلة قانونية مؤداها أن كل مواطن أينما وجد بالخارج فإنه يحمل جزءاً من إقليم دولته معه. فإذا وقع على

<sup>٢٢١</sup> الدكتور السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ١٦٢.



هذا المواطن أي اعتداء يعد كما لو وقع على إقليم دولته الأصلية وبالتالي وجب تطبيق قانونها.<sup>٢٢٢</sup> فإذا نشأ هذا الحق للدولة الطالبة فإنها تبادر بتقديم طلب التسليم بعد استيفاءه تماماً معضدة إياه بالأدلة والوثائق التي تثبت حقها في التسليم. ومن الضروري ألا ينشأ تعارض بين حق الدولة في طلب التسليم وقواعد الاختصاص للدولة المطالبة.<sup>٢٢٣</sup> ومثال ذلك أن يكون الشخص المطلوب تسليمه لاجئ سياسي أو حامل لجنسية الدولة المطالبة وكانت هي من الدول التي تحظر تسليم رعاياها وتسلم اللاجئين السياسيين، هذا بالإضافة للحالات الأخرى التي يستثنى فيها التسليم كاستثناء التسليم في الجرائم السياسية والجرائم الاقتصادية.

### المطلب الثاني: اختصاص الدولة الطالبة للتسليم والمطلوب منها ذلك

التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية تكاد تجمع على حظر التسليم إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم مشمولة بالاختصاص الإقليمي للدولة المطلوب منها التسليم لتعارض ذلك مع مقتضيات السيادة الوطنية لهذه الدولة. حيث يكون لها الحق بلا منازع في ملاحقة الجرائم التي تقع على إقليمها ومحكمة فاعليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيام هذه الدولة بتسليم المتهم بارتكاب جريمة في إقليمها إلى دولة أخرى ينطوي على حرمان هذا الشخص المطلوب تسليمه من حقه في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.<sup>٢٢٤</sup>

يحق للدولة المطلوب إليها التسليم في هذه الحالة رفض طلب التسليم وأن تمارس الاختصاص المعقود لقضائها الجزائي ضد الجريمة موضوع التسليم.<sup>٢٢٥</sup> وهذا ما ذهبت إليه إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، والتي نصت في مادتها (٤١) على أنه لا يجوز فيها التسليم "إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت في إقليم الطرف

<sup>٢٢٢</sup> إيهاب محمد يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. مرجع سابق، ص ١٢١.

<sup>٢٢٣</sup> الدكتور عبد الفتاح محمد سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٢٤٨.

<sup>٢٢٤</sup> د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٢٥٢.

<sup>٢٢٥</sup> الدكتور محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين. مرجع سابق، ص ٨٦.

المتعاقد المطلوب إليه التسليم، إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الطرف المتعاقد طالب التسليم وكانت قوانينه تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم".

يستفاد من المادة السابقة أنه من أسباب رفض التسليم أن تكون الجريمة موضوع التسليم قد ارتكبت في إقليم الدولة المطلوب إليها التسليم، وذلك لانعقاد الاختصاص الإقليمي لهذه الدولة. ولكن في حال أن الدولة الطالبة قد انعقد لها الاختصاص العيني، بمعنى أنها قد تضررت مصالحها من هذه الجريمة، فيجوز التسليم بمعنى تقديم الاختصاص العيني للدولة الطالبة على الاختصاص الإقليمي للدولة المطلوب منها التسليم.

وقد نصت المادة (٢٠) من قانون العقوبات الاتحادي رقم (٣) الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ على سريان قانون العقوبات على فئة من الجرائم بالرغم من أنها واقعة خارج نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة. حيث نصت تلك المادة على أنه "يسرى هذا القانون على كل من ارتكب فعلاً خارج الدولة يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من الجرائم الآتية:

١. جريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو ضد نظامها الدستوري أو سنداها المالية المأذون بإصدارها قانوناً أو طابعها أو جريمة تزوير أو تقليد محرراتها أو أختامها الرسمية.

٢. جريمة تزوير أو تقليد أو تزيف عملة الدولة أو ترويجها أو حيازتها بقصد ترويجها سواء تمت تلك الأفعال داخل الدولة أو خارجها.

٣. جريمة تزوير أو تقليد أو تزيف عملة ورقية أو مسكوكات معدنية متداولة قانوناً في الدولة أو ترويج تلك العملات أو المسكوكات فيها أو حيازتها بقصد ترويجها.

حيث تمتد إليها ولاية القضاء الوطني بناءً على الاختصاص العيني لأنها تمثل تهديداً لأمن الدولة ولاستقرار

مركزها المالي.

أما إذا كان الشخص المطلوب تسليمه متهم بجريمة في الدولة المطالبة تختلف عن تلك التي طلب من أجلها التسليم في الدولة المطلوب منها، فإن القضاء الوطني لا يكون مختصاً. ومن هنا إذا كانت الدولة المطلوب إليها التسليم والتي يوجد الشخص المطلوب في أراضيها فإنها تمنح الأولوية لقضائها المختص لنظر التهم الموجهة للشخص المطلوب ومن بعدها تنظر في قبول طلب التسليم.<sup>٢٢٦</sup> فقد نصت إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي في المادة (٤٩) على أنه "إذا كان ثمة إتهام موجه إلى الشخص المطلوب تسليمه أو كان محكوماً عليه لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم عن جريمة خلاف تلك التي طلب من أجلها التسليم وجب على هذا الطرف المتعاقد رغم ذلك أن يفصل في طلب التسليم، وأن يخبر الطرف المتعاقد الطالب بقراره فيه وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذه الإتفاقية. وفي حالة القبول يؤجل تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم وإذا كان محكوماً حتى يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها. ويتبع في هذه الحالة المادة (٤٨) المشار إليها". ولا تحول أحكام هذه المادة دون إمكان إرسال الشخص المطلوب مؤقتاً للمثول أمام الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب على أن يتعهد صراحة بإعادته بمجرد أن تصدر الهيئات القضائية لديه قرارها في شأنه.

يتبين لنا من المادة السابقة بأن الدولة المطلوب إليها التسليم يجب عليها أن تفصل في طلب التسليم بالرغم من أن الشخص المطلوب تسليمه ما زال ماثلاً أمام قضائها أو لم يمه مدة تنفيذ عقوبته. وفي حالة قبول تسليمه لا يسلم إلا بعد انتهاء المحاكمة أو انتهاء مدة تنفيذ العقوبة، ولكن قد يؤدي ذلك إلى انقضاء الدعوى العمومية في الدولة طالبة التسليم أو إلى ضعف أدلة الإثبات مثل وفاة أحد الشهود. لذلك، أعطت هذه المادة إمكانيه للتسليم المؤقت للمطلوب تسليمه للدولة الطالبة ومثوله أمام قضائها بشرط أن تتعهد بإعادته بعد صدور الحكم بشأن ما نسب له.

<sup>٢٢٦</sup> المرجع السابق، ص ١٠٧.

## المطلب الثالث: تعدد الاختصاص

قد يرد إلى الدولة المطلوب منها التسليم عدة طلبات من أكثر من دولة باسم الشخص المطلوب تسليمه، وذلك لارتكابه جريمة معينة في كل دولة من هذه الدول وقد تكون دولته من ضمن الدول التي طالبت بتسليمه. السؤال الذي يثار هنا هو إلى أي دولة يجب أن يسلم وما الأساس الذي بموجبه تفضل الدولة المطلوب منها التسليم تسليمه إلى دولة دون أخرى؟

من خلال نصوص المعاهدات وقوانين التسليم نجد أن هناك حالتين يمكن مواجهتهما، وهما:

١- حالة تعدد الطلبات على نفس الشخص وبخصوص نفس الجريمة. تكون الأولوية في التسليم للدولة التي

ارتكبت الجريمة على إقليمها. فإذا ارتكبت الجريمة في الدولتين، فينظر إلى خطورة الجريمة والتي تتمثل في إضرارها بمصالح الدولة أكثر من الدولة الأخرى، فإن تساوى الضرر تكون الأولوية لمن قدم الطلب أولاً.

٢- أما في حالة تعدد الطلبات على نفس الشخص وتعدد الجرائم المرتكبة من قبل نفس الشخص، هنا

يكون الأمر مختلفاً حيث ينظر أولاً إلى خطورة الجريمة التي أضرت بمصالح الدولة بشكل أكبر، وفي حالة

التساوي في الضرر يؤخذ بمكان ارتكاب الجريمة. فإذا ارتكبت الجريمة على أكثر من إقليم تعطى الأولوية

لدولة جنسية الجاني ثم بعد ذلك لتاريخ الطلب أو حسب ما تراه الدولة.<sup>٢٢٧</sup>

وقد نص في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي سبقت الإشارة إليها في المادة (٤٦) بشأن تعدد طلبات

التسليم على أنه "إذا تعددت طلبات التسليم من أطراف متعاقدة مختلفة عن جريمة واحدة فتكون الأولوية في التسليم

للطرف المتعاقد الذي أضرت الجريمة بمصالحه ثم للطرف المتعاقد الذي ارتكبت الجريمة في إقليمه، ثم للطرف المتعاقد

الذي ينتمي إليه الشخص المطلوب تسليمه بجنسيته عند ارتكاب الجريمة".

<sup>٢٢٧</sup> الدكتور عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. مرجع سابق، ص ٤٠٤-٤٠٣.

فإذا اتحدت الظروف يفضل الطرف المتعاقد الأسبق في طلب التسليم. أما إذا كانت طلبات التسليم عن جرائم متعددة فيكون الترجيح بينها حسب ظروف الجريمة وخطورتها والمكان الذي ارتكبت فيه. ولا تحول هذه المادة دون حق الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم في الفصل في الطلبات المقدمة إليه من مختلف الأطراف المتعاقدة بمطلق حريته مراعيًا في ذلك جميع الظروف.

يتبين لنا من المادة السابقة أنها ميزت بين حالتين، تتمثل الحالة الأولى في كون طلبات التسليم جميعها متعلقة بجريمة واحدة. هنا تكون الأولوية والمفاضلة للدولة التي تضررت مصالحها جراء هذه الجريمة ثم للدولة التي ارتكبت الجريمة على إقليمها (الاختصاص الإقليمي)، أو أخيراً للدولة التي ينتمي إليها الشخص المطلوب تسليمه بجنسيته عند ارتكاب الجريمة، وفي حالة تساوى الضرر تكون الأولوية للدولة التي قدمت الطلب أولاً.

أما الحالة الثانية فتتمثل في كون طلبات التسليم تتعلق بجرائم متعددة فتكون بحسب ظروف الجريمة و خطورتها والمكان الذي ارتكبت فيه. فالمادة السابقة لا تقف عائقاً بين الدولة المطلوب منها التسليم وبين سلطتها التقديرية في ترجيح الموافقة على طلب دولة دون أخرى، مع مراعاة الاعتبارات السابق ذكرها.

## الفصل الثالث

### مبدأ تسليم المجرمين في القانون الإماراتي

تمهيد وتقسيم:

العلاقة بين القانون وبين التطور بشتى أنواعه يجب أن تكون علاقة طردية، لأن تطور الدولة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية يجب أن يواكبه تطور في تشريعاتها القانونية حتى يمكنها أن تحقق الفعالية في مكافحة الجريمة. فالجريمة لا تعترف بالحدود الجغرافية نظراً لتطور وسائل المواصلات والاتصال، ودولة الإمارات العربية المتحدة حققت في السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية في الاقتصاد والسياحة، فجذبت إليها رؤوس الأموال والسياح من شتى بقاع العالم. سيتم في هذا الفصل بيان الأساس القانوني الذي يحكم تطبيق مبدأ تسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستثناءات التي ترد عليه، ومقارنة كل ذلك بما هو مستقر عليه في الممارسة الدولية، والثغرات التي قد يكون المشرع غفل عنها عند تنظيمه لهذه المسألة. لذا، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: سيتناول المبحث الأول الأساس القانوني لتسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما المبحث الثاني فسوف يتعرض للاستثناءات التي ترد على مبدأ تسليم المجرمين.



## المبحث الأول

### الأساس القانوني لتسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة

نصت المادة ٢ من القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، وبشرط المعاملة بالمثل، تتبادل الجهات القضائية في الدولة مع الجهات القضائية الأجنبية التعاون القضائي في المسائل الجنائية طبقاً لأحكام هذا القانون". يتضح من هذه المادة أن مصادر التسليم - وفقاً للنظام المتبع في دولة الإمارات العربية المتحدة - تتمثل تحديداً في المعاهدات الدولية، وشرط المعاملة بالمثل، والقانون الاتحادي رقم ٣٩/٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. وهذا ترتيب هرمي بمعنى أن المعاهدات تمثل المصدر الأول وقمة الهرم ولا يصار إلى المصدر الثاني "المعاملة بالمثل" إلا في حال عدم وجود معاهدة وكذلك الأمر بالنسبة "لقانون التعاون الدولي"، فهو يعتبر المصدر الأخير الذي لا يلجأ إليه إلا في حال إنعدام المصدر الأول و الثاني.

ويثور السؤال هنا: هل يعتبر العرف الدولي أحد مصادر التسليم بالرغم من أن المادة (٢) من قانون التعاون القضائي لم ترد على ذكره؟ من الثابت أن العرف هو المصدر الثاني من مصادر القانون الدولي العام والصفة الإلزامية للعرف هي أكثر إتساعاً من الصفة الإلزامية للمعاهدات والقانون الوطني، بمعنى أن المعاهدة يقتصر إلزامها على طرفيها بعكس العرف الذي يمتد إلزامه لجميع أفراد العائلة الدولية. كما أن المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية تعتمد على العرف في صياغته نصوصها. ولكن بالرغم من ذلك، من الصعوبة بمكان إيجاد تطبيقات مباشرة للإعتماد على العرف الدولي في مجالات التسليم، ويعود السبب في ذلك إلى إفتقار الدول للقناعة الدولية في أن المنظمات الدولية - وهي الجهة

المنوط بها في المرحلة المعاصرة صياغة العرف - عند صياغتها لقرارتها تستهدف المصلحة الدولية دون أن تغلب المصالح السياسية لبعض الدول.<sup>٢٢٨</sup>

### المطلب الأول: النصوص القانونية: الإتفاقيات الدولية والنصوص الداخلية

استقرت الأحكام القضائية في الدولة على أن المعاهدات الدولية النافذة التي تكون الدولة طرفاً فيه هي الواجبة التطبيق عند النظر في توافر شروط طلب التسليم ، ولا يصار للقانون الداخلي المتمثل في قانون التعاون القضائي الدولي إلا في حال عدم وجود معاهدة .

وتطبيقاً لذلك، قضت محكمة استئناف دبي بأنه "لما كان ما تقدم وكان المطلوب تسليمه قد ارتكب جرائم الاحتيال والتهديد في إقليم الجمهورية الألمانية الاتحادية وهي الجهة طالبة التسليم ومعاقب عليها بمقتضى نص المادة ٢٥٥ و ٢٦٣ من قانون العقوبات في الدولة الطالبة بعقوبة مقيدة للحرية وهي السجن لمدة خمس سنوات كما أنها معاقب عليها بمقتضى قانون الدولة المطلوب منها التسليم - دولة الإمارات - بمقتضى نص المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات الاتحادي بعقوبة مقيدة للحرية هي الحبس وحده الأقصى ثلاث سنوات، وكانت المادة ٧ من القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية قد نصت على شروط التسليم وهي:

- ١ - أن تكون الجريمة المطلوب التسليم من أجلها معاقباً عليها في قانون الدولة الطالبة بعقوبة مقيدة للحرية لمدة سنة على الأقل، أو بأية عقوبة أخرى أشد.
- ٢ - أن يشكل الفعل المطلوب التسليم من أجله، إذا ارتكب في إقليم الدولة، جريمة معاقباً عليها بعقوبة مقيدة للحرية لمدة سنة على الأقل، أو بأية عقوبة أخرى أشد.

<sup>٢٢٨</sup> راجع الدكتور عبدالفتاح محمد سراج ، النظرية العامة لتسليم المجرمين ، مرجع سابق ص ١٤٢-١٤٣

٣- إذا تعلق طلب التسليم بتنفيذ عقوبة مقيدة للحرية مقضي بها في إحدى الجرائم المطلوب من أجلها

التسليم فيجب لكي يتم التسليم ألا تقل مدة العقوبة المتبقية دون تنفيذ عن ستة أشهر.

٤- لا يؤثر في تحديد ما إذا كان الفعل المطلوب من أجله التسليم يشكل جريمة معاقباً عليها في قوانين

الدولتين أن تكون الجريمة مدرجة تحت مسمى أو وصف مختلف وأن تختلف أركانها فيهما.

وتأسيساً على ما سلف ذكره وبيانه وكانت شروط التسليم سالفة الذكر قد تحققت في الطلب المعروض ومن ثم تقضي

المحكمة بإمكانية تسليم المدعو ..... إلى السلطات المختصة بالجمهورية الألمانية الاتحادية.<sup>٢٢٩</sup>

ويثار في هذا الموضوع مسألة التنازع بين أحكام المعاهدة بعد صيرورتها نافذة وبين أحكام التشريع الداخلي

للدولة. وحل هذه المسألة يكون بوجود نص دستوري صريح يقضى بتغليب المعاهدة على التشريع الداخلي أو العكس.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة اكتفى بتوضيح الجانب الإجرائي

للمعاهدة فقط، دون أن يتطرق لمسألة التعارض تلك. فقد نصت المادة (٤٧/ ٤) من الدستور على أن المجلس

الأعلى للاتحاد يتولى "التصديق على المعاهدات والإتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم". كما تحدد المادة

(٤/٥٤) الاختصاصات التي يباشرها رئيس الاتحاد، ومن ضمنها توقيع "القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي

يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها".<sup>٢٣٠</sup>

ومع أن الدستور في دولة الإمارات العربية المتحدة لم ينص صراحة على سمو المعاهدات على القانون

الداخلي، إلا أنه من الراجح وفقاً لتطبيقات المحاكم أن المعاهدات تسمو على التشريعات الداخلية. وهذا ما أكدته

أحكام المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز في دبي.

<sup>٢٢٩</sup> محكمة استئناف دبي - القضية رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٦، تسليم المجرمين، جلسة ٢٣ سبتمبر لسنة ٢٠٠٧.

<sup>٢٣٠</sup> راجع دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

ففي الطعن رقم (٦ لسنة ٢٠١١ جزائي) أكدت المحكمة الاتحادية العليا أن "تسليم المجرمين مصادره الإتفاقية الدولية ثم يليها المصادر القاعدية، وأن وجود إتفاق ثنائي بين دولتين له الأولوية والأسبقية في التطبيق على قوانين التسليم الوطنية بالقدر الذي يتناوله الإتفاق ولو تعارض مع القانون الوطني".

وفي الطعن رقم (٢٠١٠/١١٧ جزائي) الصادر من المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٠، قضت المحكمة بأنه "إذا وجد نص دولي إتفاقي مصادق عليه من الدولة وقانون داخلي ينظم موضوعاً واحداً، فإن المعول عليه في التطبيق هو النص الدولي الإتفاقي، ولا يصار إلى النص الداخلي إلا في الأمور التي لم ينظمها النص الدولي أو أحالها إلى النص الداخلي".

وفي الطعن رقم (٢٠٠٦ / ٣٩) الصادر من المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٦ قضت المحكمة بأن "للمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تنضم إليها الدولة وجوب تطبيق أحكامها دون أحكام القانون الوطني فلا يرجع إليه إلا فيما لم يرد فيه نص في المعاهدة". بالإضافة إلى ذلك، ورد في الطعن رقم (٢٨٧ / ٢٠٠٣) الصادر من محكمة التمييز بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٣ أن "أحكام المعاهدات أو الإتفاقيات المصدق عليها واجبة التطبيق في شأن تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية والمحكمين". كما ورد في الطعن رقم (١٧٥/٢٠٠٥) الصادر من محكمة التمييز بدبي بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٥ أن "أحكام المعاهدات والإتفاقيات الدولية المصدق عليها من الدولة واجبة التطبيق في شأن تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية ولو لم تتوافر شروط الفصل الرابع من قانون الإجراءات المدنية".

فقد تناولت المواد (٢٣٥ - ٢٣٧) الشروط المقررة الواجب توافرها لجواز تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من بلد أجنبي في دولة الإمارات ومنها:

- ١- أن تكون محاكم الدولة غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بما طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

- ٢- أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأجنبي قد كلفوا بالحضور، ومثلوا تمثيلاً صحيحاً.
- ٣- أن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضي طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته.
- ٤- أنه لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محكمة بالدولة ولا يتضمن ما يخالف الآداب أو النظام العام فيها.
- ٥- أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي يسرى عليها حكم الشرط السابق ويجب أن يكون حكم المحكمين صادراً في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الدولة وقابلاً للتنفيذ في البلد الذي صدر فيه.
- ٦- بالنسبة للمحررات الموثقة ومحاضر الصلح التي تصدق عليها المحاكم في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها في الدولة بذات الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ مثيلاتها الصادرة في الدولة.
- ٧- ولا يجوز الأمر بالتنفيذ بالنسبة للمحررات السابقة إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لقابلية المحرر أو المحضر للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذي تم توثيقه أو التصديق عليه فيه، ومن خلوه مما يخالف الآداب والنظام العام في الدولة.
- وقد نصت المادة (٢٣٨) من القانون السابق على أنه "لا تخل القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة بأحكام المعاهدات بين الدولة وبين غيرها من الدول في هذا الشأن".
- ومن خلال ما تم عرضه من أحكام مختلفة، يمكننا القول إنه في التطبيقات القضائية للمحاكم تقدم المعاهدات الدولية النافذة على التشريع الوطني عند وجود تعارض بينهما.



## الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بمعظم دول العالم بالعديد من الإتفاقيات والمعاهدات التي تنظم المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتتنوع هذه الإتفاقيات والمعاهدات الدولية من حيث أطرافها، فقد تكون الإتفاقية جماعية وقد تكون ثنائية. أما الاتفاقيات الجماعية، فقد تكون عالمية أو إقليمية. كما تختلف الموضوعات التي تتناولها تلك المعاهدات بالتنظيم من معاهدة إلى أخرى. والإتفاقيات الدولية هي المصدر الأول والأصيل للتسليم لأنها تعد تعبيراً صريحاً عن إرادة الدولة في الالتزام بما تتضمنه من أحكام.

الإتفاقيات والمعاهدات الجماعية والثنائية طبقاً لما قرره المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تندرج تحت المعاهدات الخاصة أو العقدية، وهي التي تنعقد بين عدد محدود من الدول وفي أمر خاص بها، ومن أمثلتها معاهدات التحالف ومعاهدات الصلح ومعاهدات تعيين الحدود والمعاهدات التجارية. ٢٣١ ومن قبيل ذلك أيضاً معاهدات تسليم المجرمين. وفيما يلي، سوف أشير إلى أهم الإتفاقيات الجماعية والثنائية التي تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها والتي تشكل مصدراً أساسياً للممارسات التي تقوم بها في مجال تسليم المجرمين:

### أولاً: الإتفاقيات الجماعية

تتعدد المعاهدات التي عقدتها دولة الإمارات العربية المتحدة مع العديد من الدول في مجال تسليم المجرمين، منها إتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين بعض حكومات الدول العربية (المرسوم الاتحادي رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢)، وانضمام الدولة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) (المرسوم الاتحادي رقم (٩٠) لسنة ١٩٨٦)، وإتفاقية تنفيذ الأحكام والإينابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مرسوم اتحادي رقم (٤١) لسنة ١٩٩٦)، وإتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي (المرسوم الاتحادي رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٩).

<sup>٢٣١</sup> د. على خليل إسماعيل الخديشي، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٣٣.



## ثانياً: الإتفاقيات الثنائية

تتعدد الإتفاقيات الثنائية التي عقدتها دولة الإمارات العربية مع العديد من الدول سواء أكانت مع الدول العربية أو الدول الأجنبية في مجال التعاون القضائي حول تسليم المجرمين. ومن قبيل تلك المعاهدات إتفاقيه التعاون القضائي وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية (المرسوم الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٥)، إتفاقيه التعاون القضائي للإعلانات والإنبات وتسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية (المرسوم الاتحادي رقم (٨٠) ل سنة ١٩٧٨)، وإتفاقيه الأمنية الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (المرسوم الاتحادي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨٢)، إتفاقيه التعاون القضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (المرسوم الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤)، وإتفاقيه التعاون القانوني والقضائي المعقودة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية (المرسوم الاتحادي رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٠)، وإتفاقيه تسليم المجرمين المعقودة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية (المرسوم الاتحادي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٣).

## ثالثاً: إتفاقيات تسليم المجرمين في إطار إقليمي ومتعدد الأطراف

لقد انتشرت إتفاقيات تسليم المجرمين المبرمة في إطار إقليمي ومتعدد الأطراف على غرار انتشار الإتفاقيات الدولية الثنائية لتسليم المجرمين. ويرتبط ازدياد التعاون الدولي بشأن تسليم المجرمين باتساع نطاق تطبيق مثل هذه الإتفاقيات، وتقل بالتالي حالات إفلات المجرم من العقاب، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الجريمة ومنعها، ومن قبيل تلك الإتفاقيات والتي انتشرت على نطاق واسع وانضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة: الإتفاقيه العربية لمكافحة الإرهاب (المرسوم الاتحادي رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٨)، وإتفاقيه مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب

(المرسوم الاتحادي رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٤)، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي (المرسوم الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٧).

### الفرع الثاني: مبدأ المعاملة بالمثل

يعتبر المصدر الثاني الذي يستند إليه في مجال التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، كما هو وارد في المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ التي سبقت الإشارة إليها في بداية هذا الفصل.

وسوابق التعامل بين الدول في مجال تسليم المجرمين ، نادراً ما تخلو من تأكيد دور هذا المبدأ سواء لقبول إجراء التسليم أو لرفضه.<sup>٢٣٢</sup>

وقد اعتبرته محكمة التمييز في دبي في الطعن رقم (٢١ / ٢٠٠٨ جزء) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨ مصدراً من مصادر التسليم. حيث قضت بأنه "لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تساند إلى توافر شرط المعاملة بالمثل المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون ٣٩ / ٢٠٠٦ إلى ما أوردته النيابة العامة بصفتها القائمة على سلطة التحقيق والتيقن من توافر شرط المعاملة بالمثل بين دولة الإمارات وجمهورية إيران فمن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير مقبول".

والمستفاد من الحكم السابق أن المحكمة إعتبرت شرط المعاملة بالمثل أساساً للتسليم و أوضحت أن النيابة العامة هي من تملك سلطة التثبت والتيقن من توافر هذا الشرط.

### الفرع الثالث: القانون الداخلي

القانون الوطني يعد من أهم المصادر الوطنية في إجراء التسليم. لأنه يشير إلى استقرار التزام الدولة بإجراء تسليم المجرمين مع غيرها من الدول، ويحمل في ذاته روحاً إيجابية لصور التعاون القضائي.<sup>٢٣٣</sup> ومن ثم فإن أحكام تسليم

<sup>٢٣٢</sup> الدكتور سليمان عبدالمعزم ، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين ، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ص ٩٦

المجرمين لا يقتصر وجودها على القوانين والتشريعات العامة للدولة فقط، بل قد تدرج في الدستور الذي وضع مبادئ عامة في هذا الشأن. ويقتضي توضيح الفكرة في هذا المجال أن نقسم المصادر إلى مجموعتين أساسيتين لنعالج بمقتضاها تسليم المجرمين طبقاً للتنظيم القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة.

## أولاً: المصادر المباشرة للتسليم

### ١. تضمين أحكام التسليم في الدستور

الدستور هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم كيان الدولة وشكلها، وتبين نظام الحكم والسلطات العامة فيها والعلاقة بين هذه السلطات، كما تبين نصوص الدستور الحقوق والحريات والواجبات العامة للأفراد. ومن هذا التعريف يبدو جلياً أن الدستور هو أساس التنظيم لكل الدول، ولذلك يطلق على الدستور مصطلح " القانون الأساسي ".<sup>٢٣٤</sup> وبالرجوع إلى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، يتبين أن أحكام التسليم قد تم التطرق إليها في العديد من المواد، وذلك بحظر تسليم بعض الفئات بصفة عامة دون أية تفصيلات. حيث نصت المادة ٣٨ في الباب الثالث المتعلق بالحريات والحقوق والواجبات العامة على أن "تسليم المواطنين واللاجئين السياسيين محظور". كما قرر أيضاً الباب سالف الذكر في المادة ٣٧ أنه "لا يجوز إبعاد المواطنين، أو نفيهم من الاتحاد". ومن منطلق ذلك، فإن الفئات المستثناة من التسليم طبقاً لما قرره هم المواطنون واللاجئين السياسيين.

<sup>٢٣٣</sup> الدكتور أشرف محمد لاشين، النظرية العامة للجريمة الدولية دراسة تحليلية تأصيلية ٢٠١٢ ص ٧٠٤.

<sup>٢٣٤</sup> دليل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة القضاء، إمارة أبو ظبي، الطبعة الثانية، طبعة ٢٠١١ م، ص ٧. ويتميز الدستور الاتحادي عامة بأنه دستور يتضمن توزيعاً للسلطات بين مستويين من مستويات الحكومة أحدهما المستوى الاتحادي أو الوطني والآخر مستوى الولايات والمستوى الإقليمي. وكل هذين المستويين في ممارسته لسلطاته الممنوحة له بموجب الدستور مستقل عن المستوى الآخر ومتعاون معه. د هادف راشد العويس، التعديل الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد التاسع، جمادى الثاني ١٤١٦ هـ - نوفمبر ١٩٩٥ م، ص ٣٣٥.

## ٢. تضمين القوانين والتشريعات أحكام التسليم

التشريع الوطني يمكن إعتباره مصدراً لأحكام التسليم تلجأ إليه الدول لتنظيم كافة المسائل المتعلقة بتسليم المجرمين في حال عدم وجود إتفاقية دولية ترتبط بها. وقد أصدر المشرع الإماراتي القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. ونصت المادة الثالثة منه على أنه "لا يرتب هذا القانون الحق لأية دولة في المطالبة بمباشرة أي من إجراءات التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية". أي أنه لا بد من وجود سند قانوني للتسليم متمثل في المعاهدات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، أو في شرط المعاملة بالمثل، وهذا ما أشارت إليه المادة الثانية من القانون نفسه. لأن التشريع الوطني يقتصر إلزامه على الدولة التي أصدرته فقط.

### ثانياً: المصادر غير المباشرة للتسليم

القوانين الداخلية في الدولة قد تمثل مصدراً غير مباشر للتسليم، كقانون العقوبات الوطني الذي ينص على عقوبة الإعدام لجرائم معينة، أو يضع تعريفاً لبعض الجرائم مثل الجرائم السياسية. كما يعتبر قانون الإجراءات الجنائية مصدراً آخرًا من المصادر غير المباشرة للتسليم، وذلك كونه يشتمل على قواعد إجرائية لها تأثير ماضح على التسليم، وعلى وجه الخصوص إجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، يعد القانون الدولي الخاص مصدراً غير مباشر للتسليم، وعلى وجه الخصوص الأحكام المتعلقة باكتساب الجنسية أو فقدها. كما يتضمن القانون الإداري أحكاماً لها أهمية في الإجراءات المتعلقة بالتسليم، ومنها المتعلقة بالطعن في قرار التسليم في حال تم إعتباره قرار إداري.<sup>٢٣٥</sup> ويتبين لنا من خلال ما طرح أن المصادر غير المباشرة لتسليم المجرمين قد تستقي قواعده من القوانين والتشريعات المختلفة التي تصدرها الدولة ومن أهمها، ويتضمنها قانون العقوبات الاتحادي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون الدولي الخاص والقانون الإداري.

<sup>٢٣٥</sup> د سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين دراسة مقارنة. مرجع سابق، ص ٨٥.

## المبحث الثاني: الإستثناءات من مبدأ التسليم

تسليم المجرمين تحكمه إستثناءات تتعلق بنوع الجريمة. حيث أن هناك أنواعاً معينة من الجرائم لا يجوز التسليم من أجلها، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الأشخاص، فقد حظرت معظم الدساتير تسليم مواطنيها.

### المطلب الأول: الإستثناءات المتعلقة بأنواع الجرائم

هناك طائفة من الجرائم التي لا يجوز تسليم مرتكبيها. وقد أوردتها المادة (٩) من القانون الاتحادي رقم (٣٩) / ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي، وذلك ، تأكيداً لما نصت عليه معظم الإتفاقيات الدولية و فيما يلي، سيتم تناول تلك الجرائم بشئى من التفصيل.

### الفرع الأول: الجرائم السياسية

عددت المادة (٩ / ٣) من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) حالات رفض التسليم وذكرت من ضمنها الجرائم السياسية فنصت على أنه "إذا كانت الجريمة موضوع الطلب جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية، ولا يعد من هذا القبيل جرائم الإرهاب وجرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري، وجرائم التعدي على رئيس الدولة أو أحد أفراد عائلته، أو نائبه أو أحد أعضاء المجلس الأعلى أو أحد أفراد عائلته، أو رئيس الوزراء، أو سائر الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، وكذا جرائم الاعتداء على مرافق الدولة ومصالحها الأساسية".

يعد مبدأ عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين مبدأً عالمياً فرضه العرف الدولي، وتبنته جميع التشريعات في العالم صراحة أو ضمناً. و قد أجمعت الدول العربية في اتفاقية الرياض لسنة ١٩٨٣ (المادة ٤١ / الفقرة أ) على عدم جواز التسليم "إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تعد بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم جريمة لها صبغة سياسية". وينطبق هذا الأمر على المعاهدات الثنائية التي أبرمتها دولة الإمارات العربية المتحدة مع معظم الدول. وقد استثنت اتفاقية الرياض السابق الإشارة إليها من مبدأ عدم جواز التسليم طائفة



من الجرائم ذات الصبغة السياسية، وهي الجرائم التالية: التعدي على ملوك ورؤساء الدول العربية أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم، والتعدي على أولياء العهد أو نواب الرؤساء لدى الأطراف المتعاقدة، والقتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات. وكذلك الأمر بالنسبة للاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تم التوقيع عليها بمدينة الرياض بتاريخ ١٩٩٤. حيث استثنت في المادة (٣٠) الجرائم السياسية من التسليم.

وتتضمن أغلب الإتفاقيات الثنائية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الإستثناء، سواء كانت هذه الاتفاقيات معقودة مع الدول العربية أو الأجنبية، منها الإتفاقية التي عقدت ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة وما بين جمهورية مصر العربية.<sup>٢٣٦</sup> حيث نصت المادة ١/٤٢ منها على أنه "لا يجوز التسليم في الحالات الآتية ١". إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معتبرة في نظر الدولة المطلوب منها التسليم جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية. وفي تطبيق أحكام هذه الإتفاقية، لا تعتبر من الجرائم السياسية الجرائم الآتية:

- أ. جرائم التعدي على رئيس إحدى الدولتين أو أحد أفراد عائلته أو الشروع فيها، وكذلك جرائم التعدي أو الشروع فيها التي تقع ضد أحد أعضاء المجلس الأعلى بدولة الإمارات العربية المتحدة أو أحد أفراد عائلته.
- ب. جرائم التعدي على نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أو رئيس وزرائها، ونائب رئيس جمهورية مصر العربية أو رئيس وزرائها.

- ج. جريمة القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات .

<sup>٢٣٦</sup> عقدت هذه الإتفاقية بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ في شأن إتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية.



كما نصت الإتفاقية المعقودة بين دولة الإمارات العربية والملكة المغربية<sup>٢٢٧</sup> على ذات المبدأ في المادة ١/٢٦ منها على أنه "لا يجوز التسليم في الحالات الآتية ١. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية في الدولة المطلوب منها التسليم ، و لا تعتبر جريمة سياسية في تطبيق احكام هذه الإتفاقية الجرائم الآتية:

أ - جرائم التعدي على رئيس احدى الدولتين أو احد افراد عائلته أو الشروع في ارتكابها وكذلك جرائم التعدي أو الشروع فيه التي تقع ضد احد أعضاء المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أحد أفراد عائلته.

ب - جرائم القتل والسرقة المصحوبة باكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات

ج - الجرائم الإرهابية

وفي نفس الاتجاه، نصت المادة (١٥) من الإتفاقية المعقودة ما بين دولة الإمارات العربية والملكة المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية<sup>٢٢٨</sup> على أنه لا يجوز التسليم في الحالات الآتية "١. إذا كان التسليم متعلقاً بجريمة تعتبرها الدولة المطلوب اليها التسليم جريمة سياسية أو متعلقاً بأفعال مرتبطة بجريمة سياسية". و قد أشارت ذات الفقرة إلى أنه "لا يعتبر التعرض أو محاولة التعرض لحياة رئيس أي من الدولتين أو أحد أفراد أسرهم أو أعضاء المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة أو أفراد أسرهم جريمة سياسية".

والجريمة السياسية اختلفت الدول في تعريفها وانتجعت منهاج مختلفة منها ما اعتمد على طبيعة الحق المعتدى عليه والآخر على الباعث على الجريمة ومنها ما جمع بين النهجين السابقين، وبالنسبة للمشرع الإماراتي لم يورد

<sup>٢٢٧</sup> المصادق عليها بالمرسوم الإتحادي رقم ٨٠ / ١٩٧٨

<sup>٢٢٨</sup> المصادق عليها بالمرسوم الإتحادي رقم ١٠٠ / ٢٠٠٧

تعريف للجريمة السياسية، وهذا يعتبر قصور في التشريع يجب تداركه ، لأن تعريف الجريمة السياسية تترتب عليه أحكام من الأهمية بمكان ، ومنها أن المجرم السياسي لا يسلم ، ولا يعامل كالمجرم العادي لمبررات عدة أوردها الفقهاء وتم الإشارة إليها سابقاً في الفصل الثاني من البحث.<sup>٢٣٩</sup>

بالتالي لا بد أن يتضمن قانون التعاون القضائي الدولي على تعريف جامع ومانع للجريمة السياسية لأن هذا القانون يعتبر شريعة عامة تستقي منه الدولة نصوص معاهداتها وتلجأ إليه في حال لم تكن هناك معاهدة تربطها من الدولة طالبة التسليم.

### الفرع الثاني: الجرائم العسكرية

الأصل أن القانون العسكري يقتصر سريانه على العسكريين وبسبب يتعلق بأداء وظيفتهم، كما يسري على الأماكن والأشياء التي تعد عسكرية. والقانون العسكري يعد بذلك - بحسب الأصل - قانوناً خاصاً، إذا التزم بهذه الحدود.<sup>٢٤٠</sup> وقد تضمن المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٠ سنة ٢٠٠٩ وتعديلاته في الفصل الثاني أحكاماً تتعلق بسريان هذا القانون من حيث المكان والأشخاص. حيث نصت المادة ٢ منه على أن تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على الجرائم التالية:

- ١- التي تقع في نطاق الأماكن الخاضعة للقوات المسلحة.
- ٢- التي تقع على أموال وممتلكات ومعدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها.
- ٣- تسري أحكام هذا المرسوم على كل من:

<sup>٢٣٩</sup> يمكن الرجوع للفصل الثاني لمزيد من التفصيل

<sup>٢٤٠</sup> د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات، القسم العام (النظرية العامة للجريمة والعقوبة) ٢٠٠٩، ص ٢١.

أ- منتسبي القوات المسلحة.

ب- الإحتياط أثناء استدعائهم للخدمة الفعلية أو التدريب.

ج- القوات الشقيقة أو الصديقة والملحقين بها والمتواجدة بإقليم الدولة ما لم تكن هناك إتفاقيات تقضي بخلاف ذلك.

د- أسرى الحرب بما لا يتعارض مع الإتفاقيات التي تكون الدولة طرفاً فيها.

هـ- الملحقون بالقوات المسلحة أثناء خدمة الميدان.

ولقد حدد المشرع الإماراتي في المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠ / ٢٠٠٩) بشأن العقوبات العسكرية وتعديلاته العقوبات المقررة للمخالفات التي تقع بشأن أحكامه. حيث تنقسم العقوبات طبقاً للقانون آنف الذكر إلى عقوبات أصلية وعقوبات تبعية وعقوبات تكميلية<sup>٢٤١</sup>. أما بالنسبة للجرائم التي نص عليها القانون المذكور منها الجرائم المرتبطة بالعدو، جرائم التمرد والعصيان،<sup>٢٤٢</sup> جرائم الأسر وإساءة معاملة الجرحى،<sup>٢٤٣</sup> والجرائم الواقعة على الأشخاص،<sup>٢٤٤</sup> والجرائم الواقعة على الأموال،<sup>٢٤٥</sup> والجرائم الواقعة على الوثائق العسكرية،<sup>٢٤٦</sup> وجرائم الدخول في بطرق الغش،<sup>٢٤٧</sup> وجرائم إساءة استعمال السلطة.<sup>٢٤٨</sup>

<sup>٢٤١</sup> طبقاً (للمادة ٥) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

<sup>٢٤٢</sup> طبقاً (للمادة ٩) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته .

<sup>٢٤٣</sup> طبقاً (للمادة ١٤) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

<sup>٢٤٤</sup> طبقاً (للمادة ١٨) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

<sup>٢٤٥</sup> طبقاً (للمادة ٢١) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

<sup>٢٤٦</sup> طبقاً (للمادة ٢٩) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته .

<sup>٢٤٧</sup> طبقاً (للمادة ٣٢) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

<sup>٢٤٨</sup> طبقاً (للمادة ٣٤) من القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات العسكرية و تعديلاته.

واستثنى القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية في المادة ٩ البند ٤ "جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية" واعتبرها من الجرائم التي لا يجوز التسليم فيها. على أن حالات رفض التسليم تشمل: "إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها تنحصر في الإخلال بالواجبات العسكرية." ومن هنا استثنى القانون في البند ٤ من المادة ٩ "جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية" على اعتبار أنها من قبيل الجرائم التي لا يجوز التسليم فيها.

و نصت العديد من الإتفاقيات الثنائية المعقودة ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة سواء كانت مع الدول العربية أو الأجنبية على ذلك المبدأ، منها الإتفاقية التي عقدت ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية<sup>٢٤٩</sup>. حيث نصت المادة ٢/٤٢ منها على أنه "لا يجوز التسليم في الحالات الآتية: ٢. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية". وفي السياق نفسه ، نصت اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة الأردنية الهاشمية<sup>٢٥٠</sup> في المادة ٣٧ / ٣ على عدم جواز التسليم " إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تنحصر في الإخلال بواجبات عسكرية " .

وبالرغم من قانون التعاون القضائي الدولي اقتصر منع التسليم على جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية إلا أن الدولة في بعض إتفاقياتها منعت التسليم في الجرائم العسكرية بشكل عام دون ولم تقتصر على جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية والدليل على ذلك ما نصت عليه الإتفاقية المعقودة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية أرمينيا<sup>٢٥١</sup> ، في المادة ٣/ج منها، والتي قررت أنه "لا يجوز التسليم في الحالات الآتية: ٢. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية". كذلك نصت إتفاقية تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة

<sup>٢٤٩</sup> المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٨٣ / ٢٠٠٠

<sup>٢٥٠</sup> المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ١٠٦ / ١٩٩٩

<sup>٢٥١</sup> المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٢٦ / ٢٠٠٣

وأستراليا<sup>٢٥٢</sup> في المادة ٤ / ج أن من أسباب عدم منح التسليم " إذا اعتبرت الدولة المطلوب إليها ان الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة بموجب القانون العسكري ولكنها ليست جريمة بموجب القانون الجنائي العادي للدولة المطلوب إليها"

ومما سبق يتبين لى أن منع التسليم في الجرائم العسكرية كما هو وارد في المعاهدات الدولية النافذة التي ترتبط بها الدولة قد يرد على الإخلال بالواجبات العسكرية أو يشمل الجرائم العسكرية بصفة عامة، والأولى بالمشرع الإماراتي أن ينتهج نهج واضح ومحدد في هذه المسألة.

### الفرع الثالث: الجرائم المالية

اعتبرت المادة (٥٣ / ٤) من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) أن الجرائم المالية البحتة كالجرائم الضريبية والجمركية هي من الحالات التي يجوز فيها رفض طلب المساعدة القضائية. وشرط ازدواج التجريم قد يقف عقبة في طلبات التسليم التي ترد إلى دولة الإمارات وتتعلق بالجرائم الاقتصادية لأن التشريعات الداخلية للدولة لا تحرم مثل هذه الجرائم لذلك فإن طلبات التسليم ترفض غالباً في مثل هذه الحالة.<sup>٢٥٣</sup>

لكن إذا كانت هناك معاهدة تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولة طالبة التسليم فإنه يرجع إلى هذه المعاهدة في مدى جواز التسليم من عدمه ، وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا في الطعن رقم (١١٧ / ٢٠١٠ جزائي) الصادر بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٠، حيث قضت بأنه "إذا وجد نص دولي إتفاقي مصادق عليه من الدولة وقانون داخلي ينظم موضوعاً واحداً، فإن المعول عليه في التطبيق هو النص الدولي الإتفاقي، ولا يصار إلى النص الداخلي إلا في الأمور

<sup>٢٥٢</sup> التي تم التصديق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٢٠٠٨/٢

<sup>٢٥٣</sup> المستشار بكري عبد الله حسن، مرجع سابق، ص ٣١.

التي لم ينظمها النص الدولي أو أحالها إلى النص الداخلي. ولما كانت إتفاقية تسليم المجرمين المبرمة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٧، هو القانون الواجب التطبيق على طلب التسليم محل الطعن المائل، وكان هذا القانون الإتفاقي لم يحظر أو يمنع التسليم في جرائم التهرب الضريبي، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق المواد الخاصة بطلب المساعدة القضائية الواردة في القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ على طلب التسليم والقضاء بعدم إمكانية تسليم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين نقضه". مما يعني أن الأمر المتعلق بمنع التسليم في جرائم التهرب الضريبي يخضع للمعاهدات أو الإتفاقيات المبرمة مع الحكومة الإماراتية، كما أن الأمر يخضع لشرط المعاملة بالمثل ما بين الدولتين.

#### المطلب الثاني: الإستثناءات المتعلقة بالدعوى محل التسليم

الأصل أنه يتم تسليم المجرمين في حالة ورود نص قانوني داخلي أو دولي يقرر هذا الأمر. إلا أن هناك العديد من الاستثناءات المتعلقة بالدعوى محل التسليم يمنع فيها تسليم المجرم. وتتمثل هذه الاستثناءات في أن لا يكون الاختصاص القضائي منعقداً للدولة المطلوب منها التسليم (الفرع الأول)، كما أنه يجب أن لا تكون الدعوى المطلوب التسليم من أجلها قد انقضت لأي سبب (الفرع الثاني)، كما يمتنع التسليم في حالة الإضرار بمركز المطلوب تسليمه (الفرع الثالث)، ويمتنع التسليم في حالة التحقيق والمحاكمة عن ذات الجريمة (الفرع الرابع)، ويمتنع التسليم في حالة الاعتقاد بتعرض الشخص المراد تسليمه إلى معاملة لاإنسانية أو عقوبة لا تتناسب شدتها مع الجريمة المنسوبة له (الفرع الخامس)، وهو ما سأعرض له في الفروع التالية.



## الفرع الأول: ألا يكون الاختصاص القضائي منعقداً للدولة المطلوب منها التسليم

يعتق المشرع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة مبدأ إقليمية قانون العقوبات كقاعدة عامة. واستثناءً يأخذ بمبدأ الشخصية وبمبدأ العينية والعالمية عند تحديده للنطاق المكاني للقواعد الجنائية ونظم الأحكام المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات الاتحادي من حيث المكان في المواد من ١٦ إلى ٢٥ من قانون العقوبات الاتحادي. وقد قرر في المادة (١٦) من قانون العقوبات بأنه "تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب جريمة في إقليم الدولة"، ويشمل إقليم الدولة أراضيها وكل مكان يخضع لسيادتها بما في ذلك المياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها. وتعتبر الجريمة مرتكبة في إقليم الدولة إذا وقع فيها فعل من الأفعال المكونة لها، أو إذا تحققت فيها نتيجتها أو كان يراد أن تتحقق فيها. ويعني ذلك وجوب تطبيق قانون العقوبات الاتحادي على جميع الجرائم التي تقع داخل النطاق الإقليمي للدولة بغض النظر عن جنسية مرتكبها وسواء كانت هذه الجريمة تهدد مصالح الدولة من عدمه، إذ يكفي وقوعها في إقليم الدولة حتى يخضع مرتكبها للعقوبة المقررة لها في قانون العقوبات.<sup>٢٥٤</sup>

لذلك ، فمن حق الدولة أن ترفض التسليم إذا كانت الجريمة موضوع التسليم تدخل ضمن اختصاصها الإقليمي أو العيني أو الشخصي ، وهذا ما أكدته المادة (٩ / ٢) من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) التي نصت على رفض التسليم "إذا كان القانون في الدولة يعقد الاختصاص للسلطات القضائية المختصة بشأن الجريمة المطلوب التسليم من أجلها". وهذا ما انتهجته الدولة في المعاهدات التي كانت طرفاً فيها ومنها اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية<sup>٢٥٥</sup> في المادة ٤٢ / ٣ التي اعتبرت أن من الحالات التي لا يجوز فيها التسليم "إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت في الدولة المطلوب منها التسليم"

<sup>٢٥٤</sup> لقد تم تفصيل موضوع الاختصاص الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفصل الثاني وأحيل القارئ عليه منعا للإطالة.

<sup>٢٥٥</sup> المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٨٣ / ٢٠٠٠

ويثور سؤال في هذا الموضوع إذا تزامن الاختصاص العيني والاختصاص الإقليمي في الجريمة موضوع التسليم ، فأيهما تكون لها الأفضلية؟.

إتفاقية الرياض نصت في المادة ٤١ على أنه "لا يجوز التسليم في الحالات الآتية .... ج. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت في إقليم الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم. إلا إذا كانت هذه الجريمة قد أضرت بمصالح الطرف المتعاقد طالب التسليم وكانت قوانينه تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم."

أي أنها أعطت الأفضلية للاختصاص العيني عند تزامنه مع الاختصاص الإقليمي، ولتوضيح هذا الأمر فإننا نفرض أن المتهم قد ارتكب جريمة تزوير عملة دولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة العربية السعودية ففي هذا الفرض يمتد الاختصاص العيني لقانون دولة الإمارات بموجب المادة ٢٠ من قانون العقوبات الاتحادي، فيكون لدولة الإمارات الحق في المطالبة بتسليم هذا المتهم بالرغم من هذه الجريمة تقع من ضمن اختصاص المملكة العربية السعودية الإقليمية.<sup>٢٥٦</sup>

الفرع الثاني: ألا تكون الدعوى المطلوب التسليم من أجلها قد انقضت لأي سبب من أسباب الانقضاء

لقد نص قانون الإجراءات الجزائي في الفصل الثاني منه على أسباب إنقضاء الدعوى الجزائية<sup>٢٥٧</sup> فنصت المادة ٢٠ على أن " تنقضى الدعوى الجزائية بوفاة المتهم أو بصدور حكم بات فيها أو بالتنازل عنها ممن له حق فيه أو بالعفو الشامل أو إلغاء القانون الذي يعاقب على الفعل".

<sup>٢٥٦</sup> راجع المادة ٢٠ من قانون العقوبات الاتحادي الاماراتي لسنة ١٩٨٧

<sup>٢٥٧</sup> قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣٥ / ١٩٩٢

كذلك نصت المادة ٢١ على أن " تنقطع المدة التي تنقضي بها الدعوى الجزائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين"

وتشريعات الدول قد تختلف فيما بينها في تحديد مدد إنقضاء أو سقوط العقوبة ، فهل يؤخذ بقانون الدولة طالبة التسليم أو بقانون الدولة المطلوب منها التسليم؟

لقد تصدت اتفاقية الرياض السابق الإشارة إليها لهذه المسألة فقد نصت في المادة (٤١ / هـ) منها على أنه من الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم "إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت، أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقاً لقانون الطرف المتعاقد طالب التسليم".

فإتفاقية الرياض جعلت العبرة في تحديد انقضاء الدعوى وسقوط العقوبة هو قانون الدولة طالبة التسليم.

بينما نصت إتفاقية تسليم المجرمين المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند<sup>٢٥٨</sup>

٢/٦/ب على أنه يجوز رفض التسليم "إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت أو كانت العقوبة سقطت بالتقادم وفقاً لقانون الدولة طالبة عند استلام الطلب".

و نصت اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية<sup>٢٥٩</sup> في المادة (٢٤ / ٤) منها على أنه لا يجوز التسليم في حالة "إذا كانت الجريمة أو العقوبة قد سقطت وفقاً لقانون أي من الدولتين المتعاقدين أو قوانين الدولة التي وقع الجرم في إقليمها عند وصول طلب التسليم".

<sup>٢٥٨</sup> المصادق عليها بالمرسوم الاتحادي رقم ٣٣ / ٢٠٠٠

أي أن الدولة في المعاهدات التي أبرمتها لم تأخذ بتوجه موحد في تحديد الدولة التي يكون قانونها معيار لإنقضاء الدعوى أو سقوط العقوبة.

ومن وجهة نظري أرى أن الدولة المختصة في تحديد مدى انقضاء الدعوى أو سقوط العقوبة هي الدولة المطلوب منها التسليم ، لأن من مصلحتها أن تتخلص من متهم قد يمثل وجوده خطراً على أمنها ، و تسليمه للدولة التي تطالب به ، و التسليم لن يشكل ضرراً لمصلحة المتهم لأن مسألة إنقضاء الدعوى تعتبر من مسائل النظام العام وهي من الدفوع الجوهرية التي يحق للمتهم أن يثيرها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى بل قد يتصدى لها القاضي من تلقاء نفسه.

وبالنسبة للوقت التي ينظر فيه لمدة إنقضاء الدعوى أو سقوط العقوبة فقد حددته المادة ٩ من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) "بوقت تقديم الطلب " فالمعول عليه إذاً في تحديد سقوط أو إنقضاء العقوبة هو وقت تقديم الطلب .

### الفرع الثالث: الإضرار بمركز المطلوب تسليمه

يعتبر الإضرار بمركز المطلوب تسليمه من ضمن الاستثناءات التي يعتد بها من قبل الدول. حيث صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على عدد من الإتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان ومنها الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والإتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. لذلك، فرضت الدولة على نفسها - وفاءً بالتزاماتها المترتبة على تلك المواثيق الدولية -

واجب برفض التسليم إذا وجدت أسباب موضوعية تشير إلى أن طلب التسليم يكون الهدف منه ملاحقة المطلوب تسليمه لأسباب تتعلق بجنسيته أو بأصله العرقي أو الديني أو الآراء السياسية.

وطبقاً لما نصت عليه المادة ٩ / ٥ من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) أنه من أسباب عدم جواز التسليم "إذا توافرت أسباباً جدية للاعتقاد بأن من طلب التسليم إنما قصد به ملاحقة أو معاقبة شخص لأسباب تتعلق بانتمائه العرقي أو الديني أو لجنسيته أو لآرائه السياسية، أو أن يكون من شأن توافر أي من هذه الأسباب الإضرار بمركز هذا الشخص".

قانون التعاون القضائي الدولي حدد إجراءات التسليم وضمّنها عرض المتهم على النيابة العامة ومن ثم على المحكمة المختصة، وللمتهم خلال هذه الإجراءات أن يقدم ما يثبت أن سبب طلب التسليم يتعلق بما حدده البند ٥ من المادة ٩ وعلى ضوء مدى جدية هذه الإدعاءات من عدمها يحق للنّياية العامة أو المحكمة رفض طلب التسليم أو قبوله.<sup>٢٦٠</sup>

#### الفرع الرابع: التحقيق والمحاكمة عن ذات الجريمة

يعد هذا الاستثناء من قبيل الضمانات الأساسية، ويهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحماية القضائية للشخص المطلوب تسليمه في الدولة الطالبة، وذلك حتى لا يتعرض هذا الشخص لعقوبة مزدوجة. وهناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي نصت وأكدت على هذا الشرط، كمعاهدة الأمم المتحدة النموذجية لتسليم المجرمين في مادتها الثالثة منها، وإتفاقية جامعة الدول العربية لتسليم المجرمين في المادة الخامسة منها.

<sup>٢٦٠</sup> المواد ١٧ - ٢٠ من القانون الاتحادي رقم ٣٩ / ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي

وطبقاً لما قرره المادة التاسعة البند ٦ منه القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) ، أنه من حالات رفض التسليم "إذا كان المطلوب تسليمه قد اتخذت قبله في الدولة إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن ذات الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها."

والفرض في هذه الحالة أن النيابة العامة باشرت التحقيق في الجريمة موضوع التسليم ، لإنعقاد الاختصاص للدولة بموجب الاختصاص الإقليمي أو الشخصي أو العيني لذلك فإن طلب التسليم يرفض حتى لا يتعرض المتهم لعقوبتين عن ذات الجريمة.

#### الفرع الخامس: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو العقوبة القاسية وعدم توافر الحد الأدنى من الضمانات

فرضت الدولة هنا على نفسها إلزاماً يقضي بعدم تسليمها للشخص المطلوب إذا توافرت لديها أسباب وجيهة تدعوها للاعتقاد بأنه سيتعرض لمعاملة لاإنسانية أو عقوبة لا تتناسب شدتها مع الجريمة المنسوبة له. كذلك، إذا لم تتوافر له القدر الكافي من الضمانات المقررة في قانون الإجراءات الجزائية.

ويشكل إجراء التسليم مساساً شديداً بالحرية الشخصية، وقد يكون بينه وبين النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية تعارض، لا سيما وأن هذه الحقوق أصبحت تشكل قواعد آمرة تحظى بالحماية الدولية. فقد أشارت المادة (٣) من إتفاقية مناهضة التعذيب - التي تعد دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها - إلى أنه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده أو ترده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت



لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب.<sup>٢٦١</sup> فواجب الدولة لا ينحصر على منع التعذيب فقط، وإنما يجب أن يمتد إلى الحيلولة دون حصوله.

ولقد نصت المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) في بندها العاشر على رفض التسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد تعرض أو يمكن أن يتعرض في الدولة الطالبة، للتعذيب أو معاملة لاإنسانية أو مهينة أو لعقوبة قاسية لا تتناسب مع الجرم، أو إذا لم يتوافر له الحد الأدنى من الضمانات المقررة في قانون الإجراءات الجزائية.

وكما سبق ذكره سابقاً فإن قانون التعاون القضائي الدولي في المواد ١٧ - ٢٠ حدد مساراً معيناً لطلب التسليم يمكن المتهم من إبداء الأسباب التي تدعوه للإعتقاد بإمكانية تعرضه لهذه الانتهاكات للنيابة العامة أثناء التحقيقات أول للمحكمة، وعلى ضوء جدية هذه الأسباب تستكمل إجراءات التسليم أو ترفض.

#### المطلب الثالث: الاستثناءات المتعلقة بالأشخاص

من حيث المبدأ، يجوز تسليم جميع الأشخاص المقيمين في الدولة. لكن بعض الدساتير، وكذلك العرف الدولي والمعاهدات الجماعية والثنائية، جاءت باستثناءات تخرج عن هذا الأصل، وسيتم تناولها في هذا المطلب في ضوء ما أشارت له المادة (٩) من القانون الاتحادي رقم (٣٩ / ٢٠٠٦) في شأن التعاون القضائي الدولي، وما قرره العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية التي عقدتها حكومة الإمارات العربية المتحدة مع غيرها من الحكومات.

<sup>٢٦١</sup> المادة (٣) من اتفاقية مناهضة التعذيب.

## الفرع الأول: إذا كان المطلوب تسليمه يحمل جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة

نصت المادة (٣٨) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في الباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة على أن "تسليم المواطنين واللاجئين السياسيين، محظور". وتحقيقاً للمبدأ العام الذي يقضي بالتسليم أو المحاكمة، نصت المادة (٢٢) من قانون العقوبات الاتحادي على أن "كل مواطن ارتكب وهو خارج الدولة فعلاً يعد جريمة بمقتضى أحكام هذا القانون سواء بوصفه فاعلاً أو شريكاً يعاقب طبقاً لأحكامه إذا عاد إلى البلاد وكان ذلك الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذي وقع فيه ويسري هذا الحكم على من يكتسب جنسية الدولة بعد ارتكاب الفعل. وفي تطبيق هذه المادة يعتبر من لا جنسية له في حكم الموطن إذا كان مقيماً في الدولة إقامة معتادة".

ويتبين لي مما سبق أن موقف المشرع الإماراتي كان واضحاً فيما يتعلق بمبدأ عدم جواز تسليم المواطنين، وهذا ما أقرته الإتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية التي كانت الدولة طرفاً فيها. و حتى لا يفلت هؤلاء من العقاب، وتطبيقاً لمبدأ التسليم أو المحاكمة فإنه بمجرد توافر الشروط التي نصت عليها المادة (٢٢) من قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الاختصاص ينعقد لقانون العقوبات الاتحادي، وتتم محاكمته في الدولة. ولم يفرق الدستور بين من يحمل جنسية الدولة بحكم القانون أو بحكم التجنس. كما أن المادة (٢٢) من قانون العقوبات، ساوت بين من يكتسب الجنسية بعد ارتكاب الفعل مع من اكتسبها قبل ارتكابها.

## الفرع الثاني: سبق محاكمة المتهم المطلوب تسليمه عن الجريمة

نص البند السابع من المادة التاسعة من قانون التعاون الدولي على أنه لا يجوز التسليم "إذا كان المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها وحكم ببراءته أو بإدانته واستوفى العقوبة المحكوم بها".

وهذا الإستثناء تفرضه مبادئ العدالة لذلك ورد في معظم المعاهدات التي أبرمتها الدولة ، ومنها إتفاقية التعاون القضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين المغربية<sup>٢٦٢</sup> في المادة ٢٦ البند ٣ فقد نصت على عدم جواز التسليم " إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة المطلوب تسليمه من اجلها وحكم ببراءته أو بإدائته واستوفى العقوبة المحكوم بها أو كان يجري تنفيذها في شأنه " وبنفس الصياغة ورد هذا الإستثناء في المادة ٣٣ من إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية.

### الفرع الثالث: فئات لا يجوز تسليمهم

تقضي القاعدة العامة أنه يجوز التسليم بغض النظر عن طبيعة عمل المتهم أو ظروفه الخاصة، إلا أن غالبية التشريعات والقوانين قد استثنت بعض الفئات ونصت على عدم جواز تسليمهم، منها فئات لا يجوز تسليمهم بحكم طبيعة عملهم، وهناك فئات لا يجوز تسليمهم بحكم ظروفهم الخاصة، وهو ما سنوضحه على التفصيل التالي:

#### ١. رؤساء الدول

رؤساء الدول الأجنبية داخل أقاليم الدول التي يتواجدون عليها يتمتعون بحصانات تسلب مبدأ الإقليمية فاعليته في مواجهتهم؛ فلا يسألون عما يرتكبونه من جرائم على هذه الأقاليم، سواء كانت هذه الجرائم ذات صلة بوظيفتهم أو كانت غير ذلك.<sup>٢٦٣</sup> ولكن هذه الحصانة لا تعفيهم من الخضوع للمحاكمة في حالة ارتكابهم لجريمة من الجرائم الدولية، وهو ما تقضي به المادة ٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على أنه "يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة

<sup>٢٦٢</sup> تم التصديق عليها بموجب المرسوم الإتحادي رقم ١٩٧٨/٨٠

<sup>٢٦٣</sup> فريدة شكري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٦٨.

الرسمية للشخص سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضو في حكومة أو برلمان... لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي".

## ٢. رجال السلك الدبلوماسي

نصت المادة ٣ الفقرة (أ) من الإتفاقية النموذجية لتسليم المجرمين على أنه "لا يجوز التسليم متى كان الشخص المطلوب يتمتع وفقاً لقانون طرفي التسليم بالحصانة من المقاضاة والعقاب لأي سبب كان". ويلاحظ على النص أنه جاء عاماً حيث لم يقتصر على تحديد نوع معين من الحصانات بل أطلقها كلية حيث أنه يمكن أعمالها على جميع أنواع الحصانات.

ويشمل هذا الاستثناء رجال السلك الدبلوماسي أعضاء البعثات السياسية وأولادهم وأقاربهم وممثلو المنظمات سواء كانت دولية أو إقليمية على حد سواء. وهذه الحصانة تشمل الموظفين فقط فيما يقع منهم من جرائم سواء كانت متصلة بعملهم أو غير ذلك. وجميع هذه الفئات تتمتع بالحصانة القضائية في الدول الموفدين إليها، طالما أنهم لا يحملون جنسيتها، كما أنه لا يجوز لها القبض عليهم أو تفتيشهم وفقاً لقواعد القانون الجنائي الوطني للدولة المتواجدين على إقليمها.<sup>٢٦٤</sup>

أما بالنسبة للموظف الدولي، "فيقصد به الموظف الذي يقوم بوظيفة دولية عامة على سبيل الاستمرار والتفرغ ويستهدف من وراء ذلك صالح (المنظمة) وتحت إشرافه، ويخضع في هذا الشأن لنظام قانوني يضعه المنتظم".<sup>٢٦٥</sup> والموظف الدولي يتمتع بالحصانة، ويقصد بهذه الحصانة عدم خضوعه للقضاء الوطني أو المحلي لدولة مقر المنظمة، أو

<sup>٢٦٤</sup> المرجع السابق، ص ٦٩.

<sup>٢٦٥</sup> د محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، بدون سنة نشر، ص ١٧٥.

حتى لقضاء دولته عن جريمة وقعت منه أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها، ويشمل القضاء المحلي القضاء بنوعيه الجنائي والمدني، بهدف تحقيق أكبر قدر من الاستقلال للوظيفة الدولية وللموظفين الدوليين. ومن هنا يتضح أن رجال السلك الدبلوماسي لا يجوز تسليمهم، حيث أن الأعراف الدولية قد جرت على إقرار ذلك.

### ٣. الأحداث الجانحين

يقصد بالحدث هو من لم يتجاوز السن القانوني الذي تحدده التشريعات الوطنية، حيث حدد القانون الإماراتي بشأن الأحداث الجانحين والمشردين رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ هذا السن في المادة الأولى منه "بمن لم يجاوز الثامنة عشر من عمره وقت ارتكابه الفعل محل المساءلة". أما الإتفاقية النموذجية للتسليم فلم تنص صراحة على استثناء الحدث من الخضوع للتسليم، وإن كانت قد عبرت ضمناً في المادة ٤ / ح على ذلك. حيث جاءت المادة تحت عنوان "الأسباب الاختيارية للرفض، ونصت على أنه "إذا ارتأت الدولة المطالبة، مع مراعاتها في الوقت ذاته لطبيعة الجرم ومصالح الدولة الطالبة، أن تسليم ذلك الشخص، بالنظر إلى ظروف القضية، سيكون منافياً للاعتبارات الإنسانية، بسبب سن ذلك الشخص أو صحته أو لظروف شخصية أخرى."

والجدير بالذكر هنا هو أن الحدث طبقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين والمشردين لا يحكم عليه بعقوبة الإعدام أو السجن أو العقوبات المالية، كما أنه يخضع للعديد من التدابير، إذا كان من المواطنين. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للأحداث الغير المواطنين. حيث نص قانون الأحداث الجانحين والمشردين في المادة ٢٤ على أنه "يجوز للمحكمة إذا كان الحدث من غير المواطنين أن تحكم بإبعاده من البلاد ويكون الحكم بالإبعاد وجوبياً إذا عاد الحدث إلى إحدى حالات التشرّد أو الجنح وينفذ حكم الإبعاد خلال أسبوعين من تاريخ صدوره". وبالرغم من المبررات التي ساقها المشرع سواء ما تعلق منها بجدائة سن الحدث أو غيرها إلا أن هناك الكثير من الجرائم

التي يرتكبها الحدث وتصبح جائزة التسليم، وهي الجرائم الإرهابية التي لا تشكل ضماناً مهماً كانت المبررات

والأسباب .<sup>٢٦٦</sup>

---

<sup>٢٦٦</sup> فريدة شيري، تحديد نظام تسليم المجرمين، مرجع سابق، ص ٧٢.



## خاتمة

بالرغم من أهمية موضوع الأساس القانوني لتسليم المجرمين في الوقت الحاضر لما يمثل من حرمان الخارجين عن القانون من الملاذ الآمن إلا أنه موضوع تشابك أفرعه وتتداخل مع الإعتبارات السياسية والإقتصادية وليصبح ملزماً للدول أو اختيارياً بحسب ما ألزمت به نفسها من معاهدات، وفي هذا الموضوع عرضت القانون الإتحادي رقم ٣٩ / ٢٠٠٦ الصادر بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية فيما يتعلق بمصادره والإستثناءات الواردة في المادة التاسعة منه، وهل المعاهدات التي أبرمتها الدولة تتسق مع هذا القانون أما أننا نتجه في إتجاه آخر عنه، وربما جانبى الصواب في طرح بعض الموضوعات أو في صياغتها لذلك ألتمس العذر من قارئ سطوري .

وقد خلصت من خلال التطرق إلى تلك المسائل إلى العديد من النتائج، من أهمها:

- أن نظام تسليم المجرمين يعتبر أحد أهم مظاهر التعاون الدولي الذي يستهدف منع إفلات المجرم من العقاب وتحقيق العدالة الجنائية، وقد تحكمه تشريعات الدولة أو الإتفاقيات الدولية أو المعاملة بالمثل.

- الاختلاف حول الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين بسبب اختلاف نظرة الدول إلى التسليم. حيث ينظر البعض إلى إجراء التسليم على أنه ذو طبيعة سيادية، في حين يرى البعض الآخر أنه يتمتع بطبيعة قضائية، ويرى فريق ثالث أنه يحمل طبيعة مزدوجة. وينعكس ذلك الاختلاف على الأحكام الموضوعية والإجرائية التي تبناها الدول في مجال تسليم المجرمين.

- يختلف التسليم عن غيره من النظم المشابهة له، لأن التسليم يعتبر نظاماً له طبيعة خاصة، ويهدف إلى منع إفلات المجرم من العقاب، وذلك من خلال القيام بإجراءات مشتركة فيما بين الدول في إطار قانوني يتضمن قواعد قانونية دولية وأخرى داخلية.

- أن نظام تسليم المجرمين لا يشمل جميع الجرائم، بل أن هناك العديد من الجرائم التي يحظر استعمال نظام التسليم فيها، وهذا الأمر مستقر عليه في غالبية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

بناءً على ما سبق، تتمثل أهم التوصيات التي تتبناها الدراسة فيما يلي:

-حث الدول على تدعيم نظام المعاهدات والاتفاقيات الدولية سواء كانت ثنائية أو جماعية، وذلك من أجل الإرتقاء بمستوى التعاون الدولي في مجال منع المجرمين من الإفلات من العقاب.

- تطوير التشريع الإماراتي بحيث يتلاءم مع المستجدات المعاصرة في مجالات التطور التكنولوجي المضطرد، وانتشار الجرائم المنظمة، وسهولة التنقل فيما بين الدول بفضل تطور وسائل الإتصال والمواصلات.

- سد العديد من الثغرات الواردة في القانون الإماراتي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية منها، وعلى وجه الخصوص:

١. حث المشرع الإماراتي عند إبرامه المعاهدات الدولية أن يجعل من قانون التعاون الدولي شريعة عامة له حتى تتسق جميع النصوص الواردة في المعاهدات مع هذا القانون وتجنب التناقض بين النصوص القانونية.

٢. العمل على تقنين الجرائم الاقتصادية باعتبارها من موانع التسليم لأنها تتعلق بالاقتصاد القومي للبلاد.

٣. أن ينص المشرع الإماراتي صراحة على استثناء الأحداث وبعض الفئات الخاصة من القصر والمرضى النفسيين وغيرهم من التسليم.

- الاعتماد على الاتفاقية النموذجية للأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٤ باعتبارها مصدر استرشادي مع ما يتفق ويتلاءم مع المجتمع الإماراتي.

- عدم المغالاة في التمسك بمبدأ سيادة الدولة والعمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بتسليم المجرمين، لما يمثله ذلك بالإجراء من أهمية مشتركة للدول.

- ترتيب أولويات التسليم في حالة تعدد طلبات تسليم المجرمين بما يبرر ويحقق مصلحة المجتمع الدولي بشكل عام.
- أن يورد المشرع الإماراتي تعريف جامع ومانع للجرائم السياسية بما يحقق نوع من الضمان والحماية للأشخاص المطلوب تسليمهم.

## المراجع

### أولاً: الكتب العلمية (العربية)

- د. أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب والجريمة المنظمة، دار الطلائع، القاهرة، طبعة ٢٠٠٦.
- د. أشرف محمد لاشين، النظرية العامة للجريمة الدولية دراسة تحليلية تأصيلية.
- د. أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات، القسم العام (النظرية العامة للجريمة والعقوبة)، مركز التعليم المفتوح بكلية الحقوق بجامعة بنها، طبعة ٢٠٠٩.
- د. السيد رمضان عطية خليفة، تسليم المجرمين في إطار قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠١١.
- المستشار بكري عبد الله حسن، شروط وإجراءات تسليم المجرمين في ضوء القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، المكتب الفني للنائب العام بإمارة دبي.
- د. حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (القسم العام) ج الأول، كلية شرطة دبي، ١٩٩٣.
- د. خالد طعمه صفعك الشمري، القانون الجنائي الدولي، الكويت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
- د. سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧.
- د. عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٩١.
- د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، د. مصطفى عبد المجيد كاره، د. أحمد محمد النكلاوي، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ١٩٩٩-١٤٢٠هـ.

- د. عبد الرحمن فتحي سمحان، تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠١١.
- المقدم عبد الكريم صالح الأغبري، دور الشرطة في تسليم المجرمين رسالة دكتوراه مقدمة لأكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية، عام ٢٠١١.
- د. عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٥.
- د. علي إبراهيم، القانون الدولي العام ج ١، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٧.
- د. علي خليل إسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام، الجزء الأول " المبادئ والأصول "، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة ٢٠١٠.
- د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام. منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- د. محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٦.
- د. محمد عبد المنعم عبد الغني، الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٢٠١١.
- د. محمود حسن العروسي، تسليم المجرمين: بحث في النظام المصري والتشريعات المقارنة، مطبعة كوستاتسوماس، سنة ١٩٥١.
- د. محمود سامي جنينة، القانون الدولي العام، مطبعة لجنة التأليف والنشر القاهرة، ١٩٣٨.
- د. يوسف حسن يوسف، الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية ٢٠١٠.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Huet. A/Koering –joulin.R: Droit penal international presses Universitaires De France  
ler Edition paris juin 1994
- Kamel bahdgat abed-elmotaal: extradition of fugitive offenders .op.dit

## ثالثاً: المجلات العلمية

- د. بارعة القدسي، عقوبة الإعدام في القوانين الوضعية والشرائع السماوية (نظرات واجتهادات في مسألة الإبقاء والإلغاء)، مجلة جامعة دمشق – المجلد ١٩ – العدد الثاني ٢٠٠٣.
- د. رقية عواشيه، نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، مجلة الفكر، العدد الرابع، جامعة باتنة، الجزائر.
- د. هادف راشد العويس، التعديل الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة "دراسة مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد التاسع، جمادى الثاني ١٤١٦هـ - نوفمبر ١٩٩٥ م.
- ياسمين نفقى، مركز أسير الحرب: موضوع جدال، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٢.

## ثالثاً: الرسائل العلمية

### ١. رسائل الدكتوراه

- د. هشام عبد العزيز مبارك أبو زيد، تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق، جامعة المنوفية ٢٠٠٥.
- إيهاب محمد يوسف، اتفاقيات تسليم المجرمين ودورها في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، رسالة دكتوراه مقدمة لأكاديمية الشرطة (كلية الدراسات العليا ٢٠٠٣).



- أ. مُحمَّد لطفي، آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني دراسة مقارنة رسالة ماجستير، دار الفكر والقانون ٢٠٠٦.
- فريدة شبري، تحديد نظام تسليم المجرمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة أمّحمَّد بوقرة، الجزائر، سنة ٢٠٠٧.
- ذنايب آسية، الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

#### رابعاً: القوانين والمعاهدات والأحكام القضائية

##### ١. محلياً

- أحكام المحكمة الاتحادية العليا.
- القانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن دخول وإقامة الأجانب.
- قانون العقوبات الإماراتي.
- القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن العقوبات والعسكرية وتعديلاته .
- القانون الاتحادي رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون الاتحادي رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن دخول وإقامة الأجانب.
- المرسوم الاتحادي رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ في شأن اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية.

- المرسوم الاتحادي رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦ في شأن اتفاقية التعاون القضائي في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة المملكة المغربية.

- المرسوم الاتحادي رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٧ في شأن التصديق على اتفاقيتي تسليم المجرمين والمساعدة في المسائل الجنائية بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية.

- إتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين مصر وقبرص في ٢٥ مارس من العام ١٩٩٦.

## ٢. دولياً

- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

- القانون النموذجي بشأن تسليم المجرمين سنة ٢٠٠٤.

- إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٣٩ المؤرخ في ١٠

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي اعتمدها يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين

بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها رقم

٤٢٩.

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ م.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

- <http://hem.passagen.se/kirkukarticle140>
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الإتفاقيات العربية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، الموقع الإلكتروني [www.hrinfo.org](http://www.hrinfo.org)

سادساً: المراجع الخاصة

- إبراهيم النجار و د. أحمد زكي يوسف - القاموس القانوني ١٩٩٩.
- دليل إتفاقيات التعاون القانوني والقضائي "الجزء الأول"، الإتفاقيات الجماعية، إمارة أبو ظبي، دائرة القضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- دليل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة القضاء، إمارة أبو ظبي، الطبعة الثانية، طبعة ٢٠١١.

## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول: مبدأ تسليم المجرمين في ضوء الاتفاقيات الدولية	٧
المبحث الأول: ماهية وطبيعة تسليم المجرمين	٨
المطلب الأول: مفهوم تسليم المجرمين والتمييز بينه وبين غيره من النظم المشابهة	٨
الفرع الأول: تعريف تسليم المجرمين وخصائصه	٨
الفرع الثاني: التمييز بين التسليم وبين غيره من النظم المشابهة له	١١
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للتسليم	١٨
الفرع الأول: الطبيعة السيادية لإجراء التسليم	١٩
الفرع الثاني: الطبيعة القضائية لإجراء التسليم	٢٠
الفرع الثالث: الطبيعة المزدوجة لإجراء التسليم	٢٢
الفرع الرابع: أثر الاعتبارات السياسية على الطبيعة القانونية لتسليم المجرمين	٢٣
المبحث الثاني: الأساس القانوني لتسليم المجرمين	٢٤
المطلب الأول: المصادر الأصلية	٢٧

٢٧	الفرع الأول: المعاهدات الدولية
٣٤	الفرع الثاني: العرف الدولي
٣٦	الفرع الثالث: القانون الداخلي (التشريعات الوطنية)
٤١	المطلب الثاني: المصادر الاحتياطية
٤١	الفرع الأول: شرط المعاملة بالمثل
٤٦	الفرع الثاني: أحكام المحاكم والاجتهادات الفقهية
٤٩	الفرع الثالث: قواعد المجاملات والأخلاق الدولية
٥١	الفرع الرابع: قواعد القانون الجنائي الدولي
٥٣	الفصل الثاني: شروط تسليم المجرمين
٥٤	المبحث الأول: الشروط المتعلقة بالجريمة
٥٤	المطلب الأول: الشروط العامة للجريمة في نظام التسليم
٥٤	الفرع الأول: إزدواج التجريم
٦٠	الفرع الثاني: اختصاص محاكم الدولة الطالبة
٦٥	الفرع الثالث: عدم تقادم الدعوى الجنائية
٦٧	المطلب الثاني: الجرائم المستثناة من التسليم
٦٧	الفرع الأول: الجرائم السياسية

٧٤	الفرع الثاني: الجرائم العسكرية
٧٦	الفرع الثالث: رفض التسليم بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو العقيدة
٧٦	الفرع الرابع: جرائم عقوبتها الإعدام
٨٠	الفرع الخامس: الجرائم المالية والاقتصادية
٨٢	المبحث الثاني: الشروط المتعلقة بشخصيه الجاني الهارب
٨٢	المطلب الأول: الشروط العامة للشخص في حالة جواز التسليم
٨٢	الفرع الأول: الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الدولة طالبة التسليم
٨٣	الفرع الثاني: الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم
٨٨	الفرع الثالث: الشخص المطلوب تسليمه من رعايا دولة ثالثة
٩٣	المطلب الثاني: الأشخاص المستثنى من التسليم
٩٤	الفرع الأول: الحصانة
١٠٦	المبحث الثالث: شرط الاختصاص
١٠٦	المطلب الأول: الجريمة من اختصاص الدولة طالبة التسليم
١٠٧	المطلب الثاني: اختصاص الدولة الطالبة للتسليم والمطلوب منها ذلك
١١٠	المطلب الثالث: تعدد الاختصاص
١١٢	الفصل الثالث: مبدأ تسليم المجرمين في القانون الإماراتي



١١٣	المبحث الأول: الأساس القانوني لتسليم المجرمين في دولة الإمارات العربية المتحدة
١١٤	المطلب الأول: النصوص القانونية: الاتفاقيات الدولية والنصوص الداخلية
١١٨	الفرع الأول: الإتفاقيات الدولية
١٢٠	الفرع الثاني: مبدأ المعاملة بالمثل
١٢٠	الفرع الثالث: القانون الداخلي
١٢٣	المبحث الثاني: الإستثناءات من مبدأ التسليم
١٢٣	المطلب الأول: الإستثناءات المتعلقة بأنواع الجرائم
١٢٣	الفرع الأول: الجرائم السياسية
١٢٦	الفرع الثاني: الجرائم العسكرية
١٢٩	الفرع الثالث: الجرائم المالية
١٣٠	المطلب الثاني: الإستثناءات المتعلقة بالدعوى محل التسليم
١٣١	الفرع الأول: ألا يكون الاختصاص القضائي منعقداً للدولة المطلوب منها التسليم
١٣٢	الفرع الثاني: ألا تكون الدعوى المطلوب التسليم من أجلها قد انقضت لأي سبب من أسباب الانقضاء
١٣٤	الفرع الثالث: الإضرار بمركز المطلوب تسليمه
١٣٥	الفرع الرابع: التحقيق والمحاكمة عن ذات الجريمة

١٣٦	الفرع الخامس: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو العقوبة القاسية وعدم توافر الحد الأدنى من الضمانات
١٣٧	المطلب الثالث: الإستثناءات المتعلقة بالأشخاص
١٣٨	الفرع الأول: إذا كان المطلوب تسليمه يحمل جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة
١٣٨	الفرع الثاني: سبق محاكمة المتهم الإماراتي المطلوب تسليمه عن الجريمة
١٣٩	الفرع الثالث: فئات لا يجوز تسليمهم
١٤٣	خاتمة
١٤٦	مراجع
١٥٢	فهرس

ت م ب ح د ال ه